



جامعة جنوب الوادي

كلية الآداب بقنا

قسم الاجتماع

بحث اجتماعي مع التطبيق (1)

الفرقة الرابعة

الفصل الدراسي الأول

إعداد

أ.د. السيد عوض على عيسى

أستاذ علم الاجتماع

الفصل الأول

التفكير العلمي

التفكير العلمي :

إن الإنسان منذ نشأته في الحياة الاجتماعية كان يفكر وفي محاولته للتعلم ومواجهة ما يحيط به من مشكلات كان يستخدم المحاولة والخطأ الأمر الذي أدى إلى تراكم الخبرات، كما أنه لولا محاولته المستمرة في التفكير لمواجهة ما يحيط به من مشكلات لما كان بمقدوره أن يصنع الحضارة وأن يقيم الحياة. كما مارست الفلسفة دوراً عظيماً في بلورة التفكير العلمي، وتضافرت الرؤى الفلسفية مع المحاولات العلمية في مجال العلوم الطبيعية لتنتج هذا التفكير العلمي. فظهر هذا التفكير من خلال ارتباط جهود الفلاسفة وعلماء الطبيعة. ولذا فيقصد بالتفكير العلمي هو كل دراسة تعتمد على منهج الملاحظة الحسية والتجربة العملية إن كانت ممكنة، وتتناول الظواهر الجزئية في عالم الحس، وتستهدف وضع قوانين لتفسيرها بالكشف عن العلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر، وصياغة هذه القوانين في رموز رياضية، وذلك للسيطرة على الطبيعة والإفادة من مواردها وتسخير ظواهرها لخدمه الإنسان في حياته(1).

(1) رجاء وحيد دويدري : البحث العلمي- أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر للطباعة والنشر،

أولاً : المعرفة الإنسانية:-

يمكن تقسيم المعرفة الإنسانية إلى ثلاثة أنواع(1):-

1- المعرفة الحسية.

2- المعرفة الفلسفية.

3- المعرفة العلمية.

وفيما يلي شرح كل عنصر

1- المعرفة الحسية:-

تقتصر هذه المعرفة على مجرد الملاحظة البسيطة للظواهر بالاعتماد على حواس الإنسان. فالمعرفة الحسية لاي إنسان تقف عند مستوى الإدراك الحسى العادى دون الاتجاه إلى تفسير وتعليل الظواهر أو السعى إلى إدراك العلاقات القائمة بين المدركات أو الموجودات. اى أن هذه المعرفة الحسية لا تقدم تعليل للظواهر وتحتوى على تناقضات وتكون بعيدة عن الموضوعية.

2- المعرفة الفلسفية.

هى معرفة أرقى من المعرفة السابقة لان ما تم اكتسابه بالملاحظة البسيطة يحتاج إلى تفسير فكرى مقبول، وتحاول الفلسفة دراسة

العالم الطبيعي وما وراء الطبيعة. فتبحث عن الوجود وعن علته، وعن صفات الوجود... وتحاول الفلسفة تفسير الأشياء بالرجوع إلى أسبابها، والاهتمام بالكليات لا بالجزئيات.

3- المعرفة العلمية:-

تقوم على الاسلوب الاستقرائي Induction الذى يعتمد على الملاحظة العلمية للظواهر وفرض الفروض واختبارها بالتجربة وجمع البيانات وتحليلها للتأكد من صحة الفروض أو عدم صحتها، ولا تقف المعرفة العلمية على معرفة الجزئيات بل تحاول الكشف عن القوانين والنظريات التى تربط بين الجزئيات والتى بواسطتها يمكن التنبؤ بما يحدث للظواهر فى المستقبل إذا توافرت نفس الظروف.

وتنقسم المعرفة العلمية إلى ثلاث أنواع هى :-

1-العلوم الرياضية : وهى علوم تبحث فى الكم الحسابى والهندسى مثل العلوم الرياضية.

2-العلوم الطبيعية: علوم تدرس جميع الموجودات فى الطبيعة ما عدا الإنسان وتنقسم إلى نوعين هما :

- علوم طبيعية حية : وهى العلوم التى تهتم بالمخلوقات والتى لها القدرة على التأثير بعوامل البيئية. مثل علوم النبات الحيوان الحشرات.

- علوم طبيعية جامدة : كعلوم الطبيعة والكيمياء والفلك والجيولوجيا.

3- العلوم الإنسانية : وهى العلوم التى تدرس الإنسان من مختلف وجوهه ومن مخالف نشاطاته وتنقسم بدورها إلى نوعين :-

- علوم تدرس الإنسان من حيث هو كائن فرد مثل علم النفس.

- علوم تدرس الإنسان من حيث هو كائن اجتماعي يعيش فى مجتمع وذلك كعلوم الاجتماع،الاقتصاد، السياسة ، التاريخ ، الجغرافية،اللغة،القانون (1).

ويقول أوجست كونت : إن المعرفة العلمية جاءت فى مرحلة متأخرة من تطور العقل الانسانى، حينما استطاع أن يفسر الظواهر تفسيراً علمياً، يربط تلك الظواهر ربطاً موضوعياً ، فهذا النوع من المعرفة هو المعرفة العلمية التجريبية، تقوم على أساس الملاحظة المنظمة للظواهر أو وضع الفروض والتحقق منها بالتجربة، وتجميع البيانات وتحليلها، ولا تقف المعرفة العلمية عند المفردات الجزئية التى يقوم الإنسان ببحثها، بل تتجاوز ذلك حتى يصل إلى قوانين ونظريات عامة، تربط هذه المفردات بعضها ببعض، وتمكنه من التنبؤ لما يحدث للظواهر المختلفة تحت ظروف معينة(2).

(1) احمد رأفت عبدالجواد: مبادئ علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 17.

(2) رجاء وحيد دويدرى : البحث العلمى-أساسياته النظرية وممارسته العملية،مرجع سابق ، ص ص 26-

ثانياً : أهداف العلم:-

لقد حدد فان دالين في كتابه(مناهج البحث في التربية وعلم النفس) ثلاثة أهداف للعلم وهى: زيادة قدرة الإنسان على تفسير الأحداث والتنبؤ بها وضبطها (1).

ويمكن شرح هذه الأهداف كما عرضها الدكتور حسن الساعاتى فيما يلى (2):-

أولاً : الفهم والتفسير:-

وتعنى كشف العلاقات التى تقوم بين الظواهر الاجتماعية المختلفة، وإدراك الارتباطات بين الظواهر المراد تفسيرها وبين الأحداث التى تلازمها أو تسبقها. فلا يتحقق فهم ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر وتفسيرها إلا عندما نربط بينها وبين متغيرات أخرى خارجة عنها كما إن وجودها يعد سبباً فى حدوثها، كعوامل الطرد الموجودة فى بعض القرى التى تصدر عمالها الزراعيين ، وعوامل الجذب فى المدن الصناعية التى تستوردهم .

ثانياً : التنبؤ:-

(1) إبراهيم خليل ابراش: المنهج العلمى وتطبيقاته فى العلوم الاجتماعية، دارالشروق، عمان، 2008، ص33.

(2) حسن الساعاتى: تصميم البحوث الاجتماعية- نسق منهجي جديد ، دارالنهضة العربية، بيروت، 1982،

هى محاولة التحقق من صحة المعلومات التى أمكن الحصول عليها من فهم الظاهرة وتفسيرها فإذا ثبت صحة المتنبأ به، فمعنى ذلك إن البيانات التى بنى التنبؤ على أساسها صحيحة، أما إذا لم تثبت صحة التنبؤات فعندئذ يجب مراجعه البيانات مرة أخرى أو إعادة البحث فى ضوء بيانات أخرى أو طريقة أخرى من طرق البحث .

ثالثاً : التحكم :-

إن التحكم يعنى معالجة الأوضاع والظروف التى تكون سبباً فى حدوث الظاهرة بشكل يتيح تحقيق هدف معين. وتزداد القدرة على التحكم كلما زاد الفهم وزادت بالتالى القدرة على التنبؤ، بالإضافة إلى أن نجاح التحكم فى الظاهرة وتكرره هو اختبار لمدى سلامة الفهم والتفسير و مقدار صحة التنبؤات بخصوص الظاهرة المبحوثة. ففهم ظاهرة الهجرة الريفية وآثارها فى المدينة الصناعية وتفسيرها وما يترتب على هذا الفهم والتفسير من قدرة على التنبؤ بما سيحدث فى أوضاع وظروف أخرى مماثلة ، ويساعد فى تعديل هذه الأوضاع وتلك الظروف بالشكل الذى يمنع حدوث الظاهرة أو يخفف من حدتها أو يغير مسارها.

ثالثاً : خصائص البحث العلمى :-

يتصف البحث العلمى بمجموعة الخصائص هى (1) :-

(1) رحيم يونس كرو العزاوى:مقدمة فى منهج البحث العلمى،دار دجلة،عمان،2008،ص ص26-28.

1- الموضوعية objectivity : تعنى عدم التحيز والبعد عن الذاتية ، والموضوعية مهمة فى عملية البحث وتبدأ من بداية البحث إلى نهايته وتتمثل بالوصف الدقيق لإجراءات البحث وتحقيق الموضوعية سهل فى البحوث العلمية.

2-الدقة: تعنى أن يحدد الباحث لغة فنيه دقيقه يسهل إيصالها للقارئ، لذلك على الباحث أن يكون دقيقاً في كتابة الرموز والأرقام والكلمات.

3-التحقق : يرتبط التحقق بخاصيتي الموضوعية والدقة ولا يمكن التحقق من النتائج إلا من خلال التقصي وإعادة إجراء البحث.

4-التفسير الموجز: اى تفسير العلاقات بين الظواهر إلى ابط صورة ممكنة، ويكون التفسير فى صورة نظرية أو تعميم .

5-الامبيريقية: تعنى استعانة الباحث بالشواهد والأدلة التي يمكن الحصول عليها من الإجراءات البحثية الموضوعية وليس بالخبرة الشخصية. فالامبيريقية تطلب من الباحث ان لا يعتمد على خبراته ومعتقداته الشخصية فى البداية بل يجب أن يستعين بالأدلة لتفسير الظواهر.

6- التفكير الاحتمالي: إن نتائج البحوث ليست مطلقة، فليس هناك يقين فى نتائج البحوث الاجتماعية والتربوية بل هناك معرفة احتماليه .

رابعاً : إعداد بحثاً علمياً في العلوم الاجتماعية :-

يشعر الباحث عند بدء الكتابة في موضوع البحث بالعجز عن الكتابة، حيث إن الكتابة في موضوع البحث لا تكون من فراغ، فعلى الباحث أن يتعمق في دراسة النظريات والدراسات السابقة، وتبدأ الكتابة عندما تنضج الأفكار في عقل الباحث بشرط أن ينظم الباحث هذه الأفكار، حيث يمكن له أن يحدد موضوع البحث وافتراضاته وأهدافه. ويجب أن يراعي الباحث أهمية عدم تكرار ما تم كتابته، وأن يكون على وعي بكيفية الربط بين أفكار المنظرين بالواقع الاجتماعي، وكيفية الإفادة من منظورات علم الاجتماع في تحليل المادة الحقلية .

وعندما يتعمق الباحث في دراسة النظريات وقضاياها ، والدراسات السابقة والقضايا التي تثيرها هذه الدراسات، هنا يمكن للباحث أن يحدد مشكلة بحثه، ويحدد أنسب المناهج للكشف عن حقيقة هذه المشكلة ، وأنسب طرق وأدوات جمع البيانات والمعلومات، وكيفية ترتيب هذه البيانات وتوظيفها لخدمة أهداف البحث حيث إن من أفضل البحوث هي تلك البحوث التي تتسم بخاصيتي التراكم والتكامل، وأن يكون هناك ارتباط بين البحث العلمي والبحث التطبيقي. فعلم الاجتماع لا يستحق ساعة عناء إذا تحول إلى علم مكتبي بين جدران أربعة، فالباحث في علم الاجتماع عليه ألا يغمض عينيه عن مشكلات المجتمع حتى يساهم في فهم

قضايا هذا المجتمع، ويساهم في فهم مشكلات أفراد هذا المجتمع، ورفع المعاناة عنهم، وتقديم الحلول التي تخفف شقاءهم.

فالبحث في علم الاجتماع له أهمية علمية أي بحث من أجل البحث حيث يتم من خلاله اختبار نظرية أو أكثر من النظريات، والوصول إلى مجموعة من الحقائق يمكن أن تعد أساساً لنظرية جديدة أو تدعم نظرية موجودة بالفعل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن البحث في علم الاجتماع له أهمية عملية أي البحث من أجل التطبيق، بمعنى يجب أن يكون البحث من أجل خدمة المجتمع ورفاهيته عن طريق فهم المشكلات التي تواجهها الأفراد والجماعات. وتحسين قدرتنا على فهم الواقع الاجتماعي وتغييره أو تفسيره، وترجمة هذا الفهم إلى أهداف عملية تهدف إلى إحداث تغييرات واقعية في المجتمع. ويمكن لأي باحث مجتهد أن يحقق عملية الارتباط الوثيق بين البحث العلمي والبحث التطبيقي كما يلي:-

- 1- مراجعة كافة النظريات الكبرى والصغرى التي تفسر الموضوع الذي يشغل اهتماماته.
 - 2- كيفية توظيف قضايا النظريات السابقة في خدمة المجتمع عن طريق الوصول إلى تفسير لمشكلة بحثه.
- وعلى الباحث أن يشغل نفسه بالعديد من التساؤلات التي يجب أن يجيب عليها بنفسه، منها ما التخصص الدقيق الذي أرغب

فيه؟ ما الذي يشغل اهتماماتي؟ وما معنى الموضوع الخاص؟ وكيف أكتب في هذا الموضوع؟ ولماذا أكتب فيه؟ وكيف اختار هذا الموضوع؟ وما القواعد التي يجب مراعاتها عند اختيار الموضوع؟ وما الهدف من الموضوع؟ وكيف أستخدم قائمة المكتبة؟ وكيف أبحث عن المراجع؟ وكيف أستخدم قائمة المراجع؟ وكيف أستخدم الفهرسة؟ وكيف أرتب المادة العلمية التي تم جمعها؟ كل هذه التساؤلات وغيرها التي يجب أن ينشغل بها الباحث وهو يعد موضوعه بطريقة منهجية.

فالقيام ببحث علمي أصيل، يجب على الباحث أو الطالب أن يثبت أنه قادر على تطوير المادة التي تخصص فيها، وهذا يستلزم من الباحث معرفة كل ما قيل عن الموضوع من خلال الدراسات الأخرى، والعمل على اكتشاف شيء جديد ربما لم يتمكن الآخرون من الحديث عنه أو الكتابة فيه قبل ذلك. فالمهم هنا أن يقوم الباحث بإعادة ترتيب وقراءة الدراسات السابقة التي تساعده على صقل وترتيب أفكاره بطريقة تمكنه من أن ينجز عملاً يقول فيه شيئاً جديداً.

كما يجب أن يتم إعداد موضوع البحث بشكل فيه الكثير من التأي، حيث إن البحث المتسرع وغير المنتظم كثيراً ما يؤدي بنا إلى الخلط بين المصادر الأصلية والمصادر الثانوية، كما أن العجلة في إعداد الموضوع تجعلنا نجد أنفسنا أمام موضوعات

سيئة تثير اشمئزاز وضيق من يقرؤها ولا تسعد من قام بإعدادها.

إن الأمر المهم هنا هو مدى نضج الباحث وقدرته على العمل البحثي. وعلى الطالب أن يراعي في اختياره لموضوع معين أحواله الاقتصادية، حيث إن البحث العلمي أمر مكلف للغاية، الأمر الذي يجب فيه على الطالب أن يختار موضوعاً يتفق وإمكانياته المادية ووقته وجهده بل وعاداته وتقاليده. وقد تكون هناك عادات وتقاليد تحول بين بعض الطالبات وخاصة في صعيد مصر وبين التردد على المراكز البحثية والمكتبات الأجنبية وخاصة مكتبة الجامعة الأمريكية ... إلخ.

فاختيار موضوع البحث يتطلب أن يكون لدى الطالب إمكانيات معقولة في أن يخصص من وقته بضع ساعات يومياً، بهدف إعداد هذا الموضوع بشكل يرضيه ثقافياً، و الأهم كذلك أن يكون الطالب جاداً في تحقيق هدفه، حيث إن العمل الجاد يؤدي إلى نتائج مفيدة حتى وإن كان يتناول موضوعاً هامشياً ، فمنهجيته العمل والخبرات المستفادة تأتي في المقام الأول، والموضوع يأتي بعد ذلك ، فترتيب الأفكار وتنظيم البيانات نوع من العمل المنهجي، وهذا يعني بناء شيئاً ما قد يسهم في إفادة الآخرين.

كما يجب أن يكون إعداد البحث العلمي بالنسبة للطالب بمثابة قضاء وقت ممتع، حيث إن التفاصيل التي يتضمنها هذا البحث

مفيدة للغاية. والطالب يجب أن يكون لديه علم وممارسة في الميدان البحثي، والأمر المهم هو أن يقوم الطالب بالعمل عن متعة، فإذا ما اختار موضوعاً يهتم به، وقرر أن يخصص له الوقت المناسب لبحثه فإنه سيدرك أن العمل يمكن أن يكون بمثابة لعبة أو مراهنة أو عملية بحث عن كنز مفقود. والطالب هنا سوف يشعر بالرضا عند التوصل إلى تفسير لمشكلة كانت تبدو مستعصية، فعلى كل طالب أن يعيش موضوع بحثه ويعتبره تحدي له، وأن يفكر دوماً في الخطوات المنهجية لهذا البحث حتى يصل إلى النهاية، رغبة في تحقيق حلم الراحة أو الإجازة، إلا أن طبيعة الباحث المجتهد عندما ينتهي من بحث معين، يكتشف أن لديه قدرة بحثية جيدة تجعله يواصل بحثه، وأن موضوع بحثه الذي أعده بشكل جيد يعد العمل العلمي الأول الذي قام به الطالب بكل دقة وجدية ولقد صدق ابن خلدون حينما قال:

"إن قيمة أي عمل تكمن فيما بذل فيه من جهد".

الفصل الثانى

إعداد و تصميم البحوث

إن إعداد وتصميم بحث اجتماعي يتطلب فى البداية أن يقدم الباحث خطة مبدئية لعرض الدراسة التى يرغب فى إجرائها قبل إجراء البحث لذا سنتناول بداية بعض المصطلحات التى يجب أن توضيحها ثم نتناول كيف يتم كتابة خطة لإجراء دراسة و تصميم و إجراء بحث اجتماعي .

أولاً : المقصود بالبحث :-

هو الدراسة العلمية الدقيقة والمنظمة لموضوع معين باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن توصيلها والاستفادة منها والتحقق من صدقها.

ثانياً : المقصود بتصميم البحث :-

هى كافة الإجراءات التى يمر بها الباحث منذ لحظة التفكير فى المشكلة إلى كتابة التقرير النهائي للبحث. والباحث الجيد هو الذى يستطيع أن يصمم بحثه تصميمًا منهجيًا دقيقًا ومتكاملًا بكل تفاصيله وكافة خطواته، مراعيًا الموارد المتاحة والإمكانات مع استخدام المنهج العلمي فى حيايد وموضوعية.

ثالثاً : تحديد مشكلة البحث :-

عندما نتناول مشكلة البحث لا نقصد بها مطلقًا وجود مشكلة عملية نحاول أن نتصدى لها بالحل، بل قد تكون مشكلة توجد فى

عقولنا ، وفي نطاق ما نعرف بشأن قضية معينة ، أو مجموعة مترابطة من الحقائق الاجتماعية ، أو حتى مشكلة واقعية يعاني منها الناس . فظهور مشكلة البحث تعنى وجود إشكالية معرفية (أى وجود منطقة غامضة فى تفكيرنا بشأن موضوع ما من موضوعات الحياة الاجتماعية ، وهذه المنطقة الغامضة من التفكير تثير عدداً من التساؤلات حول موضوع البحث . فالمشكلة البحثية تظهر أذن فى عقول وتفكير الباحثين وهى تعبر عن نفسها فى شكل أسئلة محيرة تحتاج إجابة .

رابعاً : اختيار مشكلة البحث :-

أ-أهم المصادر التى من خلالها يتم اختيار مشكلة البحث مايلى:-

ويمكن كذلك اختيار مشكلة البحث من خلال ما يلى:-

- 1-حضور الباحث للمناقشات العلمية وحلقات الدراسة.
- 2-الاحتكاك بذوي العلم والخبرة والحوار والمناقشة مع غيره من الباحثين.
- 3-من فكرة مفاجئة تأتى إلي الباحث بشكل مباشر.
- 4-من خبرات الحياة اليومية.
- 5-من ملاحظة الباحث لسلوك معين يتكرر داخل المجتمع دون معرفة سبب ظاهر لهذا التكرار، الأمر الذى يترتب عليه طرح أسئلة حول أسباب ظهور هذا السلوك والظروف المحيطة به .

6- من الإطلاع على ما يرد من التراث الشعبي أو السيرة الشعبية أو مسرحية أو فيلم سينمائي أو قراءة رواية أو قصة ... إلخ.

7- من مشكلات الساعة في المجتمع.

8- من الموضوعات والمشكلات التي تبحثها مراكز البحوث والهيئات والمؤسسات العلمية المتخصصة.

9- عند محاولة تحقيق أو رفض نظرية أو قانون سابق.

10- من قراءة النظريات السابقة ، فقراءة نظرية ما قد تجعل الباحث يتأمل الواقع الذي يعيش فيه .

11- إن الميول والاهتمامات الخاصة للباحث قد تدفعه إلى اختيار موضوع بحثه كموضوع أطفال الشوارع واللقطاء والتسول وميل الشباب إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الانترنت ، والزواج العرفي ، والعنف ضد المرأة.

ب - العوامل المؤثرة في اختيار موضوع البحث :-

- 1- إحساس الباحث بالمشكلة وشعوره واهتمامه وميله لدراستها.
- 2- يجب أن يكون موضوع البحث ذا قيمة علمية وأهمية علمية.
- 3- يجب أن يكون موضوع البحث جديد وغير مكرر.
- 4- توفر المصادر والمراجع العلمية والبيانات المطلوبة للمشكلة.
- 5- يجب أن يتخير الباحث مشكلة البحث في حدود الإمكانيات

المادية والبشرية والزمنية والمتاحة.

7- يجب على الباحث أن يختار مشكلة بحثه في نطاق تخصصه.

8- ضرورة عدم اختيار مشكلة كبيرة أو متشعبة

9- يجب أن يدرس الباحث الصعوبات التي يمكن أن تحيط بمشكلة بحثه.

خامساً : إعداد خطة البحث ومكوناتها :-

1- المقصود بخطة البحث :-

هي خطوات مستقبلية قابلة للتطبيق يتم تنفيذها لتحقيق هدف أو أهداف معينة. فهي خطوات مقترحة لأي عمل هام يرجى له النجاح.

2- أهمية خطة البحث :-

= التخطيط يساعد الباحث على رسم شكل مصغر عن دراسته أو بحثه .

= التخطيط يساعد الباحث على انجاز العمل بدقة وسرعة.

= التخطيط يجنب الباحث الوقوع في أخطاء.

3- مكونات خطة البحث :-

تتضمن مكونات خطة البحث ما يلي:-

1- غلاف خطة البحث.

2- تمهيد أو مقدمة (أو مدخل عن موضوع البحث).

- 3- أهمية البحث (مشكلة البحث).
 - 4- أهداف البحث والغرض منه.
 - 5- فروض الدراسة أو تساؤلات الدراسة.
 - 6- المنهج المستخدم والأدوات .
 - 7-مجتمع البحث (عينة الدراسة).
 - 8- مجالات الدراسة .
 - 9- مفاهيم الدراسة .
 - 10- نوع الدراسة .
 - 11- انتماءات الدراسة .
 - 12- النظرية المستخدمة في الدراسة .
 - 13- الدراسات السابقة .
 - 14- تقسيمات الدراسة:-
- وفيما يلي شرح كل عنصر من العناصر السابقة :-
- 1- غلاف خطة البحث :-

يوضح الشكل التالي شكل غلاف خطة البحث .

جامعة -----
كلية الآداب
قسم علم الاجتماع
خطة بحث بعنوان
1- عنوان رئيسي-----
2- عنوان فرعي -----

مقدمة من

للحصول على درجة ----- فى علم الاجتماع

تحت إشراف

الدكتور/-----

الأستاذ الدكتور/-----

جامعة-----

جامعة-----

كلية-----

كلية-----

السنة

عندما يصيغ الباحث عنوان بحثه يجب أن يتوفر فيه عدة شروط
هى:-

= يجب أن يكون العنوان محدد وواضح ودقيق.

= يجب أن يعبر العنوان على محتوى البحث من مشكلة البحث،
المجال البشرى، المجال الجغرافى.

= يجب أن يكون العنوان واضحاً خالياً من الأخطاء والتعقيدات.

= يجب ألا يتضمن العنوان ألفاظاً تحتمل التأويل.

2- تمهيد أو مقدمة (أو مدخل عن موضوع البحث).

أهمية مقدمة الدراسة وما الذى تتضمنه:-

تأتى أهمية المقدمة فى أنها تأتي فى واجهة الدراسة وفتحتها،
وأول ما يصادفه القارئ فى أى مؤلف علمى، ورغم أنها أول ما

يصادفه القارئ في أي مؤلف علمي إلا أنها تكون آخر ما يعبه الباحث.

ويتم عرض مقدمة الدراسة عن طريق عدة عناصر منها:

= عرض إحصائيات عن الظاهرة التي يتم تناولها.

= عرض التطور التاريخي للظاهرة التي يهتم الباحث بتفسيرها.

= عرض تأثير الظاهرة على المجتمع والأفراد.

= عرض نتائج دراسات مشابهة عن الظاهرة موضوع الدراسة.

3- أهمية البحث (مشكلة البحث):-

تتوقف أهمية الدراسة على أهمية الظاهرة التي يتم دراستها، وعلى قيمتها العلمية، وما يمكن أن تحققه من نتائج يمكن الاستفادة بها، وما يمكن أن تخرج به من حقائق يمكن الاستناد إليها.

كذلك تتوقف قيمة أهمية الدراسة على ما يمكن أن تحققه الدراسة من نفع للعلم وللباحث من الناحية العلمية، وما يمكن أن تحققه من فائدة للمجتمع من الناحية العملية والتطبيقية.

وتكمن القيمة النظرية فيما يضيفه ذلك البحث في مجال التراث العلمي، وبما يساهم به في مجال الوصول إلى حقائق علمية جديدة، وما يقدمه في مجال صياغة الأحكام والقضايا النظرية واختبار القوانين العلمية والتحقق من النظريات القائمة، أما

القيمة التطبيقية فهي تكمن فيما يسهم به هذا البحث في المجال
التطبيقي حيث الاستفادة من نتائجه وتوصياته في إلقاء الضوء
على المشكلات القائمة، والكشف عن أبعادها، وكيفية مواجهتها،
وإيجاد الحلول والمقترحات لها، بما يسهم في تحقيق فائدة قومية
للمجتمع في المجال التطبيقي.

كما أن أفضل البحوث هي التي تساهم في حل مشاكل البيئة في
ضوء الموارد والإمكانيات المتاحة، كما تثري في نفس الوقت
العلم بالحقائق والقوانين والنظريات العلمية.

4- أهداف الدراسة والغرض منه:-

اي دراسة يسعى الباحث إلى إجرائها يهدف من ورائها تحقيق
هدف رئيس يتمثل في عنوان الدراسة و يتفرع منه أهداف فرعية
تتناول جميع جوانب موضوع الدراسة

فعلى سبيل المثال عند دراسة العنف ضد المرأة وآثاره على
الأسرة.

فهدف الباحث الرئيس التعرف على العنف ضد المرأة وآثاره على
الأسرة. ويتفرع منه عدة أهداف فرعية هي :

أ. التعرف على خصائص المرأة المعنفة.

ب. التعرف على أنواع العنف الممارس على المرأة .

ج. التعرف على الشخص الممارس العنف ضد المرأة.

د. الكشف عن تأثير العنف الممارس على المرأة.

هـ. التعرف على تأثير العنف ضد المرأة على أطفالها.

5-فروض الدراسة أو تساؤلات الدراسة :-

تعتبر مرحلة صياغة الفروض واختبار صحتها أو خطئها او تساؤلات الدراسة من أهم المراحل المنهجية عند تخطيط البحوث في علم الاجتماع .

والفروض أو التساؤلات في حقيقة الأمر هي أسئلة تدور حول مشكلة البحث ليس في ذهن الباحث أية إجابة عليها .

أ- فروض الدراسة :-

- المقصود بالفرض :-

1- الفرض هو قضية أو فكرة مبدئية تتولد في عقل الباحث. ويسعى عن طريق استخدام بعض المناهج والأدوات الدقيقة لتحديدها.

2- فكرة متخيلة تبدأ دائماً في ذهن الباحث تضع أساس الدراسة وهو ما يتطلب صياغة دقيقة له يمكن القطع برأي محدد ودقيق، ويتوقف على طبيعة المشكلة ومدى فهمنا له.

3- تصور مبدئي لقضية لم يثبت بعد صحتها.

4- قضية احتمالية تقرر علاقة بين المتغيرات. أو تفسير مؤقت للظاهرة موضوع الدراسة لأنه متى ثبت صدقة أصبح قانوناً عاماً يمكن الرجوع إليه في تفسير جميع الظواهر التي تشبهه

ذلك.

5- قضايا تصويرية تحاول أن تقيس العلاقة بين اثنين أو أكثر من المتغيرات أو الأفكار(1).

- تصميم الفرض وشروطه:-

إن تصميم الفروض يعتمد على العناصر التالية (2) :-

1- خبره الباحث في موضوع بحثه أو ما يتصل به من موضوعات .

2- قدرة الباحث على استغلال معلوماته السابقة، وإلمامه بمختلف جوانب الثقافة في المجتمع بما تشمله من قيم واتجاهات وتقاليد وآراء شائعة.

- مصادر صياغة الفروض :-

يجب على الباحث عند صياغة الفروض أن يتطلع إلى أعمال علماء الاجتماع المتخصصين وعلى الأبحاث المنشورة وأن يقرأها قراءة نقدية، وتعتبر المجالات العلمية مصدر لصياغة الفروض. ويمكن أن نحدد المصادر التي يعتمد عليها الباحث عند صياغة الفروض فيما يلي (3) :-

1- البيانات والإحصائيات التي يتم جمعها عن موضوع الدراسة.

(1) محمد شفيق: البحث العلمي، مرجع سابق، ص 75.

(2) محمد شفيق: البحث العلمي، مرجع سابق، ص ص 75-79.

(3) رجاء وحيد دويدري: البحث العلمي -أساسياته والنظرية وممارسته العملية، مرجع سابق، ص 413 .

2- البحوث والدراسات والنظريات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة .

3- الملاحظات العامة التي تتعلق بموضوع الدراسة.

- ومن شروط الفرض العلمى (1) :-

1- الفرض محدد وواضح ولا يحمل أكثر من معنى ولا يحتمل التأويل. ولا يحمل أكثر من أجابه.

2- الفرض موجز ومبسط على هيئة قضايا محددة ومختصرة يمكن التحقق من هدفها.

3- يجب ألا يكون مخالف للحقائق الثابتة أو القوانين أو النظريات العلمية.

4- يجب ألا يكون الفرض بديهياً لا مجال للشك فيه، أى الحقائق التي أصبحت قوانين ومبادئ عامة.

5- يجب أن يكون الفرض معقولاً أى يمكن تحقيقه ولا تخالف القيم ومبادئ الدين، أى العلاقة بين الظاهرتين ممكنه الحدوث.

6- أن يكون الفرض متفق مع هدف البحث، ويحقق الغرض منه، وان يعطى الفرض إجابة واضحة للمشكلة بحيث يختص كل فرض بالإجابة على جانب واحد من جوانب المشكلة.

(1) محمد شفيق: البحث العلمى، مرجع سابق، ص 75.

7- يجب أن تتناول وتغطي الفروض جميع جوانب المشكلة أو الظاهرة وتقدم تفسيرات منطقية لجميع الجوانب.

8- أن يعبر عن العلاقة بين المتغيرات بشكل احتمالي واضح .

9- يجب أن يتخلى الباحث عن الفرض الذي وضعه إذا ثبت عدم صحته لتعارضه مع الحقائق الموضوعية.

ولذا يجب على الباحث إذا ثبت الفرض عدم صحته التخلي عنه والبحث عن تفسير آخر ينتهي إلى الكشف عن القانون الحقيقي الذي تخضع له الظواهر أو الأشياء. والقابلية للاختبار testability هي الخاصية الأساسية لكل فرض له قيمة علمية فالظن والتخمين الذي لا يمكن اختباره بطريقة معينة لا تحقق فائدة مباشرة للعلم.

يجب أن يحدد الفرض على هيئة قضية واضحة يمكن التحقق منها بالملاحظة أو التجربة، أي عبارة عن علاقة بين متغيرين في حدود الواقع الاجتماعي الذي يحتكم إليه الباحث في تحديد مدى صدق الفرض العلمي، كذلك يتحدد معنى كل مصطلح أو مفهوم يدخل في تكوين الفرض، فكان صياغة فروض البحث تحتاج ما يلي:

أولاً: تحديد العلاقات بين المفاهيم على أساس العلاقة بين السبب والنتيجة، أو بين متغير مستقل (سببي) ومتغير تابع (نتيجة).

ثانياً: إدخال متغيرات إضافية (وسيطه Intervening) على العلاقة المفترضة، وذلك إما لاختبار مدى صدق هذه العلاقة، أو

أنها تتناول الظروف الأخرى المؤثرة فيها. وتعد هذه المتغيرات ذات أهمية خاصة في البحوث الاجتماعية التي تقوم العلاقة فيها بين الظواهر على أساس تعدد العوامل والتساند بين الأحداث.

- أساليب صياغة الفروض :-

من أساليب صياغة الفروض ما يلي :

1 – توضيح العلاقات السلبية أو الإيجابية بين المتغيرات.

مثل القول بان هناك علاقة إيجابية أو سلبية بين متغير وآخر.

2 – صياغة علاقات صفرية بين المتغيرات.

مثل القول بان ليس هناك علاقة إيجابية أو عدم وجود علاقة أصلاً.

ب- التساؤلات :-

1- سؤال في ذهن الباحث يتعلق بمشكلة الدراسة يبحث له عن إجابة ويبدأ بأداة استفهام.

ج- الفرق بين الفروض والتساؤلات :-

هناك تشابه بين الفروض والتساؤلات ويبدو ذلك فيما يلي:-

- أن كليهما سؤال أو قضية ليس في ذهن الباحث إجابة عليه.

- أن كليهما قد تم صياغتهما صياغة دقيقة في خدمة هدف البحث الرئيسي.

- أن كليهما يدورا حول تفسير جانب أو أكثر من مشكلة البحث.

أما أوجه الاختلاف بينهما فيبدو ذلك فيما يلي:-

- أن التساؤل أكثر اتساعا من الفرض بمعنى أن التساؤل ربما يحتوي على أكثر من سؤال وبالتالي يحتوي على أكثر من فرض.
- أن التساؤل يبدأ بحرف استفهام وينتهي بعلامة استفهام.
وهذا لا يعني أن البحوث التي تستخدم الفروض أكثر دقة من تلك التي تستعين بالتساؤلات في دراسة المشكلة. فالباحث له مطلق الحرية دائما في صياغة ما يراه مناسباً من فروض أو تساؤلات تحقق هدف البحث وتحقيق مشكلته.

- متى نستخدم فروض أو تساؤلات للبحث؟

تختلف عملية تحديد تساؤلات الدراسة طبقاً لإستراتيجية البحث فإذا كان البحث وصفي استطلاعي هنا نكون بصدد عرض تساؤلات عامة وتساؤلات فرعية تغطي كافة جوانب البحث حيث أن مثل هذه البحوث لا تتناول العلاقة بين متغيرات.
أما إذا كنا بصدد دراسة تتناول العلاقة بين متغيرات فيجب علينا هنا صياغة فروض ، فالفروض هي تفسير مؤقت لعلاقة بين متغيرين .

وللفروض أهمية في تقييم البحوث التي تسعى إلى اختبار علاقة بين متغيرات ، أو حتى في البحوث الوصفية التي يمكن للباحث عرض فروض استفهامية في شكل تساؤلات ورغم أن الفروض

تصاغ في بداية البحث إلا أنها تظل دوما حاضرة مع الباحث في كل مرحلة من مراحل بحثه .

6- المنهج المستخدم والأدوات

أولاً- المنهج :-

تعنى كلمة منهج في اللغات المختلفة Method الطريقة أو الأسلوب أو التنظيم.

والمنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة، وأن العلم الذي يبحث في هذه الطرق هو علم مناهج البحث. ويعتبر كانت الألماني هو أول من استخدم كلمة Methodology وقصد به العلم الباحث في الطرق المستخدمة في الوصول إلى الحقيقة.

أما كلمة المنهج في علم الاجتماع فهناك معنى واسع ومعنى ضيق، أما المعنى الواسع لكلمة المنهج في علم الاجتماع فهو مجموعة الأطر والإجراءات والخطوات التي وضعها الباحث عند دراسته لمشكلة بحثه.

أما المنهج بمعناه الضيق فهو ينحصر في الإجابة على سؤال مؤداه: على من من البشر سوف تجرى الدراسة:

1- فإذا كانت سوف تجرى على البشر كله بقصد الإصلاح

فيسمى هذا بمنهج المسح الاجتماعي.

2- أما إذا كانت سوف تجرى على مجموعة منهم بقصد الوصف

والوصول إلى تحقيق هدف علمي فإن المنهج هنا يكون المنهج الوصفي أو منهج البحث الاجتماعي.

3- أما إذا أجريت الدراسة على مجموعة من البشر في الماضي البعيد أو القريب فيكون المنهج هنا هو المنهج التاريخي.

4- أما إذا أجريت الدراسة على مجموعتين من البشر أحدهما ضابطة والأخرى تجريبية فيكون المنهج هنا هو المنهج التجريبي.

5- وأما إذا أجريت الدراسة على عينة مختارة من البشر بقصد دراسة حالتهم، فإن المنهج هنا هو منهج دراسة الحالة.

6- أما إذا أجريت الدراسة على حالة من الحالات بقصد الوصف والتشخيص عن طريق الاستعانة فقط بتحليل الوثائق والكتابات السابقة الخاصة بها فإن المنهج هنا هو منهج تحليل المضمون.

سوف نتناول بالشرح أهم مناهج البحث :-

أ-منهج المسح الاجتماعي

ويهدف هذا المنهج إلى الوقوف على الجوانب المختلفة لظروف الحياة في مجتمع ما أو في بيئة معينة وعلى الأخص المزدحمة والفقيرة. ويعرف هذا المنهج بأنه عبارة عن دراسة الجوانب المرضية للأحوال الاجتماعية الموجودة في موقع جغرافي محدد، وهذه الأحوال لها دلالة اجتماعية ويمكن قياسها ومقارنتها بأحوال أخرى تعتبر نماذج يمكن قبولها، وذلك بقصد تقديم برامج إنشائية للإصلاح الاجتماعي.

ويمكن إجراء المسوح الاجتماعية على المجتمع بطريقتين:
الأولى: المسح الشامل وهو الدراسة الشاملة لجميع مفردات المجتمع.

الثانية: المسح بطريق العينة وهو الذي يكفي بدراسة عدد محدود من الحالات أو المفردات في حدود الوقت والجهد والإمكانات.

ب- المنهج التاريخي:

ويقصد به طريقة الوصول إلى المبادئ والقوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية. وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر، ذلك لأننا كثيراً ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضية. فالمنهج التاريخي يقصد به الحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد تحليل ودراسة بعض المشكلات الإنسانية والعلمية الاجتماعية الحاضرة.

ومن خلال المنهج التاريخي نبحث تطور الظواهر لكي نفهم كيف تشكلت الظواهر الحاضرة في الماضي، وكيف تطورت حتى وصلت إلى وضعها الحالي؛ وبمعنى آخر فإننا نتتبع نشأتها وتطورها من حيث: البناء والوظيفة بقصد الوصول إلى المبادئ والتعميمات المتعلقة بالظواهر الاجتماعية موضوع البحث.

ومن أهم المصادر التي يلجأ إليها الباحث في إطار استخدامه

لهذا المنهج : الوثائق التاريخية المكتوبة كالمخطوطات والسجلات، الوثائق الشفوية كالأساطير والأغاني، الوثائق المصورة كالآثار والحفريات، وكتب وبحوث التاريخ هذا بالإضافة إلى فئات المعمرين الذين لاحظوا الظاهرة اى الإخباريين .

ج-المنهج التجريبي:

يعد المنهج التجريبي من أكثر المناهج في علم الاجتماع الذي تتمثل فيه معالم الطريقة العلمية بصورة واضحة، حيث يبدأ بالملاحظة ثم تحديد موضوع البحث ثم تكوين إطار من المعلومات ثم جمع البيانات من خلال التجارب الميدانية ثم تنظيم معطيات التجربة ثم تحليل البيانات ثم تفسير البيانات بكافة استراتيجيات التفسير ... إلخ.

فالمنهج التجريبي يهدف إلى معرفة العلاقة بين متغير وآخر أو بين ظاهرة معينة ومتغير ما، في هذه الحالة يجب استخدام الضبط العلمي الذي يقوم على أساس دراسة أو ملاحظة جماعتين أحدهما تجريبية والأخرى ضابطة تتشابهان في كافة الصفات والمتغيرات الهامة كمستوى الدخل، والسن، والحالة العلمية، والحالة الاقتصادية، والعادات، والتقاليد والقيم وغيرها ما عدا متغير واحد يوجد في المجموعة التجريبية ويفترض أن له علاقة بالظاهرة المدروسة ويسمى هذا بالمتغير المستقل، أما المتغيرات التي تتشابه بين المجموعتين التجريبية والضابطة فهي المتغيرات

الثابتة.

د-منهج دراسة الحالة:

هو طريقة لدراسة الظواهر الاجتماعية من خلال التحليل المتعمق لحالة فردية، قد تكون شخصاً أو جماعة أو مجتمعاً محلياً أو مجتمعاً كبيراً أو أي وحدة أخرى في الحياة الاجتماعية. وقد اختلف كثير من المشتغلين بمناهج البحث حول طبيعة هذا المنهج وكيفيته، وهل هو منهج للبحث، أم أداة لجميع البيانات؟. وربما يرجع ذلك إلى عيب تصنيفات مناهج البحث في أنها عاجزة عن توضيح الفرق بين المنهج والأداة. ويجب فريتشيلد ويقول: "إن دراسة الحالة منهج أساسي في البحث الاجتماعي، عن طريقة يمكن جمع البيانات ودراستها بحيث يمكن رسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقاتها المتنوعة وأوضاعها الثقافية، وهنا يمكن أن تكون الوحدة موضوع الدراسة شخصاً معيناً، أو أسرة أو جماعة، أو مجتمع محلي، أو وطن بأسره.

ثانياً- الأدوات المستخدمة لجمع البيانات :-

وهي تلك الأدوات اللازمة لتحقيق أهداف البحث. ويقصد بالأداة: الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع البيانات، وهناك الكثير من الأدوات التي تستخدم لجمع البيانات، ويمكن للباحث استخدام أكثر من أداة في البحث الواحد لتجنب عيوب إحداها ولدراسة الظاهرة من كافة الجوانب.

وتنقسم أدوات جمع البيانات إلى ثلاثة أقسام هي كما يلي:-

أولاً: الأدوات الأساسية منها:-

- 1- الاستبيان
- 2- الاستبار (المقابلة).
- 3- الملاحظة.
- 4- الاتصال التليفوني
- 5- المعالجات الإحصائية.
- 7- المقاييس

ثانياً: الأدوات المساعدة وهي:

- 1- الرسوم
- 2- التصوير الفوتوغرافي
- 3- التصوير السينمائي.
- 4- الخرائط.
- 5- الأشكال البيانية والهندسية والتوضيحية.
- 6- التسجيل الصوتي.
- 7- التدوين في مذكرة.

ثالثاً: الأدوات المكتبية وهي:

- 1- الكتب العامة (المراجع الأكاديمية المتخصصة).
 - 2- الدراسات والبحوث السابقة.
 - 3- الدوريات (المجلات العلمية والتقارير الدورية ... إلخ).
 - 4- البيانات والإحصاءات الرسمية.
 - 5- المنشورات والنشرات العلمية وتقارير المعلومات.
 - 6- دوائر المعرفة.
- وسنعرض هنا بعض الأدوات الأساسية التي يمكن استخدامها:-

1- الاستبيان :-

-تعريفه : مجموعة أسئلة وعبارات تستوضح بعض جوانب من السلوك أو الخصائص الاجتماعية والنفسية.

-الهدف منه: جمع مادة تتصف بأنها واسعة النطاق إلا أنها تفتقر إلى العمق.

-أهم الخصائص التي تجمعها ما يلي :

أ – خصائص اجتماعية كالسن والمهنة والتعليم والدخل والخلفية الأسرية.. الخ.

ب – خصائص سلوكية واقعية كسؤال عن أفعال وصور سلوك تتكرر عادة في حياة الفرد.

ج - خصائص اتجاهية ونفسية كالسؤال عن الاتجاهات أو القيم أو الميول أو السمات.

- ويمكن تصنيف الاستبيانات الى مايلي :

أ – استبيانات المقيدة (المقتنة أو المغلقة): وفيها تكون جميع أسئلة الاستمارة مغلقة، ويطلب من المبحوث اختيار الإجابة من بين الإجابات المعطاة .

– استبيانات شبه مقننه (المغلقة المفتوحة): ويتم فيها الجمع بين الأسئلة المغلقة والمفتوحة النهايات .

– استبيانات الحرة (غيرالمقتنة أو المفتوحة): بمعنى أن كافة أسئلتها مفتوحة النهايات. وفيها تكون جميع أسئلة الاستمارة

تجمع بين الأسئلة المغلقة والمفتوحة النهائية. ويترك للمبحوث فرصة التعبير بحرية عن آرائه واتجاهاته دون قيد - وهناك شروط يجب أن تتوافر في أسئلة الاستبيانات منها ما يلي :

1 - أن يكون للسؤال هدف واضح ، بمعنى أن الباحث يجب عليه أن لا يضمن الاستبيان أسئلة ليس لها معنى أو هدف ، فالباحث لا يستطيع تحديد عدد الأسئلة قبل البدء في البحث ، وفي الصياغة الأولى للاستبيان نضع الهدف أمام كل سؤال من الأسئلة.

2 - أن يكون السؤال مفهوما بالنسبة للمبحوث بحيث لا يثير لديه أكثر من معنى مثل استخدام لغة خاصة يعرفها المثقفون ويجهلها العاديون.

3 - أن يكون لدى المبحوث معلومات للإجابة عن السؤال.

4 - التسلسل المنطقي للأسئلة أي من البسيط إلى المركب.

5 - أن تبتعد الأسئلة عن الأمور الشخصية وهذه خاصية هامة في الاستبيان تميزه عن المقابلة المفتوحة أو المتعمقة.

6 - أن نبتعد عن الأسئلة الإيحائية ويقصد بالإيحائية أن يتضمن السؤال الإجابة بشكل غير مباشر، وان يوحي الباحث للمبحوث بالإجابة.

7 - أن يسبق الصياغة النهائية لأسئلة الاستبيان عدة أمور منها اختبارها في الميدان لتحديد مدى دقة الصياغة ، ولاختبار مدى صدق الأسئلة وثباتها وفقا للقواعد المعمول بها في هذا الشأن، وعرضها على محكمين يدلون برأيهم في مدى قربها أو بعدها عن الهدف.

ولعل من أهم ما يضعه الباحث في اعتباره وهو بصدد تصميم الأداة هو مدى ما يتوفر لها من خصائص الصدق والثبات ، أما الثبات فيعنى مدى الاتساق بين البيانات التي تجمع عن طريق إعادة تطبيق نفس الأداة على نفس الأفراد والظواهر وتحت نفس الظروف أو ظروف متشابهة بمعنى آخر فإن الثبات سيساعد الباحث في الوصول إلى نتائج متماثلة في حالة إعادة تكرار الأداة. كما يعنى أيضا الموضوعية بمعنى الحصول على نفس البيانات مهما اختلف من يقوم بتطبيق الأداة. وهناك طرق عديدة لتقدير درجة الثبات مثل طريقة إعادة الاختبار والتي تتمثل في تكرار الأداة بنصها مرتين متتاليتين تفصل بينهما فترة زمنية تكفى لزوال أثر تذكر الإجابات السابقة وبقدر ما يكون من إتفاق بين نتيجتي المرتين بقدر ما تتضمنه الأداة من ثبات. أما الصدق فيعنى صلاحية الأداة المستخدمة بمعنى أن تكشف الأداة بوضوح عن أنها تقيس بالفعل ما وضعت من أجله، أى تجمع بالفعل البيانات المطلوبة. ونظرا لأن صدق الأداة أمر يرتبط بتحقيقها

للغرض الذى صممت من أجله فإنه من الصعب أن نضع قياساً للصدق المطلق ، فالصدق المطلق يكون من ناحية أمراً نسبياً بمعنى أن الأداة قد تكون صادقة بالنسبة لجماعة معينة وغير صادقة لجماعة أخرى ، كما أنه من ناحية أخرى أمراً نوعياً بمعنى أن الأداة قد تكون صادقة بالنسبة لجانب معين قد صممت لقياسه وتكون غير صادقة بالنسبة للجوانب الأخرى التى لا تقيسها.

2- الاستتار (المقابلة الشخصية) :-

الاستتار أو المقابلة هى تفاعل لفظى بين فردين فى موقف المواجهة، وفيها يحاول احدهما أن يستثير بعض المعلومات أو التعبيرات لدى الآخر بهدف جمع المعلومات حول خبرات وآراء ومعتقدات المبحوثين. ويتم وضع دليل للمقابلة.

- الشروط التى يجب توافرها فى دليل المقابلة:-

حينما يكون هدف البحث وهو الكشف عن بيانات مفصلة حول حياة الأشخاص وخبراتهم وتصوراتهم حول ما يعتقدونه من قيم أو اتجاهات فإن الباحث يختار أسلوب المقابلة المتعمقة لجمع بيانات تفصيلية حول الموضوع. والمقابلة المتعمقة نقيض الاستبيان المقتن حيث تدخل إلى العمق، وهى تماثل الاستبيان المفتوح تحاول أن تكشف عن بيانات تفصيلية من عينات محدودة.

إلا أن المقابلة المتعمقة تطبق على عينات محدودة في حين أن الاستبيان يطبق على عينات كبيرة.

وتعتمد المقابلات المفتوحة (المتعمقة) على دليل المقابلة الذي يتكون من أسئلة تفصيلية تغطي الموضوعات أو العناصر الأساسية التي يدرسها الباحث أو التي يود أن يغطيها في تعمقه مع المبحوثين .

-ومن أهم الشروط التي يجب توافرها في أسئلة دليل المقابلة

وفي إجراء المقابلة نفسها ما يلي :

- 1 – أن تقسم تحت موضوعات عامة هي الموضوعات التي تكفي لتغطية مادة البحث؛ حيث يقسم موضوعة إلى عناصر بنفس طريقة البدء في تصميم الاستمارة.
- 2 – أن يبدأ كل سؤال عام يتدرج أو يتفرع منه تحت نفس السؤال أسئلة فرعية.
- 3 – أن يأخذ كل سؤال رقما أو رمزا بحيث يسهل تصنيف المادة بعد ذلك.
- 4 – أن تتفرع الأسئلة من العام إلى الخاص ومن البسيط إلى المركب.
- 5 – ألا يستخدم الباحث دليل المقابلة أثناء إجراء المقابلة.
- 6 – ألا يبدأ المقابلة إلا بعد إقامة علاقة وثيقة مع المبحوث.

- 7 - أن لا يكتفي بمقابلة واحدة ، وإنما يتردد على المبحوث فترة طويلة من الزمن نسبياً (لا تقل عن 15 يوماً بحال من الأحوال) لكي يجرى مقابلة صحيحة وكاملة.
- 8 - أن يدون بشكل منتظم وفي سجل خاص موضوع المقابلة (ويخصص فيه غالباً صفحة لكل سؤال) يوماً بعد يوم.

3- الملاحظة:-

من أهم الأدوات التي يستعملها الباحث في جمع معلومات وحقائق من الحقل الاجتماعي، ويقصد بالملاحظة رؤية وفحص الظاهرة المراد دراستها مع الاستعانة بأساليب البحث الأخرى التي تتفق مع طبيعة الظاهرة المدروسة(1).

كذلك الملاحظة هي انتباه مقصود من الباحث ومشاهدة منظمة تخضع لضبط ميداني من خلال دليل ملاحظة يعده الباحث في ضوء موضوع وأهداف بحثه وتكمن أهميتها في أن الباحث لا يستخدمها فقط في جمع بياناته بل إنها قد تلازمه طيلة خطوات بحثه ، فهي قد تكون مصدراً للمشكلات البحثية ، كما قد تساعد بعض المشاهدات على تفسير البيانات التي نجمها سواء بطريقة الملاحظة أو بأية أداة أخرى. ولذا فهي جاءت على رأس جميع أدوات جمع البيانات.

(1) فراس عباس البياتي: علم الاجتماع - دراسة تحليلية للنشأة والتطور، دارغيداء للنشر، 2012، ص 64.

- ومن الشروط الواجب توافرها في الملاحظة العلمية المنظمة :-

أ - الابتعاد عن التحيز والتفسيرات الخاطئة للمواقف.

ب - مشاهدة الحوادث في سياقها ، وعدم فهمها خارج هذا

السياق أو في ضوء السياق الثقافي الذي جاء منه الباحث.

ج - تسجيل الملاحظات بأسرع ما يمكن إذ أن الاعتماد على

الذاكرة يفقد الباحث جوانب كثيرة من المشهد الذي شاهده.

د - التخطيط للملاحظة يوما بعد يوم بحيث تغطي ملاحظات اليوم

الجديد الفجوات التي ظهرت في اليوم السابق.

4- الإخباريون :-

يتم استخدام الإخباريون كأداة للبحث حينما يكون هدف الباحث

التعرف على تاريخ مجتمع محلي أو جمع مادة ثقافية من المجتمع

، أو الاعتماد على أفراد بعينهم لجمع مادة حول التاريخ الشفاهي

للمجتمع، فان الباحث هنا يلجأ إلى عدد من الأفراد

(كبار السن والعارفين بموضوع معين أو القابضين على وظائف

معينة مثل شيخ الحارة أو شيخ القرية أو رؤساء الجمعيات

الأهلية أو الأفراد الذين يتمتعون بقوة في حل النزاعات المحلية).

- أنواع الإخباريون :-

هناك ثلاث أنواع من الإخباريين يمكن التمييز بينهم في ضوء

أهداف البحث:-

1- إخباريون يعتمد عليهم فى جمع المادة العلمية فهم هنا يشكلون " العينة المحددة " من الأفراد الذين يقدمون كل المادة التى يعتمد عليها البحث. وذلك لجمع الفلكلور كالعادات والتقاليد والمعتقدات الشعبية والفنون الشعبية وكذلك جمع التاريخ الشفاهى لمجتمع من المجتمعات سواء قرية او مدينة ، أو حول حادثة معينة من الحوادث، او جمع مادة الحوادث التاريخية مثل قيام الثورة أو العدوان الثلاثي على مصر أو حرب 1967 أو حرب 1973 .. الخ.

2- إخباريون يقدمون مادة إضافية للبحث ويحتاجها الباحث لتوضيح بعض الأمور المستغلقة عليه فى موضوع يستخدم فيه أداة أخرى كالملاحظة أو الاستبيان ، ولا تكون المادة التى يقدمها الإخباريون فى هذه الحالة مادة أساسية للبحث ولكنها تكون مادة ثانوية.

3- يتم الاعتماد على الإخباريين عند إجراء دراسة حالة فرد أو مؤسسة أو تنظيم (كالحزب السياسى أو النقابات) فيلجأ الباحث إلى جمع مادة مختلفة متنوعة عن هذه الحالة ، ويكون أحد مصادر المادة أن يسأل إخباريين لمدته بمعلومات حول موضوع بحثه ، فإذا كان الباحث بصدد دراسة حالة أحد محترفي الإجرام أو العنف، فانه يقابل صاحب الحالة وربما بعض أفراد أسرته

وربما مدرسية ، وجميع هؤلاء وغيرهم فيما عدا صاحب الحالة نفسه يعتبرون بمثابة إخباريين يقدمون معلومات مفيدة للدراسة.

7-مجتمع البحث (عينة الدراسة).

وهي من أهم الخطوات المنهجية في البحوث السوسولوجية وتتطلب من الباحث دقه بالغة حيث يتوقف عليها إجراء البحث وتصميمه وكفاءة نتائجه. فالباحث في علم الاجتماع عندما يتجه إلى الواقع فإنه يجد أن هذا الواقع كبيراً ومتسعاً ، ولا يمكن دراسته بأكمله ، ولذا فإن عليه أن يأخذ عينة ممثلة للمجتمع الأصلي الكبير المتسع ، وان تكون لجميع مفردات المجتمع الأصلي فرصاً متساوية لاختيارها ضمن مفردات العينة، وأن حجم العينة يعتمد على هدف البحث وعلى الأداة المستخدمة فيه، وهناك العديد من المعايير التي يمكن على أساسها التمييز بين العينات ، فمن حيث الحجم هناك عينات صغيرة وعينات كبيرة، ومن حيث التمثيل هناك عينات عشوائية وعينات غير عشوائية.

طرق اختيارها:-

يتم اختيار العينة من خلال طريقتين:

الأولى: هي طريقة الحصر الشامل أو التعداد ويقصد بها دراسة جميع مفردات مجتمع البحث، ومن مميزاتها دقة النتائج التي يتم التوصل إليها وتجنب أخطأ التعميم، وخطأ التحيز وخطأ الصدفة، ومن عيوبها التكاليف الباهظة، والحاجة إلى جهاز إداري ضخم.

الثانية: هي طريقة العينة ويقصد بها الاكتفاء بعدد قليل من مفردات مجتمع البحث توفير للوقت والجهد والإمكانات المتوفرة لديه، ويبدأ بدراستها وتعميم صفاتها على المجموع، وهذا ما يسمى بطريقة العينة، ومن مميزاتها سرعة الوصول إلى النتائج، وعدم الحاجة إلى عدد كبير من الباحثين، ومن عيوبها خطأ الصدفة وخطأ التحيز. ومن شروطها أن تكن العينة ممثلة للمجتمع الأصلي، وأن يكون لجميع مفردات مجتمع البحث فرصا متساوية في الاختيار، ومن أهم طرقها ما يلي:-

1- طريقة العينية العشوائية: وهي تلك العينات التي تعطى الفرصة لكل مفردة من السكان لكي يكون ضمن العينة، وتؤخذ العينة بطريق القرعة.

2- العينة العشوائية المنتظمة: وهي تلك العينات التي يتم اختيارها من قوائم أو بطاقات أو أسماء أو سجلات للأسماء، وذلك الاختيار يكون على أبعاد رقمية ثابتة أو مسافات رقمية واحدة.

3- العينة الطبقيّة: وهي تلك العينات التي يتم اختيارها بعد تصنيف مجتمع البحث إلى طبقات أو فئات أو أقسام في ضوء معايير معينة يحددها الباحث وطبقا لظروف مجتمع البحث، ويقوم الباحث باختيار العينة من داخل كل قسم أو فئة أو طبقة باستخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة أو المنتظمة.

4- العينة المساحية: وتستخدم هذه الطريقة إذا كان حجم المجتمع الأصلي كبيراً ويتعذر على الباحث أخذ عينة ممثلة لاتساع المساحة الجغرافية لمنطقة البحث. وتهدف هذه الطريقة إلى تمثيل مساحات متسعة بعينة صغيرة تمثلها تمهيداً لاختيار مفردات العينة من بين المساحات الممثلة، حيث يتطلب هذا الأمر خرائط دقيقة للمنطقة التي يتم إجراء البحث فيها، ثم تقسم المنطقة إلى مناطق صغيرة، يتم اختيار منطقة أو أكثر بطريقة عشوائية، وهذا النوع من العينة يعتمد على الخرائط المسحية للمنطقة.

5- العينة الغرضية: حيث يتم من خلالها اختيار عدد محدد بشكل مقصود ومتعمد لتحقيق هدف معين ، كأن نختار عدد من الأطفال المشردين في الشوارع لدراسة هذه النوعية من الأطفال.

6- عينة كرة الثلج : وهي تشبه العينة الغرضية ، ويتم اللجوء إليها عندما لا نعرف جمهور بحثنا بدقة، حينئذ نلجأ إلى من نعرفهم وهم بالتالي يسلمونا إلى آخرين يعرفونهم وهكذا تتكون العينة كالثلج الذي يلتصق بالكرة بشكل تدريجي بطى.

10- مجالات الدراسة:-

إن لكل دراسة ثلاث مجالات رئيسية هي :-

أ- المجال الجغرافي:

يقصد به المكان الذي سوف يتم فيه إجراء الدراسة. أو المنطقة أو

البيئة التي تجرى فيه الدراسة.

ب- المجال البشري:-

ويقصد به البشر الذي سوف يتم إجراء الدراسة عليهم. أو مجتمع البحث و قد يتكون هذا المجتمع من جملة أفراد، أو عدة جماعات، وفي بعض الأحيان يتكون مجتمع البحث من عدة مصانع أو مزارع أو وحدات اجتماعية، ويتوقف ذلك بالطبع على المشكلة (موضوع الدراسة).

ج- المجال الزمني:-

ويقصد به الزمن الذي سوف يستغرق إعداد الدراسة الميدانية منذ اعداد اداة جمع البيانات حتى كتابة النتائج و التوصيات .

9- مفاهيم الدراسة:-

إن عملية تحديد المفاهيم من الخطوات الهامة فى البحث لان المفهوم الواحد فى العلوم الاجتماعية قد يحمل أكثر من معنى . وتتمثل أهمية المفاهيم فى تحديد مشكلة البحث بشكل دقيق على أرض الواقع فهي عملية تحديد وبناء وتشديد عقلي.

ويعتبر تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية لأي دراسة بمثابة أحد الطرق المنهجية لهذه الدراسة، لذا فإن على الباحث قبل بدء دراسته تحديد مفاهيمها تحديداً دقيقاً وواضحاً، لأنه كلما تم هذا الأمر بنجاح سهل على القراء الذين يتابعون البحث إدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها دون أن يختلفوا فيما يقول

ويعرف قاموس وبستر المفهوم : بأنه عبارة عن تجريد للواقع يسمح لنا بان نعبر عن هذا الواقع من خلاله(1).

-وظائف المفاهيم فى البحث العلمى:-

هناك وظائف عديدة للمفاهيم منها ما يلي:-

- 1 – أن تعريف المفاهيم ينقل تصورات الباحث ومعلوماته ، كما أنها تعكس الطريقة التى ينظر بها الباحث إلى الأشياء ، فمن خلال المفهومات نستطيع أن ننظم العالم الخارجى ونستوعبه.
 - 2 – تفتح المفاهيم طريقاً نحو مزيداً من الفهم للموضوع البحثي، فهي المفاتيح التى نبدأ منها فى التعرف على مكونات الموضوع.
 - 3 – تفيد المفهومات فى التصنيف والتعميم ، فالمفاهيم تمكن الباحث من تصنيف مادته بل وجمعها وتحليلها وفقاً لنظام معين.
- وهناك نوعين من المفاهيم هما :-

1. مفاهيم نظرية.

2. تعريف اجرائى.

وسنشرح كل عنصر من العناصر

1-المفاهيم النظرية :-

المفاهيم النظرية هى المفاهيم التى صاغها العلماء سابقاً عن الظاهرة موضوع دراسة الباحث .

(1) إبراهيم خليل ابراش: المنهج العلمى وتطبيقاته فى العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 236.

ويتم الاستعانة بالمفاهيم النظرية من خلال:-

أ. الاطلاع على القواميس اللغوية والموسوعات العلمية،
والمراجع العلمية.

ب. الاطلاع على تعريفات قد دونت في بحوث سابقة .

2-التعريف الإجرائي :-

إن التعريف الإجرائي يقصد به :-

- إقامة بناء قابل للفهم يوضح المعنى المقصود من المفهوم.

- تحديد ووضع مفهوم للظاهرة التي يقوم بدراستها يمكن

قياس أبعاده .

وهناك شروط يجب أن تتوافر في التعريف وهي ما يلي :-

1 – يجب أن لا يشتمل التعريف على ذات المعرف أو على جزء
منه بمعنى ألا يكون التعريف دائرياً كأن أقول العنف هو العنف أي
أعرف الشيء بنفسه.

2 – الا يشتمل التعريف على عبارات غامضة أو مجازية ويجب
أن تكون العبارات المستخدمة دقيقة وأكثر منطقية.

3- يجب أن يتوخي الباحث الإيجاز دون إخلال بالمعنى.

4 – وتجتمع كل هذه الشروط في شرط واحد هو أن يكون
التعريف جامعاً في محتواه واضحاً لا لغو فيه ، ولا يكون سالباً في
تعبيره.

ويحدد الباحث مفاهيم الدراسة من خلال عدة أمور هي:-

1- الاتفاق مع بعض العلماء الذين وضعوا تعريفات مسبقة عن مفاهيم الدراسة. ويتبنى تعريف من هذه المفاهيم.

2- أن يختلف مع هذه المفاهيم ويضع مفهوماً جديداً يختلف عن المفاهيم الموضوعية سابقاً من العلماء.

10- نوع الدراسة :-

من ابرز وأكثر أنواع الدراسة استخداماً ما يلي(1):

أولاً : الدراسات الكشفية (أو الاستطلاعية) :-

يتم استخدام الدراسات الكشفية عند تناول ميادين أو موضوعات جديدة لم يتطرق إليها احد من الدارسين.

يقول الدكتور عبدالباسط محمد حسن إن الباحث في الدراسات الاستكشافية يبدأ ميداناً جديداً وهو غير ملم بكثير من الأبعاد الحقيقية للمشكلة كما انه يكون مفتقراً لكثير من جوانب الموضوع الذي يدرسه، وهو ما يفرض عليه أن يصمم بحثه بقدر كبير من المرونة، وعدم التحديد الدقيق لإجراءاته ، وحتى تأتي الدراسة الكشفية بأحسن النتائج ينبغي على الباحث الاستعانة بالأساليب التالية:

1- الاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة التي لها صلة بهذا الموضوع، وان يقرأ كل ما له صلة بمشكلة البحث بالرجوع

(1) محمد شفيق : البحث الاجتماعي -الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية ،المكتب الجامعي

الحديث، الإسكندرية، 1999، ص104 : 111.

إلى الكتب والرسائل والنشرات والدوريات والمجلات التي تناولت وتطرت لموضوع الدراسة أو موضوعات قريبة توحى بأفكار لها قيمتها العلمية.

2- الرجوع إلى الأشخاص الذين لهم خبرة بموضوع البحث او المهتمين به للتعرف على آرائهم واستيضاح أفكارهم.

3- تحليل الحالات المثيرة للاستبصار ليعبروا عن أفكارهم المتصلة بالموضوع، وليجيبوا عن استفسارات الباحث فيما يعن له ويكون متعلق بمشكلة دراسته ومن هذه الحالات مايلي :-

(أ) الحالات المحددة المعالم بالنسبة للظاهرة المدروسة. فإذا كانت الظاهرة المدروسة عن القيادة في محيط الطلاب فينتقى حالات متباينة، أولاً من الطلاب المؤثرين الذين لهم دور ملموس في قياده وتوجيه زملائهم وكذلك يختار فريقاً آخر ممن عرفوا بسهولة الانقياد والخضوع للآخرين.

(ب) انطباع الغرباء في المجتمع الجديد فالذين يزورون مجتمعاً للمرة الأولى في حياتهم يكونون أكثر حساسية بخصائص هذا المجتمع من أولئك الذين يعايشونه، مثل الريفي المهاجر أو زائر المدينة للمرأة الأولى أو السائح المسافر لبلد كبير.

(ج) انطباع الأفراد الهامشين الذين يعيشون على هامش ثقافتين ويعيشون في صراع عميق بين الثقافتين، فالثقافة الأولى هي

تلك التي نشئوا فيها والأخرى انتقلوا إليها ورغبوا في تكيف سلوكهم وفقاً لقيمها مثل المهاجرين.

(د) الأفراد الذين يشغلون مراكز اجتماعية متفاوتة: فاستطلاع رأى العامل فى المصنع لا يقل أهمية عن استطلاع آراء المشرفين على العمال والمهندسين والمديرين .

ثانياً : الدراسات الوصفية:-

تهدف الدراسة الوصفية إلى الكشف عن الحقائق الراهنة التي تتعلق بظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأفراد مع تسجيل دلالاتها وخصائصها وتصنيفها وكشف ارتباطها بمتغيرات أخرى. بهدف وصف الظاهرة وصفا دقيقا شاملا كافة جوانبها ولفت النظر إلى أبعادها.

وتفترض الدراسات الوصفية وجود قدرا موفورا من البيانات عن الظاهرة المطلوب دراستها تم التوصل إليها من خلال دراسات سابقة فى الميادين المشابهة.

مثال على ذلك دراسة الدكتور محمد شفيق عن " هجرة أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات " فتبين من خلال مسح للتراث النظري والدراسات السابقة فى مجال الهجرة وجود العديد من الدراسات عن الهجرة مثل هجرة المدرسين للعمل بالخارج ، وهجرة عمال التشييد والبناء، وهجرة الطلاب المصريين. وهذه الدراسات وفرت للباحث بيانات عن ظاهرة الدراسة، ورسمت له

صورة عامة للمشكلة وتصور مقترح عن إجراءات البحث من إعداد الخطة أو تحديد مفهوم الدراسة أو المنهج أو الأدوات أو تصميم الفروض أو اختيار العينة .

ومن أنواع البحوث كذلك ما يلي :-

3-البحوث التفسيرية او التشخيصية :-

هناك عدة تعريفات للبحوث التفسيرية منها :-

-هي بحوث تعرض خصائص الظاهرة كميًا وكيفيًا بصورة محكمة ودقيقة بناء على فروض سببية معينة يحدد فيها الباحث مدى وجود علاقات سببية بين الظواهر.

- وهي كذلك الدراسات التي تهدف إلى تفسير وفهم العلاقات الاجتماعية أو دلالة السلوك الاجتماعي، وتنطلق هذه الدراسات عادة من فروض توجه الدراسة وتسعى الدراسة التحقق منها. وعادة ما تهدف الدراسات التفسيرية من إجراء البحوث الميدانية تحقيق هدفين: الأول: التحقق من صحة نظرية علمية سائدة أو قضية من قضايا نظرية محددة، والهدف الآخر هو صياغة نظرية علمية تستقر من الوقائع التجريبية والبيانات الميدانية.

ومن أهم سمات الدراسات التشخيصية(1):

1.الاعتماد على الوصف الكمي والكيفي لدى بيان خصائص

(1) أنول باتشيرجي : بحوث العلوم الاجتماعية – المبادئ والمناهج والممارسات ، ترجمة خالد بن ناصر الحيان، ط2 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، 2015 ، ص 27.

الظاهرة.

2. تهتم بتحديد العوامل المختلفة المؤثرة أو المتأثرة بالظاهرة.

3. تتضمن فروضا توضح العلاقة السببية بين الظواهر.

وتتضمن الأمثلة على ذلك فهم الأسباب الكامنة وراء جرائم الشباب أو العنف بين الشباب لوضع الاستراتيجيات التي من شأنها أن تتغلب على تلك الأمراض الاجتماعية، وتنتمي غالبية البحوث الأكاديمية أو بحوث الدكتوراه إلى فئة البحث التفسيري على الرغم من إمكانية الحاجة إلى البحث الاستكشافي خلال المراحل الأولى لاي بحث اكايمي .

-الفرق بين البحوث الاستطلاعية والوصفية والتفسيرية:-

1- من حيث مشكلة البحث :-

الدراسات التفسيرية	الدراسات الوصفية	الدراسات الاستطلاعية
تعمل على جمع بيانات عن ظاهرة محددة تحديدا دقيقا	تعمل على جمع بيانات ظاهرة تغلب عليها سمة التحديد بالمقارنة مع الدراسات الاستطلاعية	تعمل من أجل تحديد مشكلة بحث عندما تكون المشكلة غير محددة

2- من حيث تصميم البحث :-

الدراسات التفسيرية	الدراسات الوصفية	الدراسات الاستطلاعية
--------------------	------------------	----------------------

أقل مرونة وأكثر دقة وإحكاما في التصميم لأن معالم المشكلة محددة تحديدا دقيقا	أقل مرونة وأكثر دقة في التصميم من الدراسة الاستطلاعية لأن المشكلة أكثر تحديدا	أكثر مرونة و أقل دقة في التصميم لأن الكثير من معالم الظاهرة غائب عن الباحث
--	--	---

3- من حيث الفروض :-

الدراسات التفسيرية	الدراسات الوصفية	الدراسات الاستطلاعية
كل الدراسات التشخيصية تتضمن فروض سببية.	تتضمن فروض مبدئية والبعض من الدراسات الوصفية تتضمن تساؤلات تتضمن متغير واحد.	تتضمن مجرد تساؤلات، كل سؤال منها يتضمن متغير واحد فقط ولا تحتوي على فروض.

11- انتماءات الدراسة :-

ويتم فيها تحديد أي فرع من فروع العلم تنتمي الدراسة.

12- النظرية المستخدمة في الدراسة :-

- النظرية هي مجموعة من القضايا المترابطة منطقيا والقادرة على تفسير وقائع وظواهر الحياة الاجتماعية والقابلة للتحقق الأمبريقي الواقعي، وتنطوي على مسلمات أساسية.
- النظرية نسق مترابط من المفهومات أو الأفكار أو القضايا تقدم تفسيراً لمجموعة من الحقائق أو الظواهر وهذه القضايا تعد

بمثابة قوانين عامة تحكم هذه المجموعة من الحقائق أو الظواهر أو تكشف عن العلاقات السببية بينها.

وتستمد النظرية في علم الاجتماع قضاياها من نتائج دراسات عملية عقلية ميدانية أجريت على الواقع الاجتماعي وليست مستمدة من النظر العقلي.

كما تُعدّ النظرية أساس المعرفة الإنسانية التي من خلالها يمكن تفسير كل ما يتعلق بالمجتمعات بما تشتمل عليه من أفراد مكونين لها، ومتفاعلين مع بعضهم البعض. أو بما تشتمل عليه من ظواهر اجتماعية تؤثر وتتأثر بمن حولها. فالنظرية تحاول تفسير وتحليل كل ما يحيط بالكون سواء كانوا أفراداً أم جماعات أم مجتمعات.

وظائف النظرية في البحوث :-

وللنظرية العديد من الوظائف منها:-

- 1- وظيفة تحديد الإطار العام للبحث. فيمكن من خلال النظرية فهم طبيعة الموضوع الذي يتم دراسته. وتشكل الأفكار العامة التي توجه مسار البحث وتخلق له مجالاً محدداً.
- 2- تعتبر النظرية الأساس الذي تشتق منه الفروض.
- 3- تقدم المفاهيم والمصطلحات التي تصنف بها جوانب من الحياة الاجتماعية وتفسرها.
- 4- تساعد النظرية الباحث في تفسير بيانات بحثه.

5- وظيفة تلخيص الحقائق.

- العلاقة بين المفاهيم والفروض والنظريات :-

إن البناء النظري للعلم ما هو إلا مجموعات من المفاهيم والفروض والنظريات. ولذا فهناك علاقة متبادلة بين المفاهيم والفروض والنظريات .

أولاً : تساهم المفاهيم في صياغة الفروض والنظريات.

ثانياً : كما أن النظريات ما هي إلا مجموعة مترابطة من المفاهيم، وقد يؤدي اختبار النظرية من خلال استخدام الفروض إلى صياغة مفاهيم جديدة تضاف إلى بناء النظرية، أو قد يساهم في تعديل بعض المفاهيم أو رفضها.

13- الدراسات السابقة :-

ترجع أهمية الدراسات السابقة في العناصر التالية :-

1- تسمح بتكوين إطار أكثر ثراء من المعلومات تعين الباحث

في تحديد المصطلحات العلمية والإجرائية.

2- تساهم في معرفة نقاط القوة والضعف والدروس المستفادة.

3- تجنب تكرار الجهود المبذولة.

4- تثري معرفة الباحث وتزيد في مجال توجيهه بإطلاعه على

المناهج المتبعة وأدواتها المستخدمة وفروضها المصاغة

ونتايجها التي تم التوصل إليها.

14- تقسيمات الدراسة :-

وفيها يتم عرض تصور مقترح لأقسام وفصول الدراسة.

15- المراجع :-

يتم ترتيب المراجع ابجدي سواء باللغة العربية أو الانجليزية .
ويتم الترتيب أولا عرض المراجع باللغة العربية ثم باللغة
الانجليزية.

وكانت هذه خطوات إعداد خطة بحثية والتي لا تختلف عن خطوات
إعداد البحث والتي يضاف إليها الجانب الميداني. ويمكن تحديد
خطوات إعداد البحث العلمي في الشكل التالي :-

المرحلة التحضيرية	المرحلة الميدانية	المرحلة النهائية
1-اختيار المشكلة 2-إعداد خطة البحث 3-كتابة المقدمة 4-أهمية الدراسة 5-أهداف الدراسة 6-فروض وتساؤلات الدراسة	14-مرحلة جمع البيانات	15-تفريغ البيانات 16-جدولة البيانات ومعالجتها إحصائيا 17-تحليل وتفسير البيانات 18-القضايا التي يثيرها البحث 19-كتابة التقرير النهائي
7-مفاهيم الدراسة 8-المنهج المستخدم 9-نوع الدراسة 10-الأدوات المستخدمة 11-مجتمع البحث 12الدراسات السابقة 13-مجالات الدراسة		20-المراجع العلمية 21-الملاحق

وبناء على الشكل السابق سنكتفى عرض المرحلتين الميدانية والنهائية.

أولاً المرحلة الميدانية:-

ويقصد بها مرحلة جمع البيانات.

مرحلة جمع البيانات :-

وهي أول مرحلة ميدانية يبدأ فيها الباحث بالنزول إلى الميدان لجمع البيانات اللازمة للدراسة .

ويقوم الباحث بإتباع الخطوات التالية

- 1- يتم جمع البيانات والقيام بالاتصالات اللازمة مع المبحوثين.
- 2- يقوم الباحث بهذا الاتصال إما من خلال الباحث بنفسه أو من خلال إعداد الباحثين الميدانيين وتدريبهم والإشراف عليهم أثناء جمع البيانات.
- 3- يقوم الباحث بمراجعة البيانات لاستكمال نواحي النقص فيها أو التأكد من صحتها.

ثانياً : مرحلة النهائية :-

1- مرحلة تفرغ البيانات:-

يقوم الباحث بعد مراجعة البيانات وأدوات الدراسة والتأكد من دقة وصحة هذه البيانات بتفرغ هذه البيانات وتصنيفها، وهل سيتم التفرغ بطريقة التفرغ اليدوي ، أم يتحتم عليه استخدام طريقة التفرغ الآلي، وقد يستخدم الطريقة اليدوية

في تفريغ البيانات التي تم الحصول عليها إذا كانت عينة البحث قليلة العدد، وقد يستخدم الطريقة الآلية في تفريغ البيانات بواسطة الحاسب الآلي في حالة إجراء البحث على عينة كبيرة تبلغ عدة آلاف مفردة.

الهدف من مرحلة تفريغ البيانات وعرضها :-

هو إظهار ملامحها الأساسية بوضوح ودقة حتى يمكن استخدامها في اتخاذ قرارات سليمة، وتستلزم بذل مجهود مكثف بحيث يتفهم الباحث طبيعة المجال الذي يجمع عنه البيانات حتى يمكن اختيار المناسبة لعرضها.

فيقوم الباحث بتفريغ بيانات الاستمارات في جدول التفريغ كل سؤال له جدول تفريغ خاص به ويتم عد المفردات في شكل حزم.

2- مرحلة جدولة البيانات أو تبويبها :-

في هذه المرحلة يتم تصنيف البيانات وتبويبها مما يجعل عرض البيانات منظماً وقابلاً للتحليل والاستنتاجات والمعالجات الإحصائية ، والجدولة تلخص المادة التي جمعها الباحث بحيث تبين عدد المفردات في الفئات المختلفة. ويحدد لكل سؤال جدول خاص بهم.

ويتم وضع البيانات التي تم الحصول عليها من عملية التفريغ في جداول على حدة وترقيم هذه الجداول أرقاماً متسلسلة، ووضع عنوان لكل جدول سواء كانت جداول عامة أو جداول خاصة،

جداول بسيطة اى تصنف فيها البيانات وفقا لخاصية واحدة أو متغير واحد، أم جداول مزدوجة اى تصنف فيها البيانات وفقا لخاصيتين أو توضح العلاقة بين متغيرين) أم جداول مركبة (تجمع بين أكثر من صفتين كأساس للتصنيف) .

3- مرحلة تحليل البيانات :-

ويقصد به عرض البيانات التي تأتي إلينا من الميدان سواء كانت كمية (أي التحليل الإحصائي للنسب المئوية)، أو كيفية (أي تلك التي تعبر عن جوهر الأشياء وعن معانيها الخفية، وذلك بهدف إعطاء صورة وصفية دقيقة للبيانات التي تم جمعها. اى تحليل بيانات الجدول بصورة دقيقة .

ويمكن الاعتماد على المراجع الإحصائية للوقوف على الأساليب الإحصائية المختلفة التي تستخدم في تحليل البيانات وكيفية استخدامها كمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت ومقاييس الارتباط.... إلخ.

4- تفسير البيانات:-

ويقصد بها تلك التفسيرات التي يدخلها الباحث على البيانات وهي نوع من الشرح والتوضيح يمكنان الباحث من أن يلقى الضوء على البيانات التي يقدمها، وأن يوضح ما استخلص منها، وأن يكشف عن بعض الدلالات التي تظهر من الميدان، وهناك عدة استراتيجيات للتفسير منها ما يلي:-

أ- الاستراتيجية النظرية: ويقصد بها قيام الباحث بشرح البيانات في ضوء فروض بحثه، وفي ضوء المتطلبات النظرية، وتبدو أهمية هذه الاستراتيجية في الربط بين الإطار التصوري وبين المادة الامبريقية.

ب- الاستراتيجية التراكمية، ويقصد بها قيام الباحث بالربط في تفسيراته بين نتائجه وبين النتائج التي توصل إليها باحثون آخرون في الدراسات السابقة.

ج- الاستراتيجية البنائية: ويقصد بها قيام الباحث بتفسير البيانات في ضوء التغيرات البنائية التي حدثت في المجتمع المعاصر.

د- الاستراتيجية التاريخية: ويقصد بها قيام الباحث بتفسير بيانات في ضوء التاريخ.
تأويل البيانات

يتم تأويل البيانات التي تم عرضها في جداول في مستويين هما:-

1 - تأويل من جانب المبحوثين.

2 - تأويل من جانب الباحث.

المستوى الأول : تأويل من جانب المبحوثين :

هو التأويل الذى يتم من جانب المبحوثين أو الفاعلين ، ويتم فى هذا المستوى الكشف عن المعانى الداخلية المرتبطة بالسلوك أو التى يضيفها الأفراد على أفعالهم، والتى يكتبها

أصحابها. وعلى الباحث أن يدخل في استراتيجيته البحثية جمع المادة التي تمكنه من ذلك.

المستوى الثاني : تأويل من جانب الباحث :

وفيه يحاول الباحث أن يدخل تأويلاته هو وأفكاره في المادة التي أمامه لكي تفتح ما انغلق منها ، ولكي يرى منها أفاق غير منظوره ، فالباحث هنا يحاول كما يقول بعض أنصار التأويل أن يدمج افقه في أفق مبحثية أو في أفق المادة التي أمامه. والباحث الذي يريد أن يدمج التأويل في منظومة بحثه يسأل دائماً عن :

- ما السبب الكامن خلف الأفعال وخلف الاستراتيجيات السلوكية.

- ما هي العلاقة غير الظاهرة بين مكونات السلوك أو بين صنوف السلوك المختلفة.

- ما مدى الكشف عن الدلالات والمعاني الكامنة خلف السلوك.

لذا فإن التأويل يتأسس على نظرة مختلفة للبحث العلمي وللمبحوثين ، وهي نظرة لا ترى انفصالا بين الذات والموضوع أو بين الباحث وموضوع بحثه فالباحث الذي يكتب بحثاً تأويلياً يكتب في نفس الوقت بحثاً عن ذاته قبل الآخرين ، بل أن كتابة البحث تنتهي في النهاية إلى مزيد من فهم ذوات الآخرين وذات الباحث في نفس الوقت. فالتأويل يسعى إلى الفهم، وإلى تقديم

معرفة عملية ذات دلالة، أي معرفة تقول شيئاً ذا معنى عن الواقع، ولا تضع حواجز بين ذات الباحث وبين ذوات مبحوثية، فالباحث يعتبر إن ذاته جزءاً لا يتجزأ من موضوع بحثه.

القضايا التي تثيرها الدراسة:

تتمثل قيمة الدراسات العلمية فيما تثيره من قضايا، وفيما تطرح من تساؤلات تمهد لقيام بحوث مستقبلية، وتبرز حيوية القضايا التي آثرتها، فقيمة أي دراسة علمية لا تكمن فقط فيما حققته من نتائج، ولكن أيضاً فيما يمكن تحقيقه. وعلى الباحث أن يسأل نفسه هل تمكنت دراستي من إثارة قضايا وتساؤلات بحثية تبشر بإمكانية إقامة بحوث مستقبلية؟

5- نتائج الدراسة :-

ويتم كتابه وعرض النتائج التي توصل إليها البحث بغض النظر عما إذا كانت تحقق أهداف البحث التي حددت على نحو مسبق أم لا أو كانت تدعم ما طرحه الباحث من فروض أو تدحضها مع توضيح الأسباب النظرية والعملية التي أدت إلى اتفاق أو اختلاف النتائج مما كان متوقع لها عند تحديد أهداف البحث أو فروضه الأساسية.

6- التوصيات والمقترحات :-

يقدم الباحث هنا بعض المقترحات والتوصيات التي يخرج بها من بحثه بشرط أن تكون ذات صلة وثيقة بنتائج البحث ومحددة تحديداً

دقيقا وهو بذلك يفتح أمام غيره مجالات جديدة للبحث والدراسة المستقبلية .

7- المراجع .

يتم فيها تسجيل المراجع التي استعان بها الباحث، والتي تفيد الباحثين الآخرين في الرجوع إليها.

8- الملاحق

يتم فيها عرض الملحقات التي استعان بها الباحث. وهي ملحقات متعلقة بالجداول التفصيلية ونماذج من الاستثمارات أو دليل المقابلات أو الخرائط المتعلقة بمجتمع البحث و التي استخدمت في البحث.

كتابة التقرير:-

لكتابة التقرير الخاص بالبحث الذي يعرض فيه الباحث نتائج بحثه بعض الخطوات الأساسية التي يتعين على الباحث الاهتمام بها. وتقرير البحث هو ببساطة عبارة عن تدوين أو تسجيل لكل مراحل البحث السابقة ، وما تضمنته كل مرحلة من تصميم معين، وما توصلت إليه من تنفيذ فعلى لهذا التصميم. ولذلك فان هناك أربعة عناصر أساسية يتضمنها أى تقرير للبحث هي :

1- التعريف بالمشكلة : والمقصود بذلك توضيح كيف تحددت

مشكلة البحث وأسباب اختيارها والأهداف التي يرجى تحقيقها

من البحث إلى جانب ربط المشكلة ببعض النظريات العلمية أو

البحوث التي سبق اجرائها في هذا الميدان بالإضافة إلى توضيح المفاهيم المستخدمة والفروض التي صاغها الباحث محاولا التحقق منها.

2-تحديد خطوات البحث : وتشتمل هذه الخطوة على تحديد معالم التوجيه النظرى والمنهجي والميدانى للبحث مع تبرير تحديد هذه الموجهات المختلفة ، وهنا يتعين على الباحث أن يوضح مجالات البحث البشرية والزمانية والمكانية محددًا أسلوب اختبار عينة البحث وإطارها وحجمها. كما تتضمن هذه الخطوة أيضا الإشارة إلى نموذج البحث وتصميمه المنهجي أى تحديد المنهج والطريقة والأداة مع تبرير إختياره لكل منها ، هذا إلى جانب توضيح الصعوبات الميدانية التي واجهت إجراء البحث مع الإشارة للطرق أو الأساليب التي أتبع في تصنيف وجدولة وتحليل البيانات.

3-عرض نتائج البحوث : التي أمكن التوصل إليها بغض النظر عما إذا كانت تحقق أهداف البحث التي حددت على نحو مسبق أم لا أو كانت تدعم ما طرحه الباحث من فروض أو تدحضها مع توضيح الأسباب النظرية والعملية التي أدت إلى اتفاق أو اختلاف النتائج مما كان متوقع لها عند تحديد أهداف البحث أو فروضه الأساسية.

4- تفسير النتائج : وهو الجانب الابداعى أو الابتكارى للبحث، فيه يحاول الباحث استخلاص النتائج العامة التى يمكن التوصل إليها مع مقارنتها وتحليلها تحليلًا نقديًا فى ضوء ما أسفرت عنه بحوث ودراسات أخرى سابقة من نتائج. كما يتعين على الباحث هنا أن يقدم بعض المقترحات والتوصيات التى يخرج بها من بحثه بشرط أن تكون ذات صلة وثيقة بنتائج البحث ومحددة تحديداً دقيقاً وهو بذلك يفتح أمام غيره مجالات جديدة للبحث والدراسة المستقبلية

5- كتابة الملخص : وفيه يقدم الباحث صورة موجزة ومصغرة عن مشكلة البحث ونتيجة بحثها والنتائج التى أسفرت عنها.

6- تسجيل المراجع التى استعان بها والتى تفيد الباحثين الآخرين فى الرجوع إليها إلى جانب ملحقات بالجداول التفصيلية ونماذج من الاستثمارات أو – التعليمات – التى استخدمت فى البحث وما شابه ذلك.

بعض الاعتبارات الهامة فى إجراء البحوث:

أما وقد انتهينا من وضع الخطوط الأساسية لتصميم استراتيجية البحث فانه يجدر بنا أن نشير إلى بعض الاعتبارات العامة أهمها:

1- أنه من العبث أن نناقش مدى أفضلية إستراتيجية على أخرى، ذلك لأن استراتيجية البحث عبارة عن خطة شاملة للدراسة تتمثل فى كل البحوث بدرجة أو بأخرى ولا تتفاضل استراتيجية

عن أخرى إلا فى مدى ما تصل إليه أو تحققه من دقة وأحكام تبدو فى صياغة المشكلة وفروض البحث واختيار المنهج أو تحديد الإجراءات المنهجية الملائمة إلى جانب ما للباحث من إطار نظرى محدد حول موضوع البحث. وبذلك فإن الإستراتيجية التى تصلح أو تخطط لنموذج بحث استطلاعي قد لا تصلح لنموذج بحث تجريبي ولو أن كل البحوث الكشفية والوصفية على حدة تتميز فيما بينها من حيث دقة تصميم استراتيجياتها.

2- ومعنى هذا أنه ليست هناك إستراتيجية مثالية أو نموذجية للبحث الاجتماعي، بل تختلف معالم الإستراتيجية من بحث لآخر وباختلاف من يقوم بوضعها وذلك لاختلاف التوجيه المنهجي والنظري بالنسبة للباحث وبالنسبة لاختلاف اهتماماته ومجال تخصصه وهذا يعنى أن مشكلة بعينها أو فروضا وتساؤلات بعينها يمكن أن تعالج أو تختبر بأكثر من طريقة مستخدمة أكثر من إستراتيجية واحدة.

3- أن إستراتيجية البحث يجب أن تكون واقعية تضع فى اعتبارها إمكانيات الوقت والإمكانات المالية والبشرية إلى جانب إمكانية توفر البيانات أو المعلومات اللازمة لإجراء البحث.

4- أن ما تشتمل عليه الإستراتيجية العامة للبحث من خطط وتصميمات مرحلية ليست أمرا غير قابل للتعديل بل هى فى الحقيقة مجموعة موجّهات تسير بالبحث فى الطريق السليم ،

لذلك فكثيرا ما يتعرض التصميم الذي يضعه الباحث لأي مرحلة من مراحل البحث إلى بعض التعديلات التي تتفق وظروف إجراء البحث وربما كان ذلك مؤكدا للارتباط الوثيق بين المراحل المختلفة لعملية تصميم البحث وتنفيذه وتكامل ذلك كله في إستراتيجية واحدة وشاملة.

الفصل الثالث

مداخل هامة لدراسة ظواهر المجتمع

مداخل هامة لدراسة ظواهر المجتمع

يقدم الفصل الحالي تحليلا مفصلا لثلاثة من أهم المداخل فى دراسة المجتمع أو البحث الاجتماعى، وفى مقدمتها مدخل تحليل الدور، ثم مدخل دراسة المجتمع المحلى، ثم المدخل الايكولوجى.

ولقد كان حرصنا على تناول مثل هذه المداخل بالتحليل ومثل الدخول فى تفاصيل أنواع المنهاج والطرق وأدوات جمع البيانات فى البحث الاجتماعى قائم على اعتقادنا فى أن استيعاب مناهج البحث الاجتماعى، والقدرة على الانتقال من بينها المنهج المناسب والطرق والأداة لموضوع البحث الذى نجربه... كل هذه الأمور وغيرها لن يتحقق لنا مسحها والسير بفضلها فى طريقنا هو هدف بحثنا الاجتماعى، إلا من خلال الاستعانة بالصياغات النظرية، والمداخل التى تمهد الطريق أمامنا نحو هذا الهدف.

فالمدخل باعتباره واحد من أهم الصياغات النظرية، وبالنظر إليه على أنه أداة تصورية وتحليلية، إن كان يفيدنا فى تحديد طبيعة البيانات التى يتعين علينا جمعها، فإنه يعيننا بلا شك فى التعرف على الأداة المناسبة لجمع مثل هذه البيانات ويهدينا قبل ذلك إلى الطريقة الملائمة منها فى البحث، ويصوب بصرنا ويتجه

بنا قبل الطريقة و الأداة إلى المنهج المثمر واللازم لموضع الإستراتيجية للبحث وصياغة الخطة التي سنعالج في ضوءها هذه البيانات.

1- مدخل تحليل الدور :-

إذ يضم مدخل تحليل الدور مجموعة تصورات مثل سلوك الدور، والدور المقابل وصراع الدور ، وموقف الدور ، والدور المركز وغيرها، وهي تصورات تسهم من ناحية في تحديد طبيعة البيانات التي يتعين علينا جمعها ، وبالتالي تتضح الأداة المناسبة معها، ومصدرها ، ومن ثم طريقة تناولها وتحدد فيما بعد مستوى تحليلها وهكذا.

2- مدخل تحليل المجتمع المحلي :-

كما يضم مدخل تحليل المجتمع المحلي مجموعة تصورات مثل التفاعل ، والجماعة ، والقوة ، والنسق، والثقافة وغيرها ، وهي تصورات تسهم من ناحية في تحديد طبيعة البيانات التي ينبغي على الباحث جمعها، وبالتالي توضح الأداة المناسبة لها ، ومصدرها ، ومن ثم طريقة تناولها وتعين فيما بعد مستوى تحليلها وهكذا...

3- المدخل الايكولوجى :-

وينطوى المدخل الايكولوجى على مجموعة تصورات مثل :
التوزيع المكانى والتمايز المكانى للسكان ، والثقافة ، والانحراف
والجريمة أو غيرها وأن كانت لهذه التصورات الفضل فى تحديد
طبيعة البيانات التى لابد من جمعها فى البحث ، فإنها تسير بالتالى
إلى الأداة الملائمة معها ، وإلى مصدرها ، ومن ثم إلى طريقة
تناولها ومستوى تحليلها وهكذا...

فالواقع أن دراسة مداخل تحليل الدور، وتحليل المجتمع
المحلى ، والمدخل الايكولوجى وغيرها من مداخل ينطوى عليها
التراث النظرى فى علم الاجتماع ، تفيد الباحث وتساعده على
حسم تردده فى مجال اختياره بين واحد من المناهج أو الطرق أو
أدوات جمع البيانات فى البحث الاجتماعى. ففى الوقت الذى يستقر
فيه على موضوع محدد للبحث ، ما عليه إلا أن يحدد المدخل
الملائم لدراسته ، حتى يتضح له فى ضوء هذا المدخل المنهج
والطريقة والأداة التى عليه أن يعتمد عليها فى إجراء هذا البحث.
ولذلك كله ، يبدو حديثنا فى الفصل الحالى حول هذه المداخل
المتعددة فى البحث الاجتماعى ، وإمكانية الاعتماد عليها فى
تحديد منهج وطريقة وأداة البحث.

أولاً : مدخل تحليل الدور :-

1- تعريف تحليل الدور :-

يهتم تحليل الدور بآثار البناءات الاجتماعية القائمة بالفعل ، وآثار علاقات الدور المصاحبة لهذه البناءات ، على سلوك المشاركين فيها وإذا كانت الحياة الاجتماعية لا تدور فى فراغ ، بل تعكس خصائص أوضاعها الفيزيائية والمادية ، فإنها تتأثر فى الوقت ذاته بالتوقعات التى يطورها الناس يصدد سلوك الدور الملائم بالنسبة لهم وللآخرين. ولذلك فإذا كان الباحث يستطيع أن يقوم برسم خريطة للعوامل الإيكولوجية ذات الأهمية الاجتماعية : كالحدود ، والطرق ، وأماكن الجريمة ، فإنه يمكن أيضا من توضيح " علاقات الدور والدور المقابل" فى المجتمع.

وقد أقتبس علماء الاجتماع مصطلح " الدور " من المسرح. وهو مصطلح يشير إلى مجموعة من معايير السلوك (القواعد) التى تطبق على وضع معين فى البناء الاجتماعى. وهذه المعايير تتكون من مجموعة توقعات لدى الآخرين ، تلك التوقعات التى لا تنطوى على تحديد الطريقة التى يتعين على الشخص أن يودى دوره بها فقط ، وإنما تنسحب أيضا على الأسلوب الذى ينبغى أن يتصرف به هذا الشخص تجاه الآخرين أثناء أداءه لدوره ، والشعور الذى ينبغى أن يسيطر عليه فى الآن ذاته ، كما ينطوى المصطلح أيضا على توقعات القائم بالدور أو " شاغله " بصدد كيفية تصرف الآخرين نحوه ، أو الطريقة التى ينبغى عليهم أن

يسلكوا بها تجاهه. وعادة ما تظل هذه المعايير المتبادلة منسقة ومنتظمة باستمرار، ونحن عندما ندلى بعبارة مثل: أن فلانا لم يتصرف كوزير ، أو كأب ، أو كمدرس ، فإننا نعبر عن خيبة أملنا لعدم تمكن هذا الشخص في أن يقوم بدوره.

وإلى حد ما ، يعتبر المجتمع ممكنا ، لأن الناس ينزعون إلى الأداء التام لتوقعات الدور التي تتطوى عليها الأوضاع المختلفة التي يشغلونها ، وغالبا ما لا يحدث الاعتراف المقصود أو الصريح لتوقعات الدور ، إلا عندما يقوم شخص معين بتجاوزها أو بالانحراف عنها ، وذلك كما يحدث مثلا عندما يقوم الطفل بدور البالغ ، أو يتصرف العامل مع رئيس القسم الذي يعمل هو به بطريقة تبالغ في الألفة والمودة وتتجاوز الحدود بينهما.

هذا ويعتقد المهتمون بتحليل الدور أن مفهوم " استدماج التزامات الدور ، أو استيعابها ، يمكن أن يفسر معظم جوانب السلوك الانساني ، كما يفسر أيضا دوافع هذا السلوك ، ونحن جميعا نعترف بأثر التنشئة الاجتماعية (خلال مراحل العمر المختلفة) في استدماج الدور ، ومثال ذلك أننا نلاحظ أن الفتاة عندما تتزوج ، فإنها سرعان ما تقوم بدور ربة البيت ، ويرجع ذلك إلى أنها تعتقد أن هذا الدور متوقع منها . وأذن فنحن نتصرف

– غالبا – لنحقق تلك التوقعات التي نعتقد أن الآخرين يتوقعونها منا.

2- كيف تجرى بحثا وتحليلا للدور ؟

لا يمثل تحليل الدور طريقة لجمع البيانات ، بل أنه عبارة عن أداة تصورية تحليلية في نفس الوقت. وهو يعبر – في الممارسة – عن أفضل مؤشر إلى العلاقة المتبادلة بين النظرية والمنهج في البحث الاجتماعي. ونحن عندما نشير إليه باعتباره أداة تصورية فإننا نعنى بذلك أن تصوراته أو مفاهيمه هي التي تحدد طبيعة البيانات التي يتعين جمعها ، وأما قولنا أنه أداة تحليلية ، فإنه يشير إليه كأداة توجه التحليل.

ومفهوم الدور هو أحد المفاهيم التي تنطوي عليها تلك المجموعة المتشابكة من المصطلحات المترابطة فيما بينها ، والتي تستخدم في تحليل الدور من أجل دراسة سلوك الأفراد ، وهذه المصطلحات هي :

الوضع : وهو موقع الشخص في البناء الاجتماعي .

الدور : أي المظهر السلوكي والجانب الديناميكي للوضع

المكانة أو المركز : الجانب التقييمي للوضع (ما إذا كان الآخرون ينظرون إليه باعتباره عاليا أو منخفضا).

الدور المقابل : دور مكمل لدور آخر (أي أنه يكمل التفاعل الثنائي) ويسمح وجوده بأداء هذا الدور الآخر فالمدرس –

والتلميذ ، والأب - والابن ، وصاحب العمل - والعامل ، هي ثلاثة أزواج لأدوار مقابلة ، يفرض أداء كل منها أداءاً مقابل من الدور الآخر ، في نفس الوقت الذي يجعله ممكناً.

الحقوق والواجبات : أن كل دور يجر معه سلسلة أفعال ينجزها الآخرون ، وتتجز من أجل الآخرين. وتلك هي التوقعات المشتركة أو النماذج المثالية لدورنا نحن ، وللأدوار المقابلة التي نتصورها بعقولنا.

إدراك الدور : طريقة أو أسلوب تفكير الشخص في دوره الاجتماعي وفكرته عما ينبغي أن يفعله.

سلوك الدور : الأداء الواقعي لدور معين (في بعض الأحيان نحن تحقق توقعات دورنا، بينما نوفق في تحقيقها أحياناً أخرى).

صراع الدور : موقف يجد الشخص أن أداءه الكامل لدور معين، يؤدي إلى الإخفاق في تحقيق توقعات دور آخر. ولذلك ، تتناوبه مشاعر الذنب مهما فعل (فالمرأة التي تحاول أن تكون أما مثالية ، وطالبة مثالية غالباً ما تكون عرضة لصراع الدور).

والعالم الاجتماعي عندما يستخدم هذه المفاهيم كموجهات لجمع البيانات ، يكون قادراً على أن يحصل على المعلومات التي يطلبها ، ويقوم يرسم خريطة "النسق الدور" يمكن أن تمثل بدورها وسيلة مفيدة لاطلاع الباحث على مجالات للتفاعل ، ربما تكون صالحة لأن تفحص فصصاً مثمراً. ومثال ذلك أن " جروس

" أشار إلى أن إحدى الطرق التي يتعين فهم الضغوط التي يعاني منها ناظر المدرسة ، تتمثل في تحديد الأدوار المقابلة التي تتصل بدوره : كالرؤساء ، والمدرسين ، وأعضاء مجلس إدارة المدرسة ، والتلاميذ ، إن هؤلاء جميعا ينظرون إليه من منظورات - مختلفة ، وبالتالي فإنهم يتفاعلون معه بطرق مختلفة أيضا ، وتكون توقعاتهم بشأنه مختلفة ومتعددة.

وينبغي ملاحظة أن مدلولات ما نسميه " بالدور المركزي " و " الدور المقابل " تتوقف على اهتمامات الباحث ذاته ، فالدور المقابل عند باحث معين قد يمثل دورا مركزيا عند شخص آخر. وفوق ذلك ، فإن شاغلي الدور المقابل يتفاعلون أيضا كل مع الآخر ، وأما إدراج مثل هذه التفاعلات ضمن محتوى البحث أو استبعادها منه ، فذلك أمر يتوقف على هدف الدراسة.

وطالما أن الباحث قد قام بتحديد الأدوار المقابلة ذات الأهمية في بحثه ، والتي سوف تمثل جزءا من الوضع الاجتماعي الذي يقوم بدراسته، فإنه يستطيع أن يفحص سلوك الأشخاص الذين يقومون بهذه الأدوار، لو وضع هذه الأسئلة في اعتباره :
كيف يتفاعل الأفراد الذين يمثلون علاقة " الدور المقابل " ، أحدهم مع الآخر ؟ (يجب أن ينصب التأكيد الأساسي على التفاعل مع ما نسميه بالدور المركزي).

ما هي التوقعات غير المنطوقة التي يحملها كل منهم بخصوص الآخر؟ وماذا يحدث لو انحرف أحدهم عن هذه التوقعات؟ (فانحدد على سبيل المثال ما هو متوقع ناظر المدرسة، وما يحدث عندما يصدر منه سلوك أدنى من مستوى التوقعات).

كيف ينظر كل شخص في الدور إلى ذاته؟ وكيف ينظر إلى الآخرين؟ كيف يراه الآخرون؟ (الطريقة التي ينظر بها الجرم إلى ذاته، وتلك التي ينظر بها الآخرون إليه).

ما هي التوقعات التي ينبغي أن تحقق دور معين من أجل أن ينجز على نحو ملائم؟ وإلى أي حد يسمح بتجاوز التوقعات في الأداء؟ أو ما هي حدود التسامح إزاء الانحراف عن التوقعات؟

هل توجد أية مفارقة في مكانة الأدوار التي تعتبر موضوعا للدراسة (أنظر إلى علامات الاختلاف أو مؤشرات التي يكشف عنها ساءل دور معين في علاقته بفاعل دور آخر؟ فهل ينادى أحدهما الآخر بواسطة استخدام ألقاب مثل: يا سعادة البية، أو يا أفندم؟

ما هي أنواع الجزاءات (سلبية كانت أم ايجابية) التي يستخدمها القائمون بالدور كل تجاه الآخر؟ وما الذي يعنيه ذلك من مفارقات في قوة الأدوار؟ (ومكانتها)؟ فعلى سبيل المثال: ما هي التهديدات التي يمكن أن يستخدمها ناظر المدرسة لكي يقوم بردع

المدرسين ؟ وما هي التهديدات التي يمكن أن يستخدمها
المدرسون لردع ناظر المدرسة ؟

هل هناك أدوار تتعذر ملاحظتها أكثر من أدوار أخرى ؟ وكيف
يمكن إختراق مثل هذه المجالات الخاصة ؟ أين نلاحظ المعتقلين
مثلا ؟

ما هي أنواع المستلزمات التي يستخدمها الأشخاص من أجل
تعزيز أنفسهم في أدوارهم ؟ الزي ، واللغة ، والألقاب ، والمظهر
العام .)

ما هي أنواع الصراعات التي يعاني منها الشخص الذي يتميز
بتوقعات دور متعددة ؟ ماذا يحدث - مثلا - عندما يقع ناظر
المدرسة بين توقعات المدرسين وتوقعات لائحة المدرسة ؟
وعندما يريد الباحث أن يحصل على مثل هذه المعلومات يمكن
أن يستخدم أكثر من طريقة وأداة من طرق البحث وأدوات جمع
البيانات المعروفة .

3- بعض أدوات جمع البيانات وطرق بحث الدور :

ملاحظة الأشخاص أثناء قيامهم بدور معين. وهذا ينطوي على
معرفة كيف يتصرف الأشخاص الذين يقومون بأدوار مقابلة ،
أحدهم تجاه الآخر ، وكيف يتحدثون معا ، كما يتطلب ذلك محاولة
التعرف على التوقعات المتبادلة .

الملاحظة المشاركة في " مجموعة دور " معينة. وهنا يقوم الباحث بتدوين ردود أفعال القائمين بالدوره كل تجاه الآخر الباحث ذاته ؟ وهو يستطيع ، بعد أن يعايش مثل هذه الخبرات ، ويعيش تلك التجارب ، أن يحدد معالم معينة لبعض مواصفات أداء الدور ، والتوقعات المرتبطة به.

مقابلات متعمقة مع بعض الأشخاص الذين يقومون بأدوار تهم الدراسة كيف يرون الدور ؟ وما هي ضروب السلوك التي يضمونها في أفضل أداء له ؟ وفي نفس الوقت يمكن توجيه هذه الأسئلة ذاتها للقائمين بالدور المقابل. وهذا في حد ذاته يمنح الباحث إحساسا بذلك الكل الذي يشتمل على التوقعات المعيارية والتوقعات المقابلة التي توجد في مجموعات الدور.

استبيان لقياس الاتجاه يشتمل على بعض أنواع السلوك ، والصفات الواضحة التي تستخدم لتحديد أبعاد الدور كما يراها المجيب ذاته " (سواء دوره هو أو دور شخص آخر) :

أ- الشخص الذي يكون دور يجب أن يتصرف

- بمودة كاملة ()

- بفتور وكلفة ()

ب- وينبغي أن يرتدى ملابس :

- رسمية ()

- غير رسمية ()

ج- ويتعين عليه :

- أن يقدم المعاونة للآخرين ()

- أن ينتظر منهم المعاونة ()

تاريخ الحالة ، الذى يستخدم فى تحديد كيف أن بعض الأشخاص يكتسبون سلوك دورهم تدريجيا ، حتى يصبح هذا السلوك جزءا من طبيعتهم أو " طبيعة ثانية " لهم. وهنا يتعين على الباحث أن يطلب من المبحوثين استرجاع بعض الذكريات الماضية منذ أن قاموا بالدور ؟ كيف اكتشفوا ما ينبغى عليهم القيام به ؟ وهل تعرضوا للفشل ؟ هل أحسوا بعدم ملائمة أدوارهم ؟ وهل شعروا أنها صعبة أو مستحيلة ؟

المسح التفسيري ؟ وهو الذى يمكن الباحث من الإجابة على أسئلة مثل : كيف يقوم مختلف الأشخاص بأدوار مختلفة ؟ وما هى العوامل التى تفسر هذا الاختلاف ؟ ما هو مستوى تعليمهم ؟ وخلفيتهم الاجتماعية ؟ واهتماماتهم فى المدرسة ؟ ومن هو الذى رأوه يقوم بهذا الدور وأعجبوا به ؟ أو هل كان لهم شخص إعتبروه قدوة للدور ؟

إن كل أداة أو طريقة من الأدوات والطرق السابقة تعتبر مفيدة فى حد ذاتها نظرا لأسلوبها الفارق فى تحقيق الفهم الملائم لجانب خاص من جوانب الدور التى تؤثر فى الحياة الاجتماعية الإنسانية

4- إيجابيات هذا المدخل وسلبياته : -

من أبرز ايجابيات تحليل الدور ، أن البحث عن الأدوار ، والأدوار المقابلة والتوقعات المعيارية المتصلة بكل دور ، يضيف نوعاً من النظام على الحياة الاجتماعية ، هذا النظام الذى يعاون الباحث على أن يضع مجموعة من البيانات وإعادة العملية المتصلة بالحياة الاجتماعية ، ربما كانت تبدو باعتبارها منفصلة ومتناثرة ، فى كل متكامل له دلالاته وهدفه .

إن دراسة الأدوار والأدوار المقابلة ، تعاون على وضع تفسيرات لظواهر معينة مثل : نماذج الاختلاف والاستخدام ، وتوجه انتباه الباحث إلى مجالات الصراع الاجتماعى الممكنة ، وكافة مشكلات التفاعل الأخرى .

إن تحليل الدور يوضح الدوافع التى قد لا يلاحظها عالم الاجتماع فى موقف تفاعلى ، وهو يعرف تماماً أنه ينبغى الاهتمام بالدافعية ، لأن الأشخاص يرجعون ذهنياً إلى توقعات الآخرين قبل أن يقوموا بأى فعل من الأفعال . فالشخص قد يفكر بهذه الطريقة " أننى إذا قمت بفعل معين لكى أرضى شخصاً أ (الذى يقوم بدور مقابل) فكيف سينظر إلى شخص ب (الذى يقوم بدور مقابل آخر) وماذا سوف يقول عنى وكيف سيفكر فى ؟

وهذا المدخل ، كإى مدخل آخر يسعى إلى فهم الحياة الاجتماعية ، له سلبياته إذ ربما يودى بالباحث إلى ادراك بناء اجتماعى أكثر ثباتاً واستقراراً ، يقوم الأفراد فيه بدور واحد فى وقت معين ، من

أجل الوجود الناجح والمستمر للنسق الاجتماعي ، ولعل بعض الباحثين في تحليل الدور ، أو بعض منظري الدور ، قد تناسوا أن الحياة الاجتماعية تتميز بالاستمرارية والتغير المتواصل وأنه يمكن للأشخاص أن يقوموا بعدد من الأدوار بطريقة تلقائية (وذلك كدور السن ، ودور النوع ، والدور المهني ، علاوة على الأدوار المتبادلة على المستوى الشخص بينهم). كما أن الدور المقابل الواحد يمكن أن تكون له عدة مظاهر مختلفة ، أو ربما متعارضة ، لا تعكس تلك الوحدة البسيطة التي يتصورها بعض الباحثين.

- فالأدوار المقابلة لدور الزوج يمكن تقسيمها إلى عدة أقسام مثل :

محِب .

وعائل .

ورئيس للعائلة وحاميها .

ورفيق .

- أما الأدوار المقابلة لدور الزوجة ، فهي مثلا :

فتاة فاتنة .

ومديرة جيدة للمنزل .

ومصممة ديكور للمنزل .

ومعاونة (للابناء في دراستهم ، وللزوج في عمله)

أصبح مصطلح " الدور " يستخدم الآن فى علم الاجتماع ، بطريقة أكثر عمومية وشيوعا مما يتضمنه التعريف المحدد له. بحيث أنه يطلق على أية مجموعة من التوقعات المعيارية ، بغض النظر عن ارتباطها بوضع واقعى داخل البناء الاجتماعى أو بتوقعات سلوكية محددة ومقتنة وذات طابع رسمى. ومثال ذلك أن هناك أدوارا مهنية تقليدية ومعروفة ، ترتبط بالعمالة فى المجتمع ، وبطبيعة البناء الاجتماعى له ، ولها توقعاتها السلوكية المحددة تحديدا واضحا (توصيف الوظائف). ومن الناحية الأخرى ، فإن أدوار السن والنوع لها أيضا حدودها السلوكية ، كما أن الأوضاع المرتبطة بها تعتبر محددة بدقة. أما الأدوار المتبادلة على مستوى الأشخاص وهى التى تتكون بواسطة العلاقات المتميزة بفرط الحساسية بين الناس ، أو التى تلعب فيها مواقف إنفعالية وعاطفية (كالموظف المهرج والأحمق أو المثير للتوتر وللإنفعالات) فهى كلها أدوار غير عادية مألوفة بحيث أننا لا نعثر لها على مكان رسمى فى معظم البناءات الاجتماعية ، ولكنها لا تزال – مع ذلك كله – تسهم فى تكوين التوقعات السلوكية لدى الآخرين المعنيين.

إن أخطر إدعاء للمتخصص فى تحليل الدور ، هو ذلك الذى يشير إلى أن كل سلوك يعتبر سلوكا للدور. ولكن الحقيقة أن الناس يتصرفون بأسباب أخرى غير توقعات الدور ، ومن هنا يمكن أن

نقول أن الاستعانة بنماذج أخرى للمداخل النظرية ، تكون أفضل
لدراسة هذه الأنشطة

5- مجالات استخدام تحليل الدور :

هناك العديد من المجالات النظرية والتطبيقية التي يمكن أن
تفيد فيها من تطبيق مدخل تحليل الدور ، ونستطيع أن نجمل
أهمها على النحو التالي :

يعتبر تحليل الدور مدخلا مفيداً لدراسة كيفية إدماج الفرد في أى
بناء اجتماعي (الأسرة ، وجماعات الأصدقاء غير الرسمية ،
وكذلك المنظمات ذات الطبيعة البيروقراطية المتميزة كمنظمات
العمل والمنظمات التعليمية) .

يمكن تحديد بعض المشكلات الاجتماعية تحديد دقيقا ، وإبرازها
بواسطة تركيز الانتباه على مشكلات صراع الدور ، وعدم تماسك
الأدوار. ومثال ذلك أن " كوماوفسكى لاحظ أن تلميذات المدرسة
يتوقع منهن أن يبدين اهتماما بالمستقبل المهني وبالزواج في
نفس الوقت ، وأن هذين المطلبين غالبا ما يتسببان لهن في
مشكلات جسمية ، وفي عدم اتخاذ قرار واضح بصدد الفعل الملائم
أو العمل الذي يمكنهن القيام به .

إن تحليل دور أوضاع " الإدارة الوسطى " يتيح الفرصة لتحديد
الضغوط المتصارعة التي تمارس تجاه شاغلي هذه الأوضاع ،
فرئيس العمال في المصنع يتعامل - مثلا - مع المديرين ، ومع

عمال خط التجميع ، وهو عندما يحاول أن يحل مشكلات كل فئة من هاتين الفئتين ، غالبا ما يجد أن ولاءه قد تمزق لأنه يكون فى موقف عسير للغاية إذ يحاول تحقيق مجموعة المطالب المتصارعة للجماعات المختلفة ، التى لا يمكن أن تتفق مصالحها أو منظوراتها.

وهناك العديد من المجالات الأخرى التى ستختص الفقرة التالية بالإشارة إليها.

3- القانون والمجتمع كموضوع لتحليل الدور :

أن علم الاجتماع القانونى هو عبارة عن دراسة للطريقة التى تفرض بها المعايير الرسمية لمجتمع معين ، أو تنفذ ، ولأسلوب التعامل بين منفذى هذه المعايير ، وطريقة معاملتهم للمنحرفين ، وأخيرا كيفية توزيع الجزاءات من خلال عمليات تفاعل الدور. والنسق القانونى هو أحد المجالات الهامة التى يكون لتحليل الدور فيها قيمة غير عادية وذلك نظرا لأن الأشخاص المستوعبين فى العملية القانونية – سواء كانوا مدافعين أو منفذين للقواعد – يتفاعلون من خلال أدوارهم أكثر مما يتفاعلون " كأشخاص كليين ". وهناك أيضا العديد من المجالات الأخرى التى تصلح لتحليل الدور فيها وهى : علم إجتماع الطب ، وعلم إجتماع المهن والنظم ، وحيثما يحتل التفاعل غير الشخصى والمنتظم مكانه، تبرز أهمية تحليل الدور؟

ويعتبر على اجتماع القانون علاوة على ذلك مجالاً ملائماً
لتحليل الدور لأنه ينطوي على أدوار ومجموعات دور لا حصر
لها ، بحيث تكون أمام الباحث فرصة كبيرة للاختبار ، ومجموعة
بدائل كثيرة. فهناك مثلاً :

الشرطة (وتسلسل الأدوار فيها من الرئيس إلى أصغر رتبة من
رتب رجال (الشرطة)).

والقضاء ومعاونوا المحكمة والاختصاصيون الاجتماعيون.

والمحللون النفسيون.

وشهود العيان.

والسجانون.

وحراس السجون.

والمحامون.

والمدافعون.

ونواب العموم (المدعى العام ، والنائب العام) .

وضباط المتابعة.

والمحلفون.

والضامنون.

أن جميع هؤلاء وغيرهم ، يمثلون رمزاً لعلاقات الدور التي
تؤدي وظيفتها كسلاح قانوني للمجتمع ، وكثيراً من هذه الأدوار ،

تتصارع مع بعضها بالنظر إلى الأهداف والأيدولوجيات الموجهة لها.

ثانياً :مدخل دراسة المجتمع المحلي(1):-

أولاً : المدخل النظرى :

1- تعريف المجتمع المحلي :

عندما يطلق لفظ المجتمع المحلي فإنه يتبادر إلى الذهن أنه جماعة من الناس تربطهم علاقات معينة ويشاركون اهتمامات ومصالح خاصة – والمجتمع المحلي يقصد به أيضا المكان – مثل مدينة صغيرة أو جزء من مدينة أو حى.

وبالنسبة لعالم الاجتماع فإن مفهوم المجتمع المحلي يعنى أيضا " المعيشة والانتمائية والمسايرة داخل أى منطقة جغرافية معينة.

والمجتمع المحلي ينطوى كذلك على نوع معين من العلاقات بين الأفراد الذين يكونون المجتمع المحلي وهذه العلاقات علاقات بنائية وتشتمل على كل الأنشطة الانسانية.

1() الاستاذ الدكتور / محمد أحمد بيومى : محاضرات جامعية غير منشورة ، قسم الإجتماع ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية

وعلى الرغم من اعتقاد بعض المعلقين الاجتماعيين بأن المجتمعات المحلية قد اختلفت أو اندمجت في المجتمع الشعبي لهذا لا يمكن تمييزها. إلا أنه يمكن أن نقول أن الرجل العادي والسوسيولوجيون مازالوا يعتقدون أن تلك المجتمعات المحلية مازالت موجودة بالفعل ، ولو أن هذه المجتمعات المحلية يصعب تحديدها داخل حدود معينة وذلك بسبب تسربها في المجتمع الكبير الذي يحيط بها.

ولكن على الأقل من الناحية السيكولوجية تعتبر هذه المجتمعات المحلية أمراً واقعاً للكثير من الناس ، والكثير منهم يمضى وقت ملحوظ محاولاً جعل هذا المجتمع المحلى (الحى - المدينة - المركز... الخ) مكاناً أفضل للحياة.

ودراسة المجتمع المحلى هي محاولة لفهم وصف جماعة من الناس الذين يقيمون في منطقة جغرافية محددة ويشاركون في بعض الأنظمة العامة ويشعورون بأن المدارس المحلية والكنائس والمحلات والمسارح والحدائق والمنازل والمصانع -... الخ. تنتمي لهم بطريقة ما.

وبدراسة المجتمع محلى واحد فان السوسيولوجى يأمل فى الكشف عن العمليات والأبنية المتضمنة والتي هى عامة لكل الجماعات الإنسانية مع الإعتراف بأن كل مجتمع محلى له خصائصه الذاتية.

وفى محاولة دراسة المجتمع المحلى فان السوسولوجى
مطالب بتحديد الدور الذى يلعبه المجتمع المحلى فى حياة الأفراد
المقيمة به ماذا يفعل المجتمع المحلى لهؤلاء ؟
وللبحث عن ذلك فان الباحث يمكن أن يبحث فى مؤسسات
التنشئة الاجتماعية مثل الأسرة والمدارس والكنائس والاندية
والجماعات والجمعيات الخيرية ، كذلك يمكنه أن يبحث أيضا فى
عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

وبالرغم من أنه يعترف بأنه عندما يقوم الباحث بذلك على
المستوى التنظيمى فان هذه العمليات ليس مهمة بالمنظمات
الاقتصادية مثل المصنع والسوق والمحلات التجارية المحلية فقط
ولكن تهتم بالمدارس والجمعيات الدينية ومؤسسات الحكومة
وحتى المهن والوظائف. وعلى سبيل المثال فان " إنتاج المدرسة
هو الطالب الذى يصبح فى المستقبل عضو منتج فى الجماعة
والمجتمع ، لأن مهاراته تستهلك أو تستخدم بواسطة الأعضاء
الآخرين فى الجماعة. فالفرد إذن يساهم ويكسب من ارتباطه
بالمجتمع المحلى.

وقد يركز الباحث اهتمامه بصفة خاصة على الأسرة لأنه من
خلال الرعاية الأسرية التى تقدم للفرد تساعد على أن يكون
عضوا من أعضاء الجماعة الكبيرة والتى قد يعرفها الباحثين

السوسيولوجيين على أنها طبقة اجتماعية (طبقة عليا ، طبقة
وسطى ، طبقة دنيا) .

وكذلك تستخدم المهن والتعليم والدخل على أنها مؤشرات
لعضوية الطبقة لأنه وببساطة فإن الوظيفة أو المهنة التي يعمل
بها رب الأسرة تؤثر فى طريقة الحياة والفرص المتاحة لجميع
أعضاء الأسرة .

كذلك يستطيع الباحث أن يلاحظ كيف يمارس أعضاء المجتمع
المحلى نوعا من الضبط الاجتماعى على المواطنين لتتماثل
طريقتهم فى الحياة طريقة المجتمع المحلى. ولملاحظة ذلك فان
الباحث عليه أن يلاحظ المؤسسات الرسمية للحكومة مثل الشرطة
والمحاكم والسجون ومؤسسات الرعاية... الخ. كذلك يمكن دراسة
الأسرة والمدارس والجمعيات الدينية كمؤسسات غير رسمية لها
تأثير فى ضبط سلوك الأفراد.

هناك أيضا جانبا آخر من جوانب حياة المجتمع المحلى يمكن
للباحث أن يهتم به وهو المشاركة الاجتماعية. أن دراسة كيف
يتفاعل أعضاء المجتمع بعضهم مع بعض من أجل تحقيق
الحاجات الجمعية لهؤلاء الأعضاء.

كذلك يجب أن يهتم بدراسة الجماعات العنوية والسرية والتي
لها نشاط خاص بالنسبة لأعضاء المجتمع المحلى ، وكذلك

الاهتمام بالاحتفالات العامة والهدف منها بالنسبة لحياة المجتمع ككل وبالنسبة للأفراد المدعويين لها.

2- كيف يمكن القيام بدراسة المجتمع المحلي :-

تعتمد الطريقة التي يعتمد عليها الباحث في دراسة المجتمع المحلي على مدى عمق الخلفية النظرية المتوفرة له. كما أن الأساليب التي يستخدمها لا تعتمد على نظرية بعينها أو شكل من أشكال التطبيق ولكن أفكاره تعطى طريقة أو وجهة نظر معينة تجاه الوقائع أو العالم الاجتماعي وتحدد البيانات التي يمكن أن تعتبر مهمة وإلى أي حد تؤثر هذه البيانات؟ وكيف يمكن جمع هذه البيانات؟

فدراسة المجتمع المحلي هو دورة المناهج التي تعلمها الباحث ، ولهذا فان السوسيولوجيين يستخدمون كل الأساليب والطرق لجمع البيانات لبحثهم عن تجمعات المجتمع المحلي .

3- مداخل دراسة المجتمع المحلي :

أ – مفهوم المكان :

ولعل من أول وأقدم المداخل لدراسة المجتمع المحلي يعتمد أساسا على مفهوم المكان وهو التركيز على إيكولوجيا المدينة أو المنطقة الريفية والباحث الذي يستخدم هذا المدخل يجب أن يلاحظ هذه الخصائص :

المكان الخالي من السكان (الحدائق – الميادين العامة – الأراضي الخالية...) .

حالة المباني.

الكثافة السكانية.

الشوارع الرئيسية للمواصلات والشوارع الجانبية.

التأثير النفسى للبيئة.

وبطبيعة الحال يمكن عقد مقارنات بين أجزاء مختلفة من المدينة أو المدينة الصغيرة فى ضوء هذه الخصائص الخمسة. فمثلا يمكن عمل مقارنة بين منازل المناطق المتخلفة مع منازل الطبقات الوسطى وفيلات الطبقات العليا.

ب- نوعيات الناس :

ويعتبر المدخل الثانى فى النظر إلى المجتمع هو نوعيات الناس وهو يقوم على الوصف الجوهري لخصائص المقيمين فى هذه المنطقة ، فالعمر والنوع والدخل والجنس (العنصر) وأنواع المهن ومعدلات الجريمة ومعدلات الرعاية الاجتماعية – كل ذلك يعتبر حقائق سوسيوولوجية هامة يجب أن تجمع أثناء قيام الباحث بدراسة المجتمع المحلى.

وظالما أن البيانات التعدادية هى المصدر الأساسى للبيانات فان المناهج الديموجرافية تعتبر مناهج مساعدة. فسكان كل منطقة فى المدينة يمكن مقارنتهم بأجزاء أخرى فى المدينة.

فتنوعات الناس الذين يعيشون في المدينة والضواحي يمكن
مقارنتها بعضها ببعض ، كذلك يمكن مقارنة الأنواع المختلفة
للمدن مثل المدن الصناعية والمدن التجارية وهكذا...

ج- الانماط الثقافية :

والمدخل الثالث لدراسة المجتمع المحلي قد استخدم خاصة
بواسطة الاثنوبولوجية والذي يركز على النظر إلى المجتمع
المحلي على أنه ثقافة وقيم ورموز والمنهج المتبع هنا الملاحظة
أو الملاحظة بالمشاركة . وهنا فان المعاني المشتركة والقيم ليس
فقط المحتويات الأساسية لمفهوم المجتمع المحلي ولكن أيضا
على أنها جوانب مهمة تختلف على أساسها المجتمعات المحلية
بعضها عن الآخر. هذه المعاني والقيم تعطي المجتمع المحلي ما
يميزه وتحدد له شخصيته.

د- تفاعل الناس والجماعة :

والمدخل الرابع يركز على ضرورة النظر إلى المجتمع المحلي
على أنه التفاعل الذي يحدث بين الأفراد والجماعات والذي يتمثل
في شكل منظمات. والفكرة الأساسية في هذا المدخل هو النظر إلى
سلوك الأفراد كما تبدو في أفعالهم اليومية والمصلحية.

ولتحقيق ذلك فان الباحث السوسولوجي يمكن أن يرى إلى
أى حد يستخدم المقيمين في المجتمع المحلي أنظمة مثل المدارس
المحلية والكنائس والمحلات التجارية ويمكن أن يكون الاهتمام

موجه لمعرفة إلى أى حد أحدث التغير الداخلى بواسطة سكان المجتمع المحلى أنفسهم فى مقابل التغير الذى بدأ بواسطة قوى خارجية مثل الحكومة المركزية أو الصناعية المفروضة عليهم ، وهكذا يمكن الاستعانة أيضاً بمراحل تحليل الدور خاصة وأن الكثير من التفاعل الاجتماعى والذى يهتم به الباحث السوسىولوجى تظهر بوضوح عندما يتفاعل الناس فى المواقف الرسمية.

هـ- توزيع القوة :

لقد وجد حديثاً وسيلة أخرى لدراسة المجتمع المحلى من خلال تحليل أو توزيع القوة. ولعل محور هذا المدخل محاولة تحديد من يقبض على زمام القوة فى المدينة أو المركز موضوع الدراسة. ويمكن الاستعانة بالمقابلة المقننة وذلك عن طريق عقد مقابلات مع الأعضاء القادة فى المدينة أو المركز.

و- الأنساق الاجتماعية :

كذلك دراسة المجتمعات المحلية على أنها أنساق اجتماعية. وهذا المدخل يستخدم الإطار النظرى الذى طوره تالكوت بارسونز وهو يقوم أساساً على أن المجتمع المحلى مثل أى نسق يتكون من وحدات (أفراد أو جماعات) مثل الأسرة والمدارس والمحلات التجارية ، وهذه الوحدات تحاول الاستمرار ومساعدته كل منها الآخر وتقديم العون للنسق الكلى للاستمرار. وطبقاً لهذا المدخل

فان كل وحدة من وحدات النسق لها أهداف تتفق مع أهداف النسق الكلى. وللوصول إلى هذه الأهداف أو الغايات فان هذه الوحدات تستخدم البيئة الطبيعية والاجتماعية بطريقة ما.

وعندما يكون هناك تعارض بين أهداف الوحدات فان الصراع والتوتر هو النتيجة المحتممة الوقوع فى النسق الكلى. ويزداد الصراع والتوتر فان ذلك يؤدي إلى التفكك الاجتماعى. وفى كثير من الأحوال فان توازن القوى يحتفظ بالعلاقات السليمة بين الوحدات حتى يبقى النسق الكلى فى حالة توازن.

والباحث الذى يرغب فى دراسة المجتمع المحلى على أنه نسق يمكن أن يحدد البناء الاجتماعى المتكامل لهذه المجتمع ، ويمكن كذلك أن يميز الوحدات ويكشف كيف يساعد كل منها الآخر. وقد يجد من خلال بحثه أن هناك بعض الأشخاص فى هذه الوحدات يقومون بأفعال متناقضة للوظائف الظاهرة لهذه الوحدة أو هذا المجتمع.

كذلك يجب على الباحث أن يكشف لنا مصادر التوتر وما هى المؤسسات أو الجماعات التى تحاول إعادة التوازن فى المجتمع. وعلى أية حال فان مثال هذه الدراسة تحتاج إلى وقت طويل كذلك يجب أن يستخدم فيها الباحث (أو الباحثين) الطرق والأدوات المختلفة لجمع البيانات وتحليلها.

3- مميزات وعيوب دراسة المجتمع المحلى :

تعتبر دراسة المجتمع المحلى - دراسة كشفية أو استطلاعية ، أيضا يمكن اعتبارها أداة تساعدنا على فهم الطبيعة المتشابكة للعلاقات الاجتماعية. وفي وظيفتها الكشفية فان دراسة المجتمع المحلى يمدنا بصورة متكاملة عن تفاعل المجتمع - مجتمع صغير - فى خلال فترة زمنية معينة.

وكأداة فإنها تحتوى - على الأقل ضمنيا - على إطار مرجعى مقارن لكل من الملاحظ والقارئ ، فلو ظهر أن هذا المجتمع المحلى موضوع الدراسة له خصائص معينة فانه فى هذه الحالة يجب أن يتساءل إن كانت المجتمعات المحلية الأخرى تتمتع بنفس الخصائص.. ؟ وإذا كانت الإجابة على هذا السؤال بلا فانه يجب معرفة الأسباب ، كذلك معرفة إن كانت القيم العامة والأنظمة المتصلة والعمليات المتفاعلة توجد فى كل المجتمعات المحلية.

ولعل أهم نقص يواجه الباحث فى دراسة المجتمع المحلى هو أن الباحث مطالب بأن يجمع وينظم كمية ضخمة من البيانات وهذا يشكل صعوبة عندما يكون الباحث مقيدا بوقت محدد وتمويل معين لمشروعه. فالباحث السوسولوجى ليس من مهمته وصف كل التفاصيل الخاصة بالمجتمع المحلى. ولكن من مهمته أن يدرك الميكانيزمات الداخلية التى تحرك المجتمع المحلى. ولا شك أن المدخل النظرى للباحث يوجه إلى المجالات والمشاكل التى يجب أن ينظر إليها على أنها مناسبة لدراسته.

4- بعض التطبيقات :

إن دراسات المجتمع المحلى تعتبر طريقة ممتازة لفهم خط سير المجتمع وأفراد ويمكن دراسة وتحليل المدن الصغيرة والقرى والمدن الكبيرة والأحياء السكنية والمناطق الريفية من عدة مداخل والنتائج التى يتوصل إليها من مثل هذه الدراسات تؤكد على أن هذه الدراسات ليست مفيدة فقط وإنما أيضا قراءات لها حيويتها هذا المدخل (دراسة المجتمع المحلى) له أيضا جوانبه التطبيقية ، فالباحثون لا يريدون فقط فهم الظواهر التى يقومون بدراستها لكن أيضا هناك شعورا متزايدا بينهم بأنهم مطالبون بجعل حياة الانسان أفضل والعمل على تحسين هذه الحياة ولا شك أن دراسات المجتمع المحلى تساعد المؤسسات العامة والخاصة فى تخطيط مستقبل هذا المجتمع وعن طريق جمع وتحليل البيانات عن نوعيات السكان ووظائفهم وطريقة معيشتهم والعلاقات المتبادلة بينهم ومدى مشاركتهم فى حياة المجتمع المحلى. بكل ذلك يقدم الباحثون للمهندسين الاجتماعيين المساعدة لحل مشاكل المجتمع المحلى. فعن طريق مثل هذه الدراسات يتم تحديد احتياجات المجتمع إلى مدارس أو كليات أو حدائق عامة كذلك ما هى المحلات أو الأعمال التجارية التى يحتاج إليها المجتمع.

وبطبيعة الحال فان ذلك ليس سوى قليل من المسائل التي عن طريقها يدرسه الباحث الاجتماعي ويفهم المجتمع المحلي.

أ- المدينة كموضوع لدراسة المجتمع المحلي :

لا شك أن مفهوم المجتمع المحلي مفهوم نسبي ، وأن الحدود الجغرافية غالبا ما تكون صعبة إن لم تكن مستحيلة التحديد. على أية حال فان المدينة تعتبر مكانا مثاليا لدراسة المجتمع المحلي ، وبطبيعة الحال هناك العديد من المجتمعات المحلية داخل المدينة والتي يستطيع الباحث أن يختار إحداها للدراسة. ولعل أهم معيار لتحديد المجتمع المحلي هو تميزها النسبي ، فالمجتمع المحلي " كان له ثقافة وله مجموعة من العلاقات البنائية والنظامية ومحدد بحدود جغرافية. " ولا شك أن هذا المجتمع المحلي يتأثر بالمدينة الكبيرة التي تحتويه والذي يقوم المجتمع بالمساهمة في المدينة أيضا.

ثانيا : تمارين وإجراءات عملية لدراسة المجتمع المحلي :

1- التموين المقترح :

عليك أن تختار منطقة في مدينة أو مدينة صغيرة للقيام بدراسة عن المجتمع المحلي. ففي كل مدينة كبيرة ، على سبيل المثال – يوجد البيانات ، فانه من الأفضل أن تعمل في فرق مكونة من 4 – 10 أشخاص. ويكون الهدف الأساسي هي القيام بدراسة استطلاعية عن هذا المجتمع المحلي.

ويجب أن تحدد ما هي المشكلة الخاصة أو الأنظمة التي يجب دراستها ، ولسوف تتفق والفريق الذي تعمل معه على الحدود المخصصة لمكان الدراسة أو مجتمع الدراسة.

والطرق التي سوف تستخدم لجمع المادة المناسبة اعتمادا كبيرا على إهتمام بحثك . ومن الأفضل أن تقسم الفريق بحيث يقضى كل باحث ثلاث ساعات على الأقل في جمع المادة المحددة له من المجتمع المحلي . وعادة يحدد فترة أسبوعين لتغطية مشروع البحث.

ويلاحظ أن الباحث يبدأ العمل بعقد مقابلتين متعمقتين لمعرفة كيف يستمر العمل في المجتمع المحلي . وتخصص أحد هاتين المقابلتين لأحد المسؤولين في المجتمع المحلي مثل المحافظ ، مدير الأمن ، رئيس الغرفة التجارية ، والمقابلة الثانية تخصص لشخص يدرك ويعي بالتفصيل ماذا يحدث في المجتمع ويفضل أن يكون الشخص أحد التجار أو السماسرة أو من سكرتارية المسؤولين. ويجب مقارنة المعلومات التي سوف نحصل عليها من المقابلتين لتتعرف على أوجه الشبه والاختلاف في وجهة نظر كل منهما.

2- الإجراءات العملية للقيام بتمارين عن المجتمع المحلي :

أ- قبل الذهاب للميدان :

1- يجب أن تحدد المدينة الصغيرة أو الحي الذي سوف يقوم الفريق بدراسته.

2- حدد جانب من جوانب المجتمع المحلي الذي ستقوم بدراسته. وما هي الأسئلة الخاصة التي سوف تحاول أن تحصل على إجابات عنها من الأشخاص الذين ستقابلهم. مثال:

أ- هلى أنت مهتم بدراسة بناء القوة ، ومن يصدر القرارات ؟ أو هل تريد أن تدرس كل أنواع الصراعات الموجودة داخل المجتمع المحلي ؟

ب- هل أنت مهتم بدراسة ثقافة المجتمع ؟ هلى تريد أن تدرس نسق القيمة الأساسى ؟ أو ما يعتبر مهم بالنسبة لأعضاء هذا المجتمع ؟ وكيف يعيش أعضاء المجتمع من يوم لآخر ؟ وماذا يلبسون ؟ وكيف يقضون أوقات فراغهم ؟ ... وهكذا.

ج- هل تريد دراسة أنماط العلاقات بين أعضاء المجتمع المحلي ؟ هل يعرف الجيران بعضهم البعض ؟ هل هناك علاقات متبادلة مع الآخرين ؟ أم تريد أن تدرس كيف يتعامل الكبار والصغار ويتفاعل كل منهم نحو الآخر ؟

و- هل تريد أن تعرف كيف تتصل الأنظمة الأساسية فى المجتمع بعضها ببعض ؟ وما هي العوامل التي تسبب أنماط التفاعل داخل المجتمع ؟ وما هي الميكانيزمات المستخدمة لتجميع الناس

بعضهم مع بعض قبل الشعائر وتبادل الزيارات والتبادل التجارى
للزواج الداخلى... الخ .

هـ- ما هى أنواع الأبنية التى يتكون منها المجتمع ؟ هل هى العمر
أو الجنس أو الثروة أو التعليم وما هو توزيعها ومدى تأثيرها
على المجتمع ككل ؟

يجب أن تستقر على مناهج البحث الملائمة لدراسة المجتمع
المحلى الذى سوف تقوم بدراسته. ويجب أن توزع الطرق
المستخدمة على أفراد الفريق بحيث يختص كل واحد فى الفريق
- فريق البحث - بأحد هذه الطرق . وعلى سبيل المثال قد يختص
أحد الأعضاء بالقيام بعمل مقابلات متعمقة ، ويقوم الآخر بدراسة
ايكولوجية للمجتمع ، وقد يقوم عضوين آخرين بتصميم استمارة
استبيان أو ملاحظة سلوك وأفعال الناس فى المجتمع المحلى ،
وعضو آخر بفحص البيانات الاحصائية الرسمية وذلك من أجل
معرفة بعض المعلومات عن بناء المجتمع المحلى.

ب- فى الميدان :

حدد حدود المجتمع الذى سوف تدرسه ، وما هى الشوارع
والأحياء الداخلة فى نطاق الدراسة . ولا يمكن أن تدرس كل
المنطقة الجغرافية للمجتمع المحلى ؟ ولذلك يجب أن تحدد

المناطق المهمة لجمع البيانات العملية التي تريدها من المجتمع. وما هي أنماط السلوك الذي تريد دراسته. هذه الحدود سوف تحدد البحث وتوجه الباحث إلى الأفراد والمنظمات التي قد يبدو أنها ضرورية لدراسته.

ويجب ملاحظة أن تكون المناهج والطرق المستخدمة في الدراسة محددة بطريقة منهجية وعلمية.

يجب على كل أعضاء الفريق أن يركز على المنهج الذي سوف يستخدمه في البحث والذي حدد الفريق له. ولو صادف أي عضو في الطريق معلومات تعتبر مفيدة ومناسبة للبحث ككل فإنه يجب أن يدون ملاحظته بذلك من أجل مناقشة هذه الأمور مع الفريق والتعمق فيها.

3- تقديم التقرير :

يجب أن يشتمل تقريرك على الآتي :

- أ- وصف للمجتمع المحلي.
- ب- المشاكل والموضوعات الخاصة التي كنت مهتما بحثها في المجتمع المحلي.
- ج- تقديم النتائج مستخدما الجداول الاحصائية والأدلة واقتباسات عن المقابلات المتعمقة التي أجريت وتاريخ حالات وأمثلة من الملاحظات. وقبل أن يكتب الملخص النهائي فإنه يجب أن يسبق

ذلك مناقشة الفريق ككل للنتائج المتنوعة والمعاني المفسرة . وما هي علاقة هذه النتائج بالمشكلة التي حاولوا دراستها.

د- اقتراحات لبحوث مستقبلية في هذا المجتمع المحلي.

هـ- المشاكل التي واجهت الفريق في فترة إجراء البحث وماذا فعل الباحثون للتغلب على هذه المشاكل وكيف أنه من الممكن أن تتأثر النتائج بذلك.

و- التقرير الخاص بالنتائج عن دراسة هذا المجتمع المحلي يجب أن تعرض في حوالي 10 - 15 صفحة ويرفق الملاحظات الميدانية على أنها ملاحق للبحث.

ثالثاً : المدخل الإيكولوجي :-

من الحقائق التي أكدها علم النبات والحيوان حقيقة أن الكائنات الحية تبحث دائماً وتتاضل من أجل الحصول على موقع أو مكان خاص تمارس في حدوده حياتها الخاصة ، ولا يختلف الإنسان في ذلك عن غيره من الكائنات الحية ، فالتفاعل الاجتماعي الذي يحدث بين بني البشر لا يتم في فراغ ، بل يشترط فيه أن يكون له على الأقل قاعدة مكانية أو إقليمية وتمثل هذه القاعدة المكانية في الحقيقة أكثر من مجرد مساحة من الأرض ، بل يكون لها دائماً من الخصائص الفيزيائية ما يؤثر في ما يقع من أحداث اجتماعية. ويتخذ المدخل الإيكولوجي من هذه الحقيقة السابقة نقطة انطلاق له ، حيث يركز وبصفة أساسية على دراسة

الترتيبات الفيزيائية للبيئة في حدود ما بينها وبين السلوك
الإنساني من تأثير متبادل.

وقد بدأ استخدام المدخل الايكولوجي في علم الاجتماع من
خلال أعمال مدرسة شيكاغو سنة 1920 بصفة خاصة ، عندما
حاول كل من بارك وبيرجس البحث عن الوسائل أو الأساليب
الملائمة لتحليل وتيسير تطور المناطق المتروبوليتية الكبرى.
وفي هذا الصدد أدرك الباحثان أن مفاهيم مثل " الثقافة و "
التنشئة الاجتماعية " والتي كانت تمثل أساليب تقليدية في
الدراسات الانثروبولوجية لن تقدم الأسلوب الملائم لتفسير حياة
المدينة وتوضح عمليات التمايز الاقليمي أو المكاني والاجتماعي
والثقافي بين أحيائها المختلفة كما لاحظا في نفس الوقت تزايد
حركات الهجرة وما إرتبط بها من صراع من أجل المكان وبخاصة
في المدن الكبرى مثل مدينة شيكاغو ، الأمر الذي جعلهما يدركان
على الفور حاجتهما الماسة إلى مدخل جديد لتفسير هذه الظواهر.
وفي دراستهما لمدينة شيكاغو ، بدأ كل من بارك وبيرجس
نظرتهما إلى المدينة في حدود ما أسموه " بالمناطق " أو الحلقات
" التي تمثل في نظرهم تجمعات من الأفراد تتنافس فيما بينها
على استخدام المكان ، وقد استعان الباحثان في نظرتهما هذه
بكثير من المفاهيم التي استخدمت في مجال إيكولوجيا النبات
والحيوان، ومن ثم حاولا توضيح عمليات " التكامل "

(التي تعنى الإشباع المتبادل للحاجات الأساسية للجماعات المختلفة تماما بنفس الطريقة التي تحدث بين الكائنات الحية كأن يقدم النبات الأكسجين للحيوان بينما يوفر الحيوان للنبات ما يحتاج إليه من ثاني أكسيد الكربون) وعمليات التعاقب التي تحدث بين جماعات البشر تماثل عمليات التعاقب الطبيعي للتغيرات البيئية التي تحدث في مناطق الغابات الطبيعية. ومن خلال ذلك كله استطاع بارك وبيرجس أن يقدم إطارا تصوريا تصنيفيا لأنماط الرئيسية للأنشطة التي يقوم بها الجماعات المختلفة داخل منطقة من المناطق كالصراع والتنافس والتعاون والتوافق والتكامل والتمثيل ، وتصورا أن كل عملية من هذه العمليات تعبر عن مرحلة من مراحل الحل النهائي لمعركة الصراع من أجل المكان. وهكذا نلاحظ أن علماء الايكولوجيا الأوائل قد مزجوا بين الأساليب التقليدية للبحث الاجتماعي بإطار معرفي استمدوه من إمامهم بالخصائص الجغرافية والديموجرافية والاقتصادية لمناطق بحثهم.

وعلى أي حال فقد اهتمت معظم الدراسات التي قامت بها مدرسة شيكاغو بتطبيق المدخل الإيكولوجي ، ظهر ذلك واضحا في الدراسات التي اهتمت بالتوزيع المكاني للجريمة وانحراف الأحداث والمرض العقلي والطلاق وحركات الهجرة والتنقلات السكانية ، وتمخضت هذه الدراسات عن وضع عدد من الخرائط

التي توضح التوزيعات المكانية لمثل هذه الظواهر وما يرتبط بها من عمليات أيكولوجية كالغزو والتعاقب... الخ ، كما انتهت إلى تصور المدينة – مثل شيكاغو ، - كما لو كانت مقسمة إلى مناطق أو دوائر متمركزة تبدأ في الوسط بقلب المدينة أو منطقة الأعمال المركزية يليها منطقة التحول والانتقال ثم منطقة سكن الطبقات الفقيرة ، فمنطقة سكن الطبقات الوسطى ، ثم مناطق الضواحي التي يقيم فيها الطبقات العليا خارج المدينة أو على حدودها الخارجية.

ولقد تطور المدخل الأيكولوجي وأدخلت عليه بعض التعديلات التي جعلته أكثر ملائمة للدراسة السوسيوإيكولوجية ، خاصة بعد أن أدرك علماء الاجتماع أهمية ما يعرف بالمكان الإجتماعي أو الإقليم الإجتماعي وما يقوم بينه وبين أنماط الحياة الاجتماعية من علاقة تأثير متبادل ، حتى أن بعض الباحثين المعاصرين – مثل بوسكوف – يعتبرون المدخل الأيكولوجي واحداً من المداخل الأساسية التي يستعين بها الباحث الإجتماعي للكشف عن ميكانزمات التوافق والتعديل المتبادل بين البيئة والإنسان ، إلى جانب ما يطرحه من إبراز للعلاقات المكانية بين الجماعات وأنواع النشاط.

مزايا وعيوب المدخل الأيكولوجي :

من أهم مزايا استخدام المدخل الأيكولوجي في مجال البحث الإجتماعي أنه يمكن الباحث من ربط المتغيرات الاجتماعية

والفيزيائية وتوضيح ما بينهما من تأثيرات متبادلة. فكثيرا ما تقدم ما يسفر عنه البحث الإيكولوجي من خرائط سوسيو إيكولوجية للمجتمع المدروس عدداً من المؤشرات التي توضح طبيعة القوى أو الضغوط البيئية التي تسيطر على المنطقة (مجتمع البحث) ، فإن ارتفاع معدلات الانحراف في منطقة ما يعنى أن الفتى يخضع لضغوط بيئية للمشاركة في أنماط للسلوك غير مشروعة وانه يتعرض للعزلة الاجتماعية ، كما أنه يمكن من خلال فهم وتحليل عمليات التكافل في المنطقة تفسير ما بين بعض الظواهر والمتغيرات الاجتماعية من ارتباط متبادل رغم ما تبدو عليه من تعارض سطحى أو تظاهرى.

ومع ذلك فقد ينتقد المدخل الأيكولوجي بشدة لاعتبارات عدة منها أن جانبا كبيرا من الإطار النظرى المبكر الذى يستند عليه هذا المدخل لا يزال موضع بحث وتساؤل. حيث يرى بعض علماء الاجتماع المعاصرين أن الإيكولوجيا الاجتماعية وما تعتمد عليه من تصورات ونظريات حول التعاقب والصراع والمنافسة والتعاون والتمثيل... الخ ، هى من البساطة بحيث لا تفيد كثيرا فى تحليل العمليات المعقدة للتفاعل الاجتماعى. هذا إلى جانب أن ما أرتبطت به النظرية الإيكولوجية تاريخيا بتصورات مثل " المناطق الطبيعية " تحمل بين طياتها نظرة حتمية واضحة ذات اتجاه محافظ ، متميز ، كما أن تأكيد هذا المدخل على ما أسماه

بالمنافسة حتى استخدام الأرض والمكان كثيرا ما يتجاهل دور القوى والعوامل الثقافية فى المتغيرات الإجتماعية والإيكولوجية.

ولعل من أهم أوجه النقص التى يعانى منها المدخل الإيكولوجى فى نظر البعض أنه غالبا ما يعزى لسكان المنطقة نفس الخصائص التى يكشف عنها المسح الوصفى للجماعات بمعنى أن الباحث الأيكولوجى عندما يلاحظ انتشار ظاهرة من الظواهر فى المنطقة " مثل ادمان المخدرات أو انتشار جرائم القتل " فى الوقت الذى يلاحظ فيه أن أفراد مهنة معينة أو أبناء موطن معين يمثلون النسبة الغالبة من سكان المنطقة ، فانه يميل إلى أن يربط بين المتغيرين ، فينسب إلى هؤلاء الأفراد خاصية ادمان المخدرات أو الميل لارتكاب الجريمة أو الثأر... الخ ، هذا فى الوقت الذى تتوزع فيه هذه الخصائص بنسب مختلفة بين سكان المنطقة ككل وأكثر من ذلك يميل الباحث الأيكولوجى إلى تفسير انتشار ظاهرة من الظواهر فى المنطقة كما لو كانت هذه الظاهرة تمثل سمة مميزة للمنطقة ذاتها. مثال ما يذهب إليه كل من " باريس " و " دونهام " عندما أرجع المعدلات المرتفعة من المرضى العقليين من بعض الأحياء المتخلفة فى المدينة إلى ما لهذه المناطق من خصائص اجتماعية وفيزيائية معروفة ، وقد كانت حجتها فى ذلك أن الأشخاص الذين أصبحوا يعانون من المرض العقلى قد انتقلوا للأقامة فى هذه المناطق المتخلفة بعد أن

فقدوا أعمالهم وذويهم وأصدقائهم الأمر الذى يؤثر على قواهم العقلية. ولو أن ذلك يعنى فى الحقيقة ومن وجهة النظر الأيكولوجية ، أن هناك المناطق التى ينزح " يهاجر " إليها عناصر سكانية غير متوافقة، ولا يعنى إطلاقاً أن هذه المناطق هى السبب الأساسى فى انتشار المرض العقلى.

3-مجالات استخدام المدخل الأيكولوجى فى البحوث الاجتماعية:

لقد ظل محل " التوزيع المكانى " للظواهر والمتغيرات من أوسع المحركات إستخداماً فى علم الاجتماع لتحديد أبعاد المدخل الأيكولوجى ، وذلك على اعتبار أن الباحث إذا استطاع دراسة التوزيع المكانى لظواهر إجتماعية كالإنحراف والتفكك الأسرى والمشاركة السياسية... الخ ، وإستطاع بالتالى أن يحدد مواقع تركزها وعوامل وكيفية إنتشارها ، فانه لن يبقى أمامه كباحث إيكولوجى إلا أن يربط بين هذه الظواهر وبعض الحقائق والعمليات الإيكولوجية الأخرى ليصل فى النهاية إلى بعض التصميمات المفسرة. غير أن نظرة مثل هذه لا يغير فى الحقيقة من طبيعة المدخل الأيكولوجى كأحد المداخل الأساسية للمدرسة والبحث السوسىولوجى. فالتوزيعات المكانية التى تحدث مصادفة أو تنتج عن بعض المواقف العارضة كتوزيع الأفراد على جانبى الطريق أو تشكيل الجنود فى عرض عسكري أو جلوس الضيوف على مائده الطعام ، لا تعد فى الحقيقة ظاهرة إيكولوجية رغم أنها

تشتمل على توزيع مكاني للأفراد. ومن ثم لا تعتبر كل الدراسات المكانية بالضرورة دراسات أيكولوجية. أن المدخل الإيكولوجي في نظر أصحابه مثل هاولي وكوين لا يقف عند حد الوصف بل يهتم أيضا بالتحليل والتفسير ، ولذا فإن الدراسات المكانية وما تقدمه من خرائط توزيعية للظواهر لا تصبح بحال من الأحوال دراسات إيكولوجية ما لم تفسر في ضوء من العمليات الاجتماعية والأيكولوجية في نفس الوقت. أضف إلى ذلك أن كل دراسة أيكولوجية لا تعنى بالضرورة بالتوزيع المكاني للظواهر ، فقد يشتمل البحث الإيكولوجي على دراسة جوانب من حياة المجتمع المحلي ليست ذات طابع مكاني مثل الرابطة الوظيفية لتقسيم العمل بين الجماعات ، أو المظاهر الوظيفية للعلاقات الاجتماعية المتبادلة ، فهذه كلها ليست ظواهر مكانية وإن كان تحليله الذي يتم داخل حدود مجتمعات محلية أو مناطق قد يضيف عليها معنى مكانيا.

ومع أن الدراسات الإيكولوجية لا تتحدد بصفة أساسية في دراسة التوزيعات المكانية على نحو ما قدمناه ، إلا أن دراسة العلاقات المكانية لأوجه النشاط الاجتماعي ظلت تلعب دورا هاما في مجال استخدام المدخل الأيكولوجي وذلك لعدة أسباب منها :

أ- أن عنصر المكان أو الموقع هو العمل الهام الذي يعطى للسكان طابع الوحدة والترابط.

ب- أن المكان طلب ضروري لقيام أى وحدة نظامية بنشاطها.
ج- أن المكان شأنه فى ذلك شأن الزمان يتيح الإطار المرجعى للملاحظة وذلك لأن الترتيبات المكانية تقدم المؤشرات الأكثر ملائمة لتحليل العلاقات البنائية.

هذا فضلا عن أن اهتمام المدخل الايكولوجى بالمكان لا يتعارض والمنظور السوسيوولوجى لدراسة المجتمع المحلى خاصة إذا تذكرنا أبسط التعاريف السوسيوولوجية للمجتمع المحلى والتي يتضح منها أن المجتمع المحلى يتحدد من خلال بعدين أساسيين هما الإقليم أو المكان المحدد والدائم ، والمعيشة الاجتماعية الكلية.

وقد يتصور بعض الباحثين أن المدخل الأيكولوجى يتجاهل بطبيعته البحث فى موضوعات علم الاجتماع التقليدية كالنظم والجماعات والمجتمع المحلى والثقافة والعادات والمشكلات الاجتماعية... الخ. الأمر الذى يجعله مدخلا غير ملائم أو بعيد كل البعد عن التحليل والفهم السوسيوولوجى ، ولى فى الرد على هذا التصور بعض الملاحظات التى توضح بدورها مجال استخدام المدخل الإيكولوجى فى البحوث الاجتماعية :

أ- أن المدخل الأيكولوجى فى إهتمامه بدراسة العلاقة بين الكائن الحى والبيئة يهتم بالحياة الانسانية كظاهرة جموعية أو جمعية

وينظر للتوافق البيئي على أنه مسألة تبادلية مما يؤكد استخدامه لتصورات الجماعة والمجتمع المحلي والعلاقات المتبادلة.

ب- تحتل فكرة التنظيم كمظهر للتوافق الجمعي للبيئة مكانا هاما فى التحليل الإيكولوجى لتكسب المدخل الأيكولوجى طابعا سوسىولوجيا. أن المدخل الأيكولوجى باهتمامه بالتنظيم المعيشى يمد الباحث على حد تعبير بوسكوف - بمعلومات موثقة لفهم طبيعة التنظيم الاجتماعى للمجتمع المحلى خاصة وأن هذا التنظيم المعيشى يمد الباحث على حد تعبير بوسكوف - بمعلومات موثقة لفهم طبيعة التنظيم الاجتماعى المحلى خاصة، وأن هذا التنظيم المعيشى أو الإيكولوجى هو نتاج بشرى للتفاعل مع البيئة ومحصلة لعمليات اجتماعية فى جوهرها. وهو فوق هذا عبارة عن مجموعة الظروف التى تؤثر بطريقة ما فى القرارات التى يتخذها الأفراد والجماعات فيما يتعلق بروتينيات العمل والحياة. الأمر الذى يجعله يؤثر فى التنظيم الاجتماعى ويتأثر به فى نفس الوقت ، وبعبارة أخرى فان المدخل الأيكولوجى فى اهتمامه بتفسير أشكال التنظيم الأيكولوجى للمجتمع وتغييره استجابة للضغوط السكانية والتكنولوجية والبيئية يسهم فى تدعيم الاهتمام السوسىولوجى التقليدى بمفهوم التنظيم.

ج- أن المدخل الأيكولوجى عندما يركز على أنماط النشاط الفيزيقي الذى يمكن ملاحظته وعندما يجعل من هذا النشاط وحدة

أساسية للتحليل يقترب بذلك من مفهوم " الدور " فى علم الاجتماع ولكن بعيدا عن ارتباطاته أو تفسيراته السيكولوجية ليؤكد على فكرة تبادل الأدوار على اعتبار أنماط النشاط المتميزة عددا ونوعا هى فى النهاية صفات وخصائص مميزة لمجموع السكان مما يودى إلى تكامل المدخل الأيكولوجى مع المداخل الأخرى للبحث السوسولوجى.

د- أن المدخل الايكولوجى فى دراسته لبناء المجتمع ينظر إليه على أنه نوع من التنظيم المكانى لأوجه النشاط المعيشى للأفراد فى بيئة محدودة بموارد معينة ، وعلى أنه نوع من الرابطة الوظيفية للعلاقات البشرية المتبادلة التى تأخذ دلالة مكانية وهو بذلك يثير الاهتمام بقضية هامة فى التحليل الوظيفى للنظرية الوظيفية فى علم الاجتماع ، وهى ضرورة أن تعزى الوظائف إلى وحدات التنظيم الاجتماعى " تجمعات النشاط بالمعنى الايكولوجى " وليس إلى أفراد أو أشخاص كما يقرر المدخل السلوكى ، وليس إلى أفراد أو أشخاص كما يقرر المدخل السلوكى وليس إلى رموز أو قيم كما يقرر المدخل الثقافى لدراسة التنظيم.

هـ- أن المدخل الإيكولوجى فى تأكيده على عنصر المكان وعلى العلاقات التفاعلية بين الإنسان والمكان الذى كان يميز معظم الدراسات السوسولوجية حتى عهد قريب ، ولذلك فإنه يصبح مدخلا ملائما لإثراء المعرفة العلمية المنظمة عن الغير الاجتماعى

خاصة في نظرتة إلى التغير على أنه تحولات لأنماط التنظيم
الإجتماعى التى تحدث على مر الزمن بدلاً من اعتباره تحولات أو
تعديلات لأنساق القيمة وبناء الشخصية.

و- يعتبر البحث السوسىولوجى لظاهرة الحضرية والنمو الحضرى
من المجالات الهامة التى أسهم فيها المدخل الايكولوجى إسهاما
فعالاً وإيجابياً بل إن النظرية الأيكولوجية فى عمومها إرتبطت
تاريخياً بعدد من الدراسات التى إجريت فى هذا المجال والتى
استطاعت أن تقدم إطاراً تصورياً لدراسة النمو الحضرى من خلال
ما قدمته من نظرة دينامية لتحليل العمليات الأيكولوجية كالنمو
والتوسع والإمتداد ، وبهذا أصبح المدخل الايكولوجى هو الذى
يربط بين السكان والإقليم مدخلاً لدراسة النمو الحضرى وتحديد
الأنماط الحضرية خاصة وأن دراسة التفاعل الذى يتم بين السكان
والبيئة التى يعيشون عليها يحدد إلى درجة كبيرة حجم السكان
وطبيعة نشاطهم وانقسامهم إلى مجموعات ذات خصائص متميزة
ويسهل فى الوقت نفسه استخدام مقاييس محددة باختبار درجات
التحضر ، إن المدخل الايكولوجى فى هذا الصدد يمثل إجراءً
معيناً لتبسيط الجمع المتراكم ومن الحقائق المرتبطة بالحياة
الحضرية المعقدة وذلك من خلال إدراك القاعدة المادية أو المكانية
التى تنشط فيها هذه الحقائق المختلفة. فهو يقدم صورة مبسطة
لتقسيم العمل بين الجماعات المتخصصة داخل المجتمع الحضرى

المعقد في إهتمامه بدراسة الجماعات النوعية ونشاطها المتميز في قاعدة مكانية محددة ، كما يتيح في الوقت نفسه قدراً كبيراً من إدراك التكامل والتنسيق بين هذه الوحدات أو الجماعات أو الأنشطة المتميزة. لذلك تعتبر المسوح الإقليمية للمدن الكبرى وضواحيها وأطرافها والتي تعنى بتحليل أنماط الحياة الاجتماعية فيها إلى جانب الدراسات المتعددة التي تعنى بدراسة النمو الحضري والتخطيط الحضري والريفي ومشكلاته العلمية والعملية كلها تكشف عن المدى الذي يمكن أن يسهم به المدخل الإيكولوجي في مجال البحث الإجتماعي.

كما أن المعرفة التي يوفرها استخدام المدخل الايكولوجي فيما يتعلق بتوطن الصناعة وتوزيع السكان والتنقلات السكانية وتأثير النظم الحضرية والعلاقات المتداخلة بين المظاهر الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع المحلي هي في مجموعها مادة أساسية لا غنى عنها في مجال التخطيط سواء كان تخطيطاً فيزيقياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً شاملاً.

وإلى جانب هذه الاعتبارات العلمية في الرد على انتقادات المدخل الايكولوجي نجد أن الدراسات الايكولوجية ذات طابع تطبيقي مفيد ، فكثير من العاملين في مجالات استخدام الأرض ، والتجديد أو الإحياء الحضري والعمارة والإسكان والمواصلات والهندسة البشرية يعتمدون في الحقيقة على ما يقدمه المدخل

الأيكولوجى من نتائج تفيد فى إتخاذ القرار فى هذه المجالات التطبيقية ، بل إن جانباً كبيراً مما يعنى به الأيكولوجى يمثل فى أغلب الأحيان اهتمام رجل الشارع.

إذ غالباً ما يهتم الرجل العادى ببعض المسائل الأيكولوجية وهو يصدد اتخاذ قرار بشأن إقامته فى منطقة دون أخرى مثل الطابع العام للمنطقة أو الحى متوسط الإيجارات ونوعية السكان، ومدى القرب أو البعد من المدارس ، ووسائل النقل والمواصلات ومواقع العمل ومركز المدينة والحى التجارى.. الخ. وهذه كلها أمور تدخل فى صميم إهتمام المدخل الأيكولوجى الذى يوفر قدراً كبيراً من المعرفة الفيزيائية والاجتماعية والثقافية بالمنطقة. ويصدق نفس القول على أصحاب رؤوس الأموال وهو بصدد التفكير فى مشروعات لاستثمار أموالهم فى مشروعات معينة وفى مناطق محددة. بل كثيراً ما تكون خريطة المبيعات التى يعنى بها أصحاب المشروعات التجارية ليست الا تعبيراً تجارياً للخريطة الأيكولوجية للمنطقة ويمتد الإهتمام بالمدخل الأيكولوجى إلى مجالات أخرى غير البحوث الاجتماعية فنجد الباحثين فى مجال علم النفس العام وعلم النفس الاجتماعى يعتمدون أساساً على هذا المدخل وهم بصدد دراسة بعض الموضوعات مثل التوزيعات المكانية للمرض العقلى أو دراسة أثر التزاحم أو العزلة على أنماط الشخصية والسلوك...

ويعتبر مجال دراسة المهن من المجالات الحيوية للبحث
الايكولوجي فطالما أن المهن أو الأعمال المختلفة تتوزع توزيعا
مكانيا محددًا بالخصائص الفيزيائية المتميزة للمنطقة أو المكان
فإنها تكون بذلك مدعاة لاستخدام المدخل الايكولوجي لفهمها
ودراستها وتحليلها خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن القيمة
الاقتصادية والايكولوجية للمكان أو الموقع تتفاوت من مهنة إلى
أخرى بنفس القدر تختلف فيه بين منطقة وأخرى داخل المجتمع.

هذا إلى جانب أن اختيار الأفراد لأعمالهم ومهنتهم أو على
الأقل تقبلهم لها قد تحدده في أغلب الأحيان بعض الاعتبارات
الايكولوجية أو الخصائص الفيزيائية لموقع العمل.

الإجراءات المنهجية لاستخدام المدخل الايكولوجي :

هناك بعض الخطوات التي يتعين على الباحث إتباعها وهو
بصدد إجراء بحث ايكولوجي وهي :

وضع خريطة للتوزيع المكاني للأفراد والجماعات والأنشطة
المختلفة في منطقة البحث ، وذلك في ضوء عدد من المتغيرات
والمسائل التي يعنى بدراستها.

فالتوزيع المكاني للأفراد أو الجماعات في ضوء متغير "
كالمواطن الأصلي " يختلف بالطبع عن التوزيع المكاني لمستويات
التعليم أو المهن المختلفة ، أو انتشار الجراثيم ، أو الكثافة
السكانية... الخ ، ولا بد أن يوضح الباحث على هذه الخريطة

المعالم الأساسية للمنطقة مشتملة في ذلك على الحدود والطرق العامة والمداخل ، وشبكة وسائل النقل والمرافق العامة والخدمات... الخ.

ملاحظة التفاعل الاجتماعي في جزئياته وتفصيله. وغالبا ما يستخدم الباحث الإيكولوجي، أو يربط بين ما يستخدمه الباحث الاجتماعي من طرق وأدوات فنية لجمع البيانات فهو يستطيع أن:-

أ- يستخدم الملاحظة للتعرف على أنماط التفاعل الاجتماعي داخل حدود منطقة محلية معينة ، وهنا تصبح المعلومات الوصفية التي يجمعها عن طريق الملاحظة ذات أهمية خاصة في تحليل وتفسير ما تكشف عنه خرائطه من توزيعات مكانية للمتغيرات والظواهر التي يعنى بدراستها.

ب- يعتمد على البيانات الإحصائية المرتبطة بمنطقة البحث كعدد سكانها وكثافتهم ومعدلات المواليد والوفيات والتركيب النوعي... الخ.

ج- يقوم بمسح وصفى للحصول على المعلومات والبيانات التي لا توفرها المصادر الإحصائية الرسمية أو التي لا يستطيع جمعها عن طريق الملاحظة مثل أنماط النشاط الاجتماعي ، ومواقف الأفراد وإتجاهاتهم نحو بعض المسائل ، متوسط القيمة الإيجارية ، نوعية المشاكل التي تواجه سكان المنطقة.. الخ.

ملاحظة وتحديد أنماط التكافل الاجتماعي ، ليتعرف على مظاهر تقسيم العمل وأبعاده ، وحدود التعاون أو الصراع أو المنافسة بين الجماعات المختلفة أو العناصر المكونة لمجتمع البحث .
وأخيرا يستطيع الباحث من خلال هذا كله أن يحدد مناطق فرعية أو " مناطق طبيعية وتنقسم إليها منطقة بحثه ، ليوضح أنماط الحياة التي تسود كل منها ، وأنواع الأنشطة التي تغلب عليها ، نوعية المشكلات التي تواجه كل منطقة، والوسائل التي يمكن اتباعها لمواجهة هذه المشكلات، وبالطبع لن يتأتى له ذلك الا بعد أن يقوم بجمع بيانات مستفيضة عن منطقة البحث خلال فترة زمنية يكشف فيها عن التطور التاريخي للمنطقة مقارنا للإتجاهات السابقة والحالية لهذا التطور حتى يتمكن فى النهاية من إستخلاص بعض التنبؤات التي ترتبط بمستقبل الحياة الاجتماعية فيها.

التمرين المقترح للطالب :

وللتدريب على استخدام المدخل الايكولوجى عليك أن تختار إحدى مناطق العمل القريبة منك لتدرس إيكولوجيتها الاجتماعية .
ولأن التحليل الايكولوجى يرتبط ويفيد كثيرا من التحليل المقارن فإنه يفضل أن نقوم بدراسة نموذجين مختلفين من واقع العمل حتى يمكنك إجراء مقارنة بينهما فى حدود النتائج الاجتماعية لخصائصها الإيكولوجية (يمكنك الاستعانة بدراسة زميل لك

لأحدى مواقع العمل التى تختلف عن النموذج الذى إخترتة ، ولو
أنا نفضل أن تقوم بمفردك بدراسة النموذجين المختلفين) .

واليك أهم الخطوات التى يمكنك الاسترشاد بها لإجراء بحثك :
أولاً : عليك قبل النزول إلى الميدان أن :

نتحدد مواقع العمل التى ستقوم بدراستها ، واحرص على أن يمثل
كل منها نمودجا مختلفا سواء من حيث الموقع المكانى أو الحجم
أو طبيعة العمل نفسه (تستطيع أن تقارن مثلا بين مصلحة
حكومية ومشروع تجارى أو مصنع تجارى ، أو بين مصنع كبير
وورشة حرفية صغيرة ، أو بين مصنع فى وسط المدينة وآخر
على أطرافها وضواحيها ، أو بين مؤسسة تجارية وبين مؤسسة
اجتماعية) .

حدد أوجه النشاط التى ستركز عليها والتى تتصور أن تفيدك فى
فهم المناخ الإجماعى لموقع العمل. ولا تقتصر فقط على السلوك
الظاهر أو الرسمى بل تذكر أن الأفراد يعيشون فى هذا الموقع
ثلث يومهم أو أكثر ، ولذلك إمتد بتحليلك إلى بدراسة مختلف
أنماط التفاعل الاجتماعى المتوقع حدوثها بينهم.

حدد أى المعلومات الوصفية التى تحتاج إلى جمعها وتفيد لتوضيح
مظاهر النشاط الاجتماعى فى الموقع مثل التركيب النوعى
والتركيب العمرى ، والوطن الأصلى ، وبناء الدور والمكانة ،
ومستوى التعليم... الخ. وعليك أن تحدد أنماط الفعل الاجتماعى

التي ستركز عليها ملاحظتك (يمكنك الاستعانة بالاجراءات المنهجية التي ذكرناها فيما بعد لاستخدام الملاحظة في البحث الاجتماعي).

ثانيا : عليك عند نزولك إلى الميدان أن تقوم :

برسم خريطة لموقع العمل، والمنطقة الواقع فيها موضحا حدودها وممراتها والتوزيع السكاني للأفراد والأنشطة المختلفة ومختلف الخصائص الفيزيائية لموقع العمل مثل البوابات، أماكن الاستراحة، المرافق، المخازن، عنابر الإنتاج، مكاتب الإدارة، التوزيع المكاني للعاملين أثناء العمل.

ملاحظة عمليات التفاعل الاجتماعي وأنماطه التي تحدث في المنطقة أو في موقع العمل.

توجيه بعض الأسئلة التي تراها ملائمة لدراستك مثل مدى قرب موقع العمل أو بعده عن محل الإقامة والمواصلات وأثر الظروف الفيزيائية المحيطة على الأداء وعلى أنماط التفاعل الاجتماعي بين العاملين وعلى شعور العامل بالرضا عن عمله أو بالعزلة عن زملائه أو بالابتعاد عن رقابة الرؤساء والإدارة.

ملاحظة حالات التكافل التي تقع داخل موقع العمل بل في المنطقة ككل لتوضح أنماط ومدى الإعتماد المتبادل بين الأفراد وإلى أي حد يؤثر موقع العمل بخصائصه الايكولوجية سلبا أو إيجابا في المنطقة المحيطة به.

تحديد أنماط تقسيم العمل فى الموقع وطبيعته هل هو تقسيم رسمى خطط من قبل الادارة أم أن هناك تقسيما آخر إتفق عليه بين العاملين بطريقة غير رسمية ، وما النتائج المترتبة على ذلك على المناخ الاجتماعى لموقع العمل ؟ هل يحدث توافق أم صراع...الخ.

توضيح أهم العمليات الايكولوجية التى حدثت أو لا تزال فى موقع العمل وفى المنطقة المحيطة هل حدث توسع أو امتداد أو غزو ، هل هناك عزل واضح بين المناطق السكنية هل تحدث عمليات عزل داخل مواقع العمل نفسه وعلى أى أساس ؟ هل على أساس فنى يرتبط بطبيعة العمل أم على أساس قرابى أو نوعى (ذكور واناث) وما نتائج ذلك على المناخ الإجماعى السائد ؟
ثالثا : عرض النتائج :

عليك بإعداد تقرير تعرض فيه النتائج التى توصلت إليها بحيث يشتمل على مايلى :

مناقشة أنماط التفاعل وطبيعة المناخ السائد فى موقع العمل بالمقارنة بنموذج آخر لتوضيح الآثار الاجتماعية التى تترتب على اختلاف الخصائص الإيكولوجية لكل موقع

أدلة أو شواهد لمختلف النتائج التى تتوصل إليها. فإذا توصلت مثلا إلى إحدى النتائج التى تقرر فيها أن عزل منطقة ما (أو عنبر أو قسم من الأقسام) فى موقع العمل بعيدا عن مكاتب

الإدارة أو الإشراف يؤثر في كفاءة الأداء أو في نوعية العلاقات السائدة بين العاملين فعليك أن تدعم هذه النتيجة ببيانات توضح إختلاف معدلات الإنتاج أو حالات الشجار أو التفاهم بين العاملين في هذا القسم عنها في قسم آخر يخضع - لقربه الفيزيقي - للإشراف المباشر من جانب الرؤساء أو الإدارة.

وصف إيكولوجي شامل لموقع العمل يشتمل بدوره على توضيح خصائص الإيكولوجيا الفيزيكية للموقع ومتضمنا في نفس الوقت وصفا للحياة الاجتماعية داخل الموقع في حدود تأثرها بهذه الخصائص الايكولوجية مع توضيح إتجاهات العاملين وآرائهم حول هذه الخصائص الإيكولوجية ومقترحاتهم بصدد إدخال بعض التغيرات التي يرونها ضرورية و لازمة (تستطيع أن تحصل على هذا الوصف أما عن طريق استمارة إستبيان توجه أسئلتها لبعض العاملين في الموقع أو أن تطلب من بعض العاملين في الموقع اعداد تقرير شامل عن مختلف هذه المسائل على أن تناقش ما جاء بتقريرهم في ضوء ما جمعته من بيانات وصفية أو لاحظته من أنماط التفاعل لتقدم في النهاية تحليلا مقارنا لتأثير الخصائص الايكولوجية لموقع العمل على الحياة الاجتماعية السائدة فيه وفي المنطقة ككل .

الفصل الثالث

بعض الدراسات الاجتماعية

الدراسة الأولى :- انحراف أو جناح الأحداث

تعريف جناح الأحداث Juvenile Delinquency

الجناح لغة :

جَنَحَ جَنَاحًا وَجُنُوحًا : مال ، جنح إليه ، وجنح له : مال إليه
وتابعه (المعجم الوجيز ، 2000 ، 120) .

والجناح : خروج على القانون في المجتمع ، يحدث من شخص
راشد أو طفل ، وعادة يستخدم المصطلح للإشارة إلى جناح
الأحداث فقط .

والجناح : صفة عامة تستخدم لوصف أفعال إجرامية ليست على
درجة عالية من الخطورة أو خروج على القواعد السلوكية ، وهي
وإن كانت تطلق على كل سلوك غير قانوني ، إلا أنها تستخدم في
وصف أنماط السلوك الاجتماعي أو اللاأخلاقي (نخبة من اساتذة
قسم الاجتماع ، د.ت ، 122) .

والجناح : هو الذي ينحرف وينتهك القانون ، ويُطلق غالباً على
صغير السن (فرج طه، وشاكر عطية قنديل ، وحسين محمد ،
والعميد مصطفى عبد الفتاح ، 1993 ، 273) .

ويستخدم مصطلح انحراف أو جناح في العلم الاجتماعي عادة
لوصف ما يُطلق عليه أحياناً " الجرائم والاعتداءات " ويتوقف
تحديد الانحراف على القوانين المعمول بها في كل مجتمع (نخبة
من اساتذة قسم الاجتماع ، د.ت ، 122) . .

الحدث لغة

"هو صغير السن" (المعجم الوجيز ، 1995 ، 138) ورجل (حَدَث) بفتحين أي شاب فإن ذُكرت السن قلت حديث السن ، وغلّمان (حدثان) أي أحداث. (محمد الرازي ، 1986 ، 53)
وفى العلوم الاجتماعية :

يشير الحدث من الناحية الزمنية إلى عمر يتراوح ما بين 6 سنوات إلى 10 سنوات كحد أدنى ، وإلى عمر يتراوح ما بين 16 سنة إلى 21 سنة في حده الأعلى ، أي إلى سنوات الطفولة والمراهقة ، ومن الناحية الوظيفية يشير المصطلح إلى الخصائص والإمكانيات والمسئولية الفردية التي تفوق مرحلة الطفولة ، ولكنها أقل من مرحلة النضج (نخبة من اساتذة قسم الاجتماع ، د.ت ، 259) .

جناح الأحداث :

فى القانون شذوذهم وانحرافهم الذى يصل بهم إلى حد الجريمة (المعجم الوجيز ، 2000 ، 120) .

وفى العلوم الاجتماعية يشير مصطلح جناح الأحداث إلى: الأفعال الاجتماعية التي يقوم بها الأحداث وتكون ممنوعة قانوناً، أو غير موافق عليها اجتماعياً ، وهى تختلف من تشريع إلى آخر . وتتضمن عبارة انحراف الأحداث جوانب قانونية ومعيارية وخلقية ، ولكن مفهومها الأساسى فى العلم الاجتماعى يشير إلى

الأفعال الاجتماعية التي يقوم بها الأحداث ويُنظر إليها باعتبارها منحرفة أو غير اجتماعية بناءً على المعايير الاجتماعية والقانونية السائدة ، وبشرط أن تكون مكتسبة اجتماعياً (نخبه من اساتذة قسم الاجتماع ، د.ت ، 259) .

وفي علم النفس يعرفه " انجلش وانجلش " بأنه " انتهاك بسيط للقاعدة القانونية أو الأخلاقية وخاصة عن طريق الأطفال أو المراهقين " (في: عبد الرحمن العيسوي ، 2001 ، 29) .

كما يُعرف بأنه " أية انتهاكات للقانون يقوم بها الأشخاص الصغار أو الأحداث وتعد أقل خطورة ، وعادة يستخدم مفهوم الجنوح للإشارة إلى جناح الأحداث على وجه التحديد " (محمد ربيع ، جمعة يوسف ، معتر عبد الله ، 2004 ، 41) .

وتعرف موسوعة علم النفس والتحليل النفسي جناح الأحداث بأنه :

سلوك خارج على القانون يقوم به صغار السن ؛ كالتشرد والسرقة وجرائم المخدرات ومختلف الجرائم التي يعاقب عليها الكبار ويُجرّمون . ويختلف السن الذي يحدده المجتمع لمن يعتبره حدثاً من مجتمع لآخر ، فبعض المجتمعات تحدد الحد الأقصى لسن الحدث عند 18 عاماً ، وقد تمتد به بعض المجتمعات إلى سن 21 عاماً ، في حين تنزل به أخرى إلى سن 15 عاماً . وبالمثل أيضاً تختلف أنواع السلوك والانحرافات التي تتضمنها تشريعات جناح

الأحداث من مجتمع لآخر، وفق ظروف كل مجتمع وأعرافه ومثله ، وقيمه الاجتماعية والخلقية ، وقوانينه التجريبية، وما يبيحه، وما يحرمه من أنشطة مختلفة . وتخصص معظم المجتمعات هيئات خاصة لمحاكمة الأحداث الجانحين ، وكذلك إصلاحيات خاصة بهم، ومؤسسات لرعايتهم ، وتعليمهم ، وتدريبهم ، وإرشادهم ، وعلاجهم (فرج طه، وشاكر قنديل ، وحسين محمد ، والعميد مصطفى عبد الفتاح ، 1993 ، 281) .

وبذلك يكون الحدث الجانح هو :

" الصغير الذي أتم السن التي حددها القانون للتمييز ولم يتجاوز السن التي حددها لبلوغ الرشد ، ويقدم على ارتكاب فعل يعتبره القانون جريمة كالسرقة أو القتل أو الإيذاء أو الإغتصاب أو أي فعل آخر يعاقب عليه القانون لمساسه بسلامة المجتمع وأمنه مما يعد انحرافاً حاداً أو بعبارة أدق انحرافاً جنائياً " (محمد ربيع ، وجمعة يوسف ، ومعتز عبد الله ، 2004 ، 216)

أما التعريف القانوني للسلوك الجانح فهو " السلوك الصادر عن شخص صغير في الغالب تحت سن 16 أو 18 سنة حسب تقنية الدولة بحيث يستدعي انتباه المحكمة إليه " . (عبد الرحمن العيسوي ، 2001 ، 29) .

وفي مصر تم تعديل القانون الخاص بالجناح والأحداث الجانحين كالتالي:

قرار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 1996 في الباب الثامن " المعاملة الجنائية للطفل مادة (94)" تمتع المسؤولية الجنائية على الطفل الذي لم يتجاوز إثنتى عشر سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة ، ومع ذلك إذا كان الطفل قد جاوز سن السابعة ولم يتجاوز الثانية عشر سنة ميلادية كاملة وصادر منه واقعة تشكل جناية أو جنحة ، تتولى محكمة الطفل دون غيرها ، الإختصاص بالنظر فى أمره ، ويكون لها أن تحكم بأحد التدابير المنصوص عليها فى البنود 1،2،7،8 من المادة 101 من هذا القانون" وهى:

1- التوبيخ . 2- التسليم . 7- الإيداع فى أحد المستشفيات المتخصصة . 8- الإيداع فى إحدى مؤسسات الرعاية الإجتماعية . (نصوص قانون الطفل 12 لسنة 96 وتعديلاته بالقانون 126 لسنة 2008) . ونلاحظ أنه لم تذكر كلمة حدث بشأن من ارتكب جنحة أو جريمة بل ذكر لفظ طفل ، كذلك تم تعديل السن القانوني للجناح من سن 7 سنوات إلى سن 12 سنة.

أنواع المراهقة:

تشير دراسة عن المراهق المصري (في: عادل الأشول، 1996، 509،) إلى أن هناك أربعة أشكال عامة للمراهقة فى مصر وهى:

المراهقة المتكيفة :

يميل المراهق إلى التمرد على الوالدين أو المدرسين . وتكون حياة المراهق غنية بمجالات الخبرة والاهتمام بالمجالات العملية الواسعة التي يحقق عن طريقها ذاته. وتكون حياته المدرسية موفقة في أغلب الأحيان . والمراهق هنا لا يسرف في أحلام اليقظة ويشعر بمكانته في الجماعة وتوافقه معها، فالمراهقة هنا تتجه نحو الاعتدال في كل شئ ، ونحو الإشباع المتزن ، وتكامل الاتجاهات . وتكون المراهقة المتكيفة نتيجة المعاملة الأسرية المعقولة التي تتميز بتفهم حاجات المراهق واحترام رغباته ، وسماح الوالدين له بقدر وافر من الحرية. (عادل الأشول، 1996، 509،

المراهقة الانسحابية المنطوية:

تتميز المراهقة هنا بالإكتئاب والإنطواء والعزلة والشعور بالنقص ، وليس للمراهق اهتمامات خارج نفسه سوى قراءة الكتب ، وكتابة المذكرات التي يدور أغلبها حول انفعالاته ، ونقده لما يحيط به . ويكون المراهق في هذا النمط من المراهقة مشغولاً بذاته ومشكلاته، كثير التأمل في القيم الروحية والأخلاقية ، وتنتابه الهواجس الكثيرة ، وأحلام اليقظة التي تدور حول حرمانه من المأكل والملبس أو الجنس أو المركز المرموق ، وهو يسرف في الاستمناء تخلصاً مما يشعر به من ضيق وكبت.)

عادل الأشول، 1996، 510)

المراهقة العدوانية أو المتمردة :

تكون اتجاهات المراهق هنا ضد الأسرة والمدرسة وأشكال السلطة ، وتتسم كذلك بالمحاولات الانتقامية ، ومحاولات التشبه بالرجال والأساليب الاحتياالية في تنفيذ رغباته ، وقد يلجأ في ذلك إلى التدخين ، وتصنع الوقار في المشي والكلام ، وإطلاق الشارب واللحية أحياناً، واختراع قصص المغامرات والهروب من المدرسة ، ويقترن بذلك شعور المراهق بأنه مظلوم وبأن مواهبه وقدراته غير مقدرة ممن يحيطون به . وتعد التربية الضاغطة المتمزطة من أهم العوامل المسئولة عن وجود المراهقة الإنسحابية والعدوانية ، فهي التي يمكن أن تُنتج شخصية منسحبة منطوية على نفسها أو شخصية ثائرة عدوانية. (عادل الأشول، 1996 ،

(511

المراهقة المنحرفة:

تتميز المراهقة هنا بالانحلال الخلقي التام أو الانهيار النفسي الشامل ، وتتفق العوامل المسببة للمراهقة المنحرفة مع العوامل المسببة للشكلين السابقين مع اشتداد في درجة هذه العوامل ، وإضافة عوامل أخرى ، كما أن بعض المراهقين قد يمرون بخبرة شاذة مريرة أو صدمة عاطفية تلون تفكيرهم ووجدانهم لبعض الوقت بلون قاتم متشائم ، وقد يشترك مع تلك العوامل انعدام

الرقابة الأسرية ، وتخاذلها ، وضعفها ، والقسوة الشديدة في
معاملة المراهق، وتجاهل رغباته وحاجاته أو التدليل الزائد ،
وتكاد تكون الصحبة السيئة عاملاً مشتركاً عاماً ، فهذا النوع من
المراهقة نتيجة التوحد مع جماعة الرفاق ، وعيوب التربية في
المنزل والمدرسة .

ومن ثم نجد أن المراهقة تتأثر في تكيفها بنوعين من الاعتبارات:
اعتبارات النمو الفائق السرعة والتغيرات المختلفة المرتبطة
بالإرتقاء نحو الرجولة أو الأنوثة.

اعتبارات الثقافة المحيطة وثقافات المجموعات التي يدور
المراهق في فلكها بما يميزها من قيم ومثل ، وأنواع الضوابط
والضغوط الاجتماعية . وتتوقف سمات المراهقة ومعالمها في
حالة فرد معين على نتاج التفاعل بين ارتقاء المراهق وبيئته
الاجتماعية وتأثره بخبراته السابقة وبناءه النفسي والجسمي (
عادل الأشول، 1996، 511) .

الجناح كنموذج للمراهقة المنحرفة:-

تنظر المجتمعات المختلفة الى الجناح باعتباره ظاهرة خطيرة
تستنزف مقدرات المجتمع وتهدد أمنه، وهو أحد صور الانحراف
السلوكي الذي يتمثل في الأفعال المنافية للأعراف السائدة في أي
مجتمع (محمد التويجري ، عبد الرحمن النملة، 2007 ، 507) ،
فقد كثرت حوادث العنف ، وازداد انتشار السلوك العنيف في كثير

من مجتمعات العالم بما في ذلك المجتمعات العربية (عبد الرحمن العيسوي ، 1997، 62) .

وتعرف شخصية الحدث الجانح بالشخصية السيكوباتية والتي يفقد معها صاحبها الإحساس بالذنب على ما يرتكب من جرائم ، ولا يشعر بالألم لما يلقاه ضحاياه من الآلام ، فهو شخصية أنانية ، مندفع ، ثائر ويتميز بعدم الثبات الانفعالي (عبد الرحمن العيسوي ، 2000، 167) ، وهو لا يستطيع التفرقة بين الصواب والخطأ ، ويعجز عن التحكم في أهوائه ، كما أن نموه النفسي غير سليم فيتسم بشخصية غير سوية ، (Martin ، (79 ، 2005 ، وذلك نتيجة لعوامل اجتماعية ، ونفسية ، ووراثية واقتصادية مع عدم الشعور بالأمن ، وكل ذلك يتحد معا ليشكل سلوكه فيما بعد ، والذي يتمثل في القتل والسرقة والاعتصاب والإدمان والعدوان ، وشرب الخمر ، والتمرد.

العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث :

(أ) عوامل وراثية تكوينية:-

ويقصد بها تلك العوامل التي يولد الفرد مزودا بها أو التي تتكون لديه في مطلع طفولته ومن أمثلة ذلك التلف أو المرض الخاص بالجهاز العصبي أو الغدد من حيث النقص أو الزيادة في الهرمونات ، التشوهات الخلقية ، النقص العقلي ، الشدة أو الضعف في الدوافع الغريزية وبخاصة ما يتعلق بالدوافع الجنسية

والعدوانية ، التبدل أو الحساسية الشديدة لمواقف الحرمان والإحباط. (سعد المغربي، 1986، 86).

(ب) عوامل معجلة مثيرة:-

وهي الأزمات التي يمر بها الفرد مباشرة بحيث تظهر في أعقابها الصور المختلفة للسلوك الإجرامي والتي تعد المسئول الأساسي عن السلوك الشاذ للفرد ، وتتمثل هذه المواقف في الحرمان الشديد ، أو الإحباط المفاجئ للرغبات والحاجات ، أو المواقف التي تُحدث لدى الفرد إثارة انفعالية وعقلية عنيفة ، ومن أمثلتها موت أحد الوالدين أو كلاهما ، والعدوان والإيذاء الشديد (سعد المغربي ، 1986 ،، 86-87).

(ج) عوامل مهينة أو ارتقائية:-

وهي تلك المؤثرات التي تتعرض لها الشخصية خلال مراحل النمو النفسي المختلفة إبتداء من مرحلة الحضانة حتي مرحلة النضج والرشد (سعد المغربي ، 1986 ، 88) .

ومن هذه العوامل :

1- الجهل والمعتقدات الخاطئة للمربين:

الإنسان الجاهل والامي عادة لا يتصف بشخصية واعية بالقدر المطلوب ، وذلك نتيجة لظروف جهله وأميته، وبالتالي يكون غير قادر على الإلمام ببعض العلوم والمعارف والمعلومات وبخاصة الدينية منها، والتي بدورها قد تحميه إلى حد ما من العديد من

المشكلات والمعتقدات الخاطئة التي يعيش في وسطها ، والتي بدورها تؤثر في اختياراته لأساليب تربية أبنائه وتنشئتهم (السيد رمضان، 1996، 38)

2- الأسرة:

الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تستهدف المحافظة على بقاء النوع الإنساني واستمراره عن طريق الإنجاب والرعاية ، وهي التي تقوم على الشكل الذي يقبله المجتمع فهي البيئة الأولى التي يتأثر بها المراهق لما لها من أثر كبير في صياغة سلوكه مع المجتمع والبيئة المحيطة به (السيد رمضان، 1996، 46) .

فمن خلال التربية الأسرية السليمة يمكن للمراهق السيطرة على ميوله العدوانية وتوجيه رغبات التفوق في مسالك اجتماعية ونفسية مقبولة ، وبذلك تتم عملية التكيف السوي مع المجتمع الذي يعيش فيه (سيد غنيم، د.ت ، 607) .

أما التربية غير السليمة والناجمة عن الصراعات بين الأبوين فتؤدي إلى اضطراب سلوك المراهق مما يجعله أكثر ميلاً للعدوانية ومن ثم التمرد والانحراف (السيد رمضان، 1996، 46) . ويخرج الأفراد الجانحون من منازل ممزقة بفراق الأبوين (الطلاق - الموت - غياب الأب في مهمات طويلة) ، وتحدث محددات الأسرة للسلوك المضاد للمجتمع تأثيرها عبر التفاعل مع

أفراد الأسرة ، كذلك فإن الوسائل التي تساعد على تنمية السلوك المضاد للمجتمع في الأسرة من المحتمل أنها تفعل الشيء نفسه في بيئة المجتمع الكبير:

- أ- فالنموذج السيئ يقلد أولاده أعماله السيئة .
- ب- والإحباط الذي يسببه للمحيطين به يحث على العدوان.
- ج- وتعزيز الانحراف يسمح للسلوك المعادي للمجتمع بالظهور. ويميل البعض من آباء الجانحين إلى استخدام التأديب بالعقاب كالضرب الجسمي المصحوب بالصراخ واللغة البذيئة التي تثير مشاعر الغضب والاستجابات العدوانية في الجانح ، وفي المقابل نجد نوعاً آخر يميل إلى التساهل في فرض النظام ، ولا يصر على استخدام الضبط في المنزل . (رشاد عبد العزيز ، مديحة سليم ، 2000، 189- 190).

3-جماعة الرفاق:

تتسع دائرة الفرد – خاصة في مرحلة المراهقة – فيلجأ للبحث عن رفقة جديدة تتفق وميوله ورغباته وتشبع شهواته وتعتبر هذه الجماعات من أشد الجماعات تأثيراً على الشخصية ، وعلى تكوين أنماط السلوك ، وفي هذه المرحلة لا يستطيع الشاب التفريق بين الأسوياء والمنحرفين، ويقع فريسة سهلة لرفقاء السوء الذين يلبوا له تلك الرغبات التي تسيطر عليه، خاصة في ظل عدم وجود رقيب أو محاسب، وقد

تكون أول خطوة يخطوها الشباب نحو الانحراف . كما تعد جماعة رفاق السوء" همزة الوصل بين المبتدئين في طريق الانحراف وبين محترفي الجريمة" (السيد رمضان ، 1990 ، 150) .

4-المدرسة:

المدرسة هي الوسط الاجتماعي الذي يوسع فيه الفرد دائرة علاقاته الاجتماعية بحيث تتعدد صداقاته ومعارفه ، وقد ينحرف المراهق إذا انضم إلى مجموعة منحرفة داخل المدرسة، أو تكون المدرسة غير محببة للطالب بسبب القسوة الزائدة من المعلمين والتي تؤدي إلى سوء العلاقة بين المدرس والطالب ، فيكره الطالب المدرس والمادة الدراسية ، وقد لا يكون لدى الطالب ميل للدراسة ، فيشعر بالنقص الناتج من ؛ صعوبة المعلومات التي يتلقاها ، والعجز عن مواكبة زملائه في تحصيل درجات عالية ، أو من تميز غيره من التلاميذ في المأكل والملبس ، وما لديهم من الأدوات المدرسية كالأقلام وغيرها ، وهو لا يستطيع أن يكون مثلهم مما يؤدي به إلى الإضطراب النفسي (رؤوف عبيد ، 1985 ، 141) .

5-الظروف الاقتصادية:

إن انخفاض مستوى الأسرة الاقتصادي يجعل الطفل يسعى لإشباع حاجاته الأساسية بطرق غير مشروعة من المجتمع ، كما يدفع الأسرة إلى تشغيل أطفالها في سن مبكرة لسد

احتياجاتها، مما يؤدي إلى؛ عجز الأطفال عن تحمل مثل هذه
المسئوليات ، كما ينتهي بهم إلى الهروب من العمل والتشرد في
الشوارع، وقد يتمرد الطفل على الأسرة نفسها ويقف منها موقفاً
عدائياً ويحاول الانتقام منها ويكون الانحراف مظهراً لذلك." (
السيد رمضان ،1990، 147) .

وسائل الإعلام:

لوسائل الإعلام دور في تكوين الحدث الجانح إلا أنه دور محدود
، ذلك لأنه يرتبط باستعداد الفرد للانحراف وسلوك الجريمة ،
ويكون تأثيرها أكثر وضوحاً على صغار السن قياساً بالكبار،
فالحدث ذو ميل فطري لتقليد الآخرين ، واستعداد دائم للإيحاء
والمحاكاة ممن سواه .

والإعلام هو سلاح ذو حدين فقد يكون وسيلة نافعة من وسائل
الثقافة والعلم والسمو بالخلق والأرتفاع بالأفكار ، وهو من ناحية
أخري إذا أهمل وأسئ استخدامه ولم يُوجه توجيهاً صحيحاً فإنه
يُصبح سلاحاً هداماً يساعد على الانحلال والانحراف والجريمة ،
محمد شفيق ، 1987، 127- 128)

وقد تحدث كثير من الباحثين في علم الإجرام عن تأثير وسائل
الإعلام في انتشار السلوك الإجرامي ؛ فقد أثبتت بعض الدراسات
أن الأحداث وصغار السن يتعلمون بعض الانحرافات السلوكية
كالسرقه والتدخين وتعاطي المخدرات نتيجة لمشاهدة الأفلام)

محمد شفيق ، 1987 ، 127- 128) .

منبئات السلوك الجانح :

لكل منا سمات وصفات تحدد شخصيته فيما بعد ، وللحدث الجانح عدة سمات تظهر في مرحلة طفولته تجعلنا نتوقع أنه قد يصبح جانحاً أو منحرفاً ، مع العلم أن التنبؤ بالسلوك الجانح عن طريق هذه السمات هو تنبؤ محتمل وليس مؤكداً ، ومن هذه المنبئات :

1-اضطراب النمو المعرفي :

إن النمو المعرفي طبقاً لمقاييس الذكاء هو مرادف للنمو اللغوي والمعرفة الاجتماعية والإنجاز الأكاديمي والاتزان النفسي. ويظهر النمو المعرفي من خلال قدرة الأطفال على التحكم في سلوكهم الاجتماعي في أول عامين من حياتهم ، ويعد اضطراب النمو المعرفي منبئاً بالسلوك الجانح عندما يظهر في مرحلة الطفولة المبكرة ليفسر العلاقة بين الإنجاز الأكاديمي والجنوح حيث أثبتت الدراسات أن الجانحين ذكائهم اللفظي أقل من العملي .

2-السلوك المضاد للمجتمع :-

إن السلوك المضاد للمجتمع قبل سن 13 عاماً منبئاً بجنوح متأخر، ويشمل السلوك المضاد للمجتمع في هذه المرحلة أشكالاً متعددة من السلوك مثل : معارضة السلطة ، والعدوانية ، والسرقعة ، والتخريب ، وقد يتطور بعد ذلك ليشمل القتل

والاغتصاب. Wasserman, Keenan, Tremblay,

(Coie, & Herrenkohl, 2003, 3-4-)

3-النشاط الزائد :-

أظهرت العديد من الدراسات أن القلق والنشاط المفرط هو احتمال للتنبؤ بالسلوك الجانح .

4-عدم الاتزان الانفعالي :-

يبدأ الأطفال في التعبير عن انفعالاتهم من سن 3 سنوات والتي تشمل الغضب ، والفرح ، والخجل ، والشعور بالذنب . ويسهم في نمو الاتزان الانفعالي عند الأطفال علاقاتهم بالآباء والمدرسين والرفاق الذين من شأنهم مساعدة الطفل علي التحكم في انفعالاته السلبية وخاصة الغضب الشديد ، والذي يعد من أهم منبئات السلوك الجانح (Wasserman, Keenan, Tremblay, Coie, & Herrenkohl, 2003, 3-4-5)

أنواع الأحداث الجانحين :-

يقسم " هيويت و جينينز Hewith , Jenins " الأحداث الجانحين إلى : حدث العصابة ، والحدث العدوانى غير الاجتماعى (فى : محمد ربيع ، جمعة يوسف ، معتز عبد الله ، 2004 ، 221 - 224) .

حدث العصابة :

هو النوع السائد بين الأحداث الجانحين الذي يفضل أن يقوم

بنشاطه المنحرف ضمن جماعة من الجانحين مثله ، وهو لا
يحتمل الوحدة ، ويتردد على دور اللهو ، ويقوم بجرائمه مع
الجماعة المنحرفة وبخاصة السرقة .

الحدث العدوانى غير الاجتماعى :

وهو يتسم بالعدوان الفردي نتيجة لمشاعر الكراهية التي يمتلئ
بها ، ويعيش في عزلة عن الأصدقاء ، ويقوم بنشاطه منفرداً ،
لا ينتمي لأي جماعة ، ولا يوجد له أصدقاء حميمون ، ويتسم
بالخجل والانسحاب وعدم النشاط .

وقد أضيف ثلاثة أنواع أخرى للنوعين السابقين هي : الجانح
العرضي ، والجانح العصابي ، والجانح المختلط . (فى : محمد
ربيع ، جمعة يوسف ، معتز عبد الله ، 2004 ، 221-222)

الحدث العرضي :

هذا النوع من الحدث يكون عادة سويّاً في تكوينه النفسى غير أنه
لم يقدر خطورة ما قام به من سلوك منحرف ، ولعله قام بهذا
السلوك لأنه رأى من حوله يقومون بنفس السلوك ، ومثل هذا
الحدث قد لا يعود إلى فعله مرة ثانية أو إلى أي سلوك مشابه .

الحدث العصابي :

الجانحون من هذا النوع معظمهم من أبناء الطبقات المتميزة
اجتماعياً ولا يمكن أن يُعزى انحرافهم إلى الأسباب الاجتماعية
كالفقر أو الجيرة السيئة ، فهو يرجع إلى عوامل نفسية لا

شعورية غالباً .

الحدث المختلط :

قد يندرج بعض الأحداث إلى نوعين أو أكثر من الأنواع السابقة ،
فربما يتصف بعض الأحداث من جانحي العصابة بالسلوك
العدواني ، وقد يكون من بين هذا النوع من يتصف بالانسحاب
الاجتماعي والانسواء . (فى : محمد ربيع ، جمعة يوسف ، معتز
عبد الله ، 2004 ، 223 - 224)

الاتجاهات الرئيسية في تفسير السلوك المنحرف:

1-اتجاه النظرية الطبيعية:

بدأها " لمبوروزو" والذي حاول تفسير كل مظاهر السلوك
الإجرامي تفسيراً بيولوجياً انطلاقاً من مبدأ الحتمية البيولوجية ،
فالجريمة ظاهرة حتمية لا سبيل لوقف حدوثها رغم أية جهود
تقوم بها الجهات المسئولة (فى:حسن عبيد ، 1993 ، 115)
فالإنسان المجرم يولد نموذجاً متميزاً عن غيره من الناس ؛ فهو
يتسم بلامح خلقية تجعله يتردد إلى الإنسان البدائي فهو يحتفظ
عن طريق الوراثة بالخصائص البيولوجية للإنسان ما قبل
التاريخ فيتميز من حيث الشكل الخارجي بتضخم في عظام الوجه
والفك والخدين وغير ذلك من الصفات وقد صنف "لمبوروزو"
المجرمين إلى خمسة أنماط هي : المجرم بالميلاد ، والمجرم
المجنون ، والمجرم بالعادة ، والمجرم بالصدفة ، والمجرم

بالعاطفة (حسن عبيد ، 1993 ، 115).

أما النظرية الطبيعية الحديثة فقد سلمت بوجود نوع من الاستعداد الإجرامي الطبيعي (النفسي - البيولوجي) لدي طائفة من كبار المنحرفين ، وهذا الاستعداد عبر عنه أصحاب هذه المدرسة كل من وجهة نظره ، فهو عند " دي بندي" يمثل مجموعة من العوامل الفطرية المتصلة بقوة بمزاج الجاني وجهازه العصبي وبالتالي بالعوامل الوراثية البيولوجية ، وهو عند " كينبرج " مجموعة من العوامل الفردية تباشر نوعاً من الدفع إلى السلوك المنحرف. (في:علي جعفر ، 1984 ، 25)

2-اتجاه النظرية الاجتماعية:

يُرجع هذا الاتجاه جريمة الحدث إلى الظروف الاجتماعية المحيطة به وتُرجح دور العوامل البيئية على غيرها من العوامل المتصلة بذات الشخص ، فالانحراف بصورته المباشرة وغير المباشرة وليد البيئة التي تمارس ضرراً أو فساداً علي الحدث ، وأسباب الانحراف عديدة أهمها التصدع العائلي ، وعدم استقرار الأسرة ، وجهل الوالدين بأساليب التربية السليمة، فالفرد لا يعيش منفصلاً عن تأثيرات البيئة ، والجريمة نادراً ما تكون عملاً فردياً بل تقع بتأثير البيئة الاجتماعية (في:علي جعفر ، 22، 1984) ، ومن ثم فالعدوان يكون نتيجة مباشرة للنظام الاجتماعي السائد فالاحباط الذي يعانيه الأفراد نتيجة الإحساس بالظلم هو أساس

العدوان الذي يقترفه الأفراد ومن ثم الجنوح .

3- الاتجاه النفسي الاجتماعي:

لقد أسفرت بعض الدراسات في علم النفس الجنائي عن أن السلوك المنحرف لا يقف عند العوامل الاجتماعية فقط ، فالمحرك الأساسي لهذا السلوك هو الانفعال والذي قد لا يمكن مقاومته بالنسبة لشخص مريض بالعصاب أو مختل الإدراك ، بينما يمكن لشخص طبيعي الحد من هذا الانفعال بسبب تدخل مجموعة من القوة النفسية الذاتية ، وقد نظر " لي J.ley " هذه النظرة الشاملة للأسباب النفسية والاجتماعية للانحراف ، وأدرك أن العوامل الاجتماعية تتدخل في الاختيار الحر للسلوك الفردي بدرجة يصعب معها الفصل بين الوسط الاجتماعي ومكونات الشخصية ، كما تؤثر فيها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .(في: علي جعفر ، 1984 ، 23) ولعل من أهم النظريات التي تفسر الجناح ضمن النظريات النفسية الاجتماعية هي:

-نظرية التعلم الاجتماعي :

والتي تؤكد على التفاعل بين الشخص والبيئة لتحديد الظروف التي يتم في ظلها انتهاك القانون حيث افترض كل من " باندورا ووالترز 1963 " أن التقليد يُعد طريقة مفيدة لتفسير نمو

وارتقاء أشكال معينة من السلوك ومنه السلوك الإجرامي ، فقد وجد باندورا عند دراسته للسلوك العدواني لعينة من الأطفال أنه يرتبط بالمشير الذي يتعرضون له ، فبعض هؤلاء الأطفال لديهم آباء يسلكون بصورة عدوانية ، ويشجعون أبناءهم لكي يسلكوا بمثل هذا السلوك العدواني مع أقرانهم خارج المنزل. (في : محمد ربيع ، جمعة يوسف ، معتر عبدالله ، 2004 ، 132)

4- اتجاه النظريات النفسية :

ينظر علماء النفس وبخاصة مدرسة التحليل النفسي إلى السلوك الإجرامي باعتباره سلوكاً مرضياً شاذاً إذا كان صادراً عن شخصية مضطربة مريضة نفسياً ؛ فكل فعل إجرامي هو دلالة على صراعات نفسية من نوع خاص تدفع بصاحبها إلى الجريمة ، لذا فإن اهتمام علماء النفس بالجريمة ينصب على شخصية المجرم والصراعات والدوافع النفسية التي أدت إلى إجرامه ، وليس على الجريمة التي يقع فيها المجرم . (في: سعد المغربي ، 1986 ، 81)

وفي ضوء ما سبق تركز وجهة النظر النفسية للسلوك الإجرامي والسلوك المرضي على الأسس التالية:

- أن الأفعال الشاذة السلوكية أنماط مختلفة من السلوك لكل منها أسبابها ودوافعها التي تتدخل في تحديد نوع العمل سواء أكان إجرامياً أو غير إجرامي بغض النظر عن رأي القانون في هذا

الفعل.

-السلوك الإجرامي ينطوي علي صراع نفسي بين الفرد ونفسه وبين الفرد والمجتمع من ناحية أخرى.

-السلوك الإجرامي وراءه دوافع لا شعورية غالباً تنطوي علي العدوان والهدم بغض النظر عن الشكل الظاهري للسلوك.

-أن الأنماط المختلفة للسلوك الإجرامي يقوم كل منها علي ديناميات نفسية واجتماعية وتكوين نفسي معين يختلف باختلاف الأفراد. (في: سعد المغربي ، 1986 ، 82)

والنظريات النفسية متعددة ومختلفة باختلاف وجهة نظر روادها نذكر منها:

أ-نظرية التحليل النفسي:

تفسير السلوك الجانح في ضوء التحليل النفسي:

يرجع فرويد سلوك الجانح إلى الأنا الأعلى ؛ فالجانح ينشأ بدون أنا أو أنا أعلى ومن ثم فهو يندفع وراء أهوائه ودوافعه المنحرفة دون أي رادع ويصبح السلوك الخاطئ سلوكاً مقبولاً بالنسبة له ، (80 - 79 ، 2005 ، Martine) ،

كما أن الجانح يرتكب سلوكه المضاد للمجتمع بحثاً عن العقاب ، ويتطلب ذلك العقاب بشكل دوري وذلك لأنه مدفوع بمشاعر ذنب عنيفة تنتج عن أنا أعلى قاسي ويتطلب العقاب بشكل دوري لكي يهدأ ، ويعود سبب نشأة هذا الأنا الأعلى العنيف إلى فشل في حل

عقدة أوديب فيظل الطفل متعلقاً بأمه مشحوناً بالنوايا العدوانية اللاواعية تجاه الأب ، هذه النوايا العدوانية تطلق بدورها مشاعر ذنب شديدة وخوف من انتقام الأب (في: مصطفى حجازي ، 1995 ، 80) .

فالسلك الإجرامي ليس وليد ضعف في الأنا الأعلى بل إن الدافع إلى الانحراف هو القسوة والشدة التي ينطبع بهما هذا الجانب النفسي أثناء مرحلة تكونه في فترة مبكرة من حياته أتسمت فيها تنشئته بالقسوة في التوجيه والتربية ، ومن ثم فإن الأنا الأعلى غير ناضجة ، بل هي مرتدة إلى مرحلة سابقة من مراحل تطور الشخصية الإنسانية ، الأمر الذي يساعد على دفع الفرد نحو الجريمة ، ويمكنه في الكثير من الحالات من إخفاء معالم فعله .

لذا فإن الجانب الشعوري لدى المجرم مرتد ومتأخر في نموه ؛ وبالتالي فعلاقاته مع الغير غير طبيعية ، تتسم بالعدوان ، وتكون وليدة نزعتي الماسوشية أو السادية ، ويفسر علماء التحليل النفسي هذا الاضطراب الذي يصيب القوى النفسية للإنسان فيهيئه للانحراف بعوامل ودوافع متعددة يمكن أن نوجز أهمها في أربع عوامل هي:الشعور بالخطيئة أو العقاب الذاتي، النقص الوجداني، وعقدة أوديب ، والصفة الرمزية للسلك الإجرامي (في: على على، 2000، 71- 72) .

وقد تأثر كثير ممن درسوا الانحرافات السلوكية وخاصة الجناح

بآراء " فرويد " ومنهم:

- " ميلاني كلاين " (في: مصطفى حجازي ، 1995، 28) وهي تتفق مع فرويد في أن الجانح مدفوع بأنا أعلي عنيف وهمجي ، إلا أنها تختلف معه حول نشأته ، فالأنا الأعلى سابق لعقدة أوديب ، ويتكون في السنة الأولى من الحياة ، وهي تُرجعه إلى العلاقة الأولية مع الأم من خلال تجربة الرضاعة ، فالطفل عندما يرضع لا يبتلع الحليب فقط ، وإنما تتكون لديه في نفس الوقت صورة عن أمه ، وبالتالي صورة عن ذاته من خلال تجربة الرضاعة ، فإذا كانت هذه العلاقة سارة ومشبعة للطفل تكونت لديه صورة إيجابية عن أمه ، وهو ما تُطلق عليه اسم " صورة الأم الصالحة " ، أما إذا كانت التجربة مؤلمة ومحبطة تكونت لدي الطفل صورة مؤلمة وسلبية عن الأم ، وهذا ما تُطلق عليه "صورة الأم السيئة" ، ويمثل نموذج " صورة الأم الصالحة- السيئة " النواة الأولى لكل صورة تالية يكونها الطفل عن الآخرين ، وعن ذاته فتؤدي صورة الأم الصالحة إلى تكوين صورة إيجابية عن الذات ، وبالتالي تنشأ " أنا أعلي ودود " ، أما الصورة السيئة فتؤدي إلى تكوين قيمة سلبية عن الذات ، وإلى تكوين " أنا أعلي همجي " (في: مصطفى حجازي، 1995، 28) .

- أما "هورني" (في: مصطفى حجازي ، 1995، ، 164) فقد اهتمت بالناحية الثقافية ، وأثرها في خلق الاضطرابات

والانحرافات، وكذلك أثر العوامل الاجتماعية، وأشارت إلى أن القلق الأساسي ينشأ عن شعور الطفل بالعجز في عالم مليئ بالعداء والتناقض، وأن هذا القلق يدفع به إلى أن يتخذ من العالم أحد الاتجاهات الثلاثة:

1 - اتجاه ضد الآخرين.

2- اتجاه مع الآخرين.

3- الانسحاب بعيداً عن الآخرين.

وتنظر "هورني" إلى الجُنَاح باعتباره أسلوب تكيف للقلق، وتربط بين أشكال الانحراف وبين الحاجة العصبية للتمكك والشهرة والسيطرة وغيرها مما يزيد القلق ويقلل الأمان (في: مصطفى حجازي، 1995، 164).

- ويُفسر "ألفريد أدلر" من خلال نظريته في القصور العضوي بأن الإنسان يولد كمخلوق تدفعه المشاعر إلى الاستعداد للقصور في أحد أعضاء جسمه، ويقصد بقصور العضو عدم اكتمال نموه أو توقفه أو عدم أدائه لبعض وظائفه، وهذا القصور يؤثر في حياة الفرد النفسية، ويزيده في عدم الشعور بالأمن، ويؤثر في حياته الاجتماعية، الأمر الذي يجعل الفرد يقوم بأنواع مختلفة من السلوك قد تكون في اتجاه السلوك المنحرف أحياناً، وبالتالي نحو الجريمة (في: سيد غنيم، د.ت، 599).

- أما "هيللي" فقد وجه النظر إلى ضرورة العناية بالتربية

والتنشئة الاجتماعية لأنه اعتقد أن سلوك الجانح متعلم ، واهتم كذلك بدراسة تاريخ الأسرة ، وأثرها في حياة الطفل الانفعالية في تفسير السلوك (في: أنور الشرقاوي، 1986، 163).

-وتذهب "كيت فريد لاندر" وهي من العلماء التحليليين إلى أن الأعراض الجانحة إنما ترجع في أساسها إلى اضطراب تكوين الأنا "الذات الوسطى" ، وأن الجنوح هو نمو مضطرب للأنا ، يكون نتيجة لعدم حدوث التعديل اللازم في الدوافع الفطرية المهذبة للطفل من جهة ، و إلى أن الذات العليا تكون عاجزة عن التحكم في الأنا فينشأ الفرد ونظرته إلى المعايير الخلقية و القيم المعيارية مضطربة غير كاملة (في: أنور الشرقاوي، 1986، 163).

- أما "ايكهورن" فقد أشار إلى أن السلوك الجانح كثيراً ما يؤدي إلى ظهور خبرات هي في حد ذاتها ذات طبيعة صادمة ، وأن هذه الخبرات تؤدي إلى سلوك معادٍ للمجتمع ، إذا ما كان هناك استعداد لدي الفرد لمثل هذا السلوك، فالأنا لا يزال خاضعاً لسيطرة مبدأ اللذة ، وأن هذا هو السبب في التعبير عن الحوافز والنزعات بصورة أكثر يسراً وسهولة مما نجده عادةً لدي الشخص الذي يحكم الأنا لديه مبدأ الواقع (في: أنور الشرقاوي، 1986، 165).

ب- نظرية التحليل العاملي:

اهتم أنصار هذه النظرية بسمات الشخصية اللاسوية في حالات العصاب والذهان والجُناح ودراستها وقياسها ومحاولة الوصول إلى النمط الذي تسير عليه، وكان أهم من اتجه هذا الاتجاه هم " جيلفورد، وكاتل ، وأيزنك " (في:أنور الشرقاوي ، 1986 ، 165-166)

- حيث اهتم جيلفورد بقياس أبعاد شخصية الحدث الجانح دون الاهتمام بالعوامل الاجتماعية أو الديناميكية لتكوين هذه السمات في شخصية الجانح .

- أما " كاتل " فقد وصف كثيراً من سمات الجانح مثل عدم الاستقرار الانفعالي - القدرة على الكبت - القلق - الانقباض .

- في حين اهتم " أيزنك " بتحديد مفهوم الجانح في ضوء سمات سلوكية معينة تتجمع في صورة عوامل يمكن أن تكون سمات غالبية مميزة له ولهذا نجده يعتبر الجانح فرداً يمتاز بالسمات التي تدخل تحت عامل العصابية العامة ويضع الجانحين في فئة العصابين الانبساطيين. (في:أنور الشرقاوي ، 1986 ، 165-166)

ج-نظرية التعلم الشرطي :

إن صاحب الفضل في تأسيس هذه النظرية هو " إيفان بافلوف " والذي فسر سلوك الإنسان على أساس الفعل المنعكس أي على أساس مثير ورد فعل مع إنكار وجود حالة شعورية بينهما، وهذا

المثير هو مثير عصبي يجعل السلوك متوقفاً على تنبيه مُختلف المراكز العصبية بمؤثرات خارجية(في:محمد زيدان،1972، 16 (، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر أسس " سكرن وعلماء آخرين" علم النفس السلوكي ، حيث أشاروا إلى أن سلوك الفرد هو نتاج لخبرات الماضي ، فالفرد يستطيع أن يتخذ قراراته ، واتجاهاته ، وسلوكه نتيجة لخبراته وأحداث حياته الماضية والتي تعد مثيرات بيئية تدعم السلوك المقبول اجتماعياً أو السلوك الجانح ، فترتبط تلك المثيرات بالسلوك الجانح ارتباطاً شرطياً وتكون معززة له بشكل متكرر ، ولذلك يُعد تمثّل قيم جماعة الرفاق السيئة مدعماً لتكرار السلوك السيئ ، in; (Martin,2005,80-81)

بينما فسرت المدرسة السلوكية الجديدة المنحرف بأنه شخص قد عجز عن أن يستجيب لعملية التطبيع الاجتماعي ، والتي يتم اكتسابها من خلال القيم والمعايير في المجتمع الذي يعيش فيه ،ومن ثم يظهر عدوانه الموجه إلى الخارج ، ونتيجة لذلك يستمر الصراع مع العالم الخارجي والذي يأخذ شكل الجريمة(في:محمد غانم ،2005، 26) .

كما أوضح "ماير" أن الجانح يستجيب استجابة نمطية غير مُوجهة مُدعمة للتوتر والقلق الناجم عن استمرار الإحباط ، بينما عارضت " ميرل" تفسير " ماير " للجُنَاح من أنه استجابة نمطية

غير مُوجهة ، وأكدت أن الكثير من أساليب الجانحين تحقق حاجات معينة ، وتُشبع دافعاً قوياً اجتماعياً ، أما "ماوررmowrer" فقد أرجع السلوك الجانح إلى فشل الجانح في استيعاب العديد من عوامل الضبط الخارجي التي يمكن أن تكشف عدوانه الموجه إلى الخارج (في:أنور الشرقاوي، 1986، 167)

ومن النظريات النفسية أيضاً المفسرة للجُنَاح نظرية" فريمان Freeman (في:عبد الرحمن العيسوي،181،2000-182) والذي سعي إلى إيجاد العلاقة بين نشاط الجهاز العصبي الذاتي (المستقل) وبين السمات المزاجية ، وقسم الناس طبقاً لدرجاتهم علي متغيرات ثلاث هي :

-استثارة الدافع .

-تفريغ الضبط .

-القدرة على التمييز.

وتتوقف استثارة الدوافع على إدراك المنبهات ذات الدلالة ، بينما يتضمن الضبط تقدير عواقب العمل الذي يقوم به الفرد ، أما القدرة على التمييز فتتوقف على استخدام الفرد للمعلومات الموجودة لديه ، ومع ذلك فهناك عدد من الناس تُستثار دوافعهم بقوة مع ضعف قدرتهم على الضبط فيقومون بارتكاب الجرائم ويكون تكيفهم سيئ ومنهم أصحاب الشخصية المنحرفة .(في:

عبد الرحمن العيسوي ، 2000 ، 181- 182).

المراجع :-

- 1- السيد رمضان (1990) . إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الفئات الخاصة ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث .
- 2- السيد عوض (2001) . الجريمة في مجتمع متغير ، سلسلة علم الاجتماع في مصر ، الإسكندرية ، المكتبة المصرية .
- 3- أنور الشرقاوي (1986) . انحراف الأحداث ، القاهرة ، الانجلو المصرية .
- 4- حسن عبيد (1993) . سوسيولوجيا الجريمة ، لندن ، ميد لايت .
- 5- رشاد عبد العزيز ، مديحة سليم (2000) . المشكلات والصحة النفسية ، القاهرة ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر .
- 6- رؤوف عبيد (1985) . أصول علمي الإجرام والعقاب ، القاهرة ، دار الفكر الحديث .
- 7- سعد المغربي (1986) . علم النفس الجنائي ، القاهرة ، كلية الشرطة .
- 8- سيد غنيم (د.ت) . سيكولوجية الشخصية ، محدداتها ، قياسها ، نظرياتها ، القاهرة ، دار النهضة العربية .
- 9- عادل الأشول (1996) . علم النفس النمو ، القاهرة ، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع .

- 10- عبد الرحمن العيسوي (1997) . سيكولوجية المجرم ، بيروت ، دار الراتب الجامعية.
- 11- عبد الرحمن العيسوي (2000). اضطرابات الطفولة والمراهقة وعلاجها ، لبنان ، دار الراتب الجامعية .
- 12- عبد الرحمن العيسوي (2000). الابعاد النفسية للجريمة، لبنان ، دار الانوار.
- 13- عبد الرحمن العيسوي (2001). دراسات في الجريمة والجنوح والانحراف ، موسوعة كتب علم النفس الحديث، لبنان، دار الراتب الجامعية.
- 14- علي جعفر (1984) . الأحداث المنحرفون (عوامل الانحراف – المسئولية الجزائية – التدابير) ، لبنان المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .
- 15- على علي (2000) . أصول علم النفس الجنائي وتطبيقاته العملية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- 16- فرج طه ، شاعر قنديل ، حسين محمد ، مصطفى عبد الفتاح (1993) . موسوعة علم النفس والتحليل النفسى ، الكويت ، دار سعاد الصباح.
- 17- مجمع اللغة العربية (1995) . المعجم الوجيز ، القاهرة ، المطابع الأميرية.
- 18- محمد التويجري ، عبد الرحمن النملة (2007) . رعاية

الأحداث الجانحين في المملكة العربية السعودية : الواقع
والمأمول, المؤتمر الإقليمي الأول (18- 20 نوفمبر 2007)
رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية الأعمال الكاملة 55 –
531 .

19- محمد الرازي (2005) . مختار الصحاح ، دار المعرفة
للطباعة والنشر.

20- محمد ربيع ، جمعة يوسف ، معتز عبد الله (2004) .
علم النفس الجنائي ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر
والتوزيع.

21- محمد زيدان(1972). النمو النفسي للطفل والمراهق
وأسس الصحة النفسية ، البيضاء ، منشورات الجامعة الليبية
22- محمد شفيق(1987) . الجريمة والمجتمع ، الإسكندرية ،
المكتب الجامعي الحديث

23-محمد غانم (2005) . المجرمون والسلطة ، دراسة نفسية
مقارنة بين خمس فئات إجرامية (نشل – سرقة – قتل – بغاء –
قوادة) وعينة سوية ، الإسكندرية ، المكتبة المصرية للطباعة
والنشر والتوزيع.

24- مصطفى حجازي (1995) . الأحداث الجانحين تأهيل
الطفولة غير المتكيفة : دراسة نظرية نفس اجتماعية ، بيروت ،
دار الفكر اللبناني.

25-نخبة من أساتذة علم الاجتماع.

26-نصوص قانون الطفل 12 لسنة 96 وتعديلاته بالقانون 126

لسنة 2008(الثلاثاء, 05 أغسطس, 2008) .

-Martin ,G . (2005) Juvenile Justice: Process and Systems,15th ed, Chicago , SAGE Publications.

-Wasserman, G.A., Keenan, K., Tremblay, R.E., Coie, J.D., Herrenkohl, T.I., Loeber, R., and Petechuk, D.(2003). Risk and Protective Factors of Child Delinquency, U.S.A ,Bulletin. Washington

الدراسة الثانية :- جرائم العنف والملكية بين الطلاب في

مصر: دراسة تحليلية مقارنة

تعد ظاهرة خروج الطلاب على القانون من الظواهر التي تعاني منها المجتمعات الحديثة، وقد بدأت حدثها في الازدياد تبعا لازدياد حركات الشباب في العالم التي أصبحت سمة من سمات العصر والتي هي النتيجة المنطقية لحالة القلق وعدم الاستقرار التي يعيشون فيها نظرا لتعدد سبل الحياة وتصارع القيم الحادة بين الأجيال القديمة والحديثة وعدم رضاهم عن النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي باتوا يعتقدون أنها فشلت في تحقيق الحياة الكريمة لبني الإنسان.

ولقد تزايدت منذ منتصف الستينات من القرن العشرين حركات التمرد والرفض التي يقودها الطلاب في جميع أنحاء العالم حيث كانوا يحرقون المباني ويقذفون القنابل ويستخدمون العنف وجميع المظاهر الإرهابية، ويقدم برونو باتلهام **Bruno Bettelham** تفسيراً مقنعاً لظاهرة العنف الطلابي على افتراض مؤداه أن وجود خواء أخلاقي في حياة الشباب الجامعي الثائر خال من الإحساس برسالة أخلاقية لوجوده كله، وبالتالي إحساسه بتفاهة الحياة، فقد أخفقت التربية في إعطائهم هدفا رفيعا يصلح أن يكون رمزا أو محورا ينظمون حوله خبراتهم ويبنون عليه طموحاتهم الاجتماعية والإنسانية، وهذا الفراغ الأخلاقي لدى الطالب يعوضه

بتبني أهداف اجتماعية أخرى كالاحتجاج أو بالثورة على النظام ككل. ويرى باتلهايم Bettelhiem وغيره من أصحاب هذا التفسير أمثال لويس فيور Luis Feuer وسيدنى هوك S.Hook "إن ما يوقد العنف عند الطلاب هو التحول الطاريء على موقف المجتمع من الأجيال الشابة عموماً، هذه الأجيال التي صار المجتمع الحديث يطيل من أمد اتكالها عليه، ويعفيها أطول فترة ممكنة من تعلم تحمل المسؤولية الاجتماعية، وبهذا يطيل المجتمع من فترة المراهقة عن غير وعى ولا قصد، ولذا فإننا على مستوى الجامعة نتعامل من حيث الواقع مع مراهقين لم يستكملوا بعد أسباب الرشد الاجتماعي، ومن التفسيرات الأخرى الصراع الثقافي وتناقض القيم والتعصب العنصري وهذه كلها تعد بمثابة التربة الخصبة التي تساعد على نمو العنف الطلابي([2]).

ومنذ بداية السبعينات اتجهت حركات التمرد والرفض التي يقودها الطلاب إلى نظم الحكم في بلادهم، فالطلاب بشكل دائم يرون نقائص حكومة بلادهم، ويبالغون في إظهارها، ويهتم الطلاب بإيجاد حلول عاجلة لمشكلات شديدة التعقيد، ويؤيدون أية وعود جانبية لعلاج مثل هذه المشكلات دون تأمل عميق لنتائج هذا العلاج. وحينما يستخدم الطلاب أسلوب العنف والاضطرابات فإن ذلك لا بد وان يقابل بصرامة القانون، حيث إن من الطلاب جماعات لا تؤيد أو تقبل الحوار المنطقي وأنها بدلا من ذلك

تستخدم العنف، وإذا كان العمال في المجتمع الصناعي يضربون عن العمل للحصول على مزايا معينة، فإن إضراب الطلاب يعنى ضياع الوقت الثمين الذي يحتاجونه للإعداد لمستقبلهم لذا فإن الطلاب حينما يضربون فإنما يضربون ضد أنفسهم.

وفي ثمانينيات القرن العشرين وتحت تأثير عمليات الانتشار الثقافي لأسلوب العصابات الإجرامية الأمريكية بدأت ظاهرة عولمة العصابات **gangs global phenomena** ، وفي تسعينات القرن العشرين حدثت العديد من التغيرات في اقتصاد العالم منها انهيار الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأمر الذي ترتب عليه خلق ظروف يائسة في العديد من الدول وخاصة الدول النامية حيث ظهر نظام رأسمالية العصابات **gangster capitalism** وهو نظام تديره بعض العصابات في اقتصاديات الدول المتخلفة كما هو الحال في دول العالم الثالث، حيث تؤدي عمليات التنمية غير المتكافئة إلى ظهور الاغتراب والتمرد بين الشباب، وزيادة معدلات الهجرة إلى الدول الأوروبية والأمريكية هذا بالإضافة إلى أن حركة العصابات الإجرامية تتبع دائما حركة المهاجرين باعتبارها وسيلة لتحسين مستوى المعيشة. فلقد شهد العالم خلال العقدين الأخيرين تحولات بنائية شاملة اشتهرت بالعولمة وأفضت إلى آثار سلبية متعددة عالمية ومحلية تمثلت بشكل رئيسي في تعاظم البطالة وارتفاع معدلات الفقر والتهميش،

فتزايدت معدلات الجريمة بأنماطها المختلفة، حيث خلقت العولمة فرصاً عديدة للجريمة عابرة القارات مع ظهور شبكات ومؤسسات للجريمة متعددة الجنسيات.

ويمر المجتمع المصري في الوقت الراهن بمرحلة تتسم بالتغير الاجتماعي الواسع المدى الذي يشمل البناء الاقتصادي الأساسي، وما يعطوه من قيم وعادات وتقاليد، ويرد هذا التغير أساساً إلى الجهود المخططة التي تبذل على مستوى الدولة لجعل المجتمع المصري يتوافق مع النظام العالمي الجديد الذي يطلق عليه العولمة، وإذا كانت مرحلة الانتقال إلى محاولة التعايش مع العولمة تثير مشكلات اقتصادية وسياسية، إلا أنها أيضاً تثير مشكلة اجتماعية بالغة الخطورة يمكن – إن لم تجابه بطرق علمية دقيقة وبنظرة سياسية ثاقبة – أن تضع عقبات أمام طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين هذه المشكلات مشكلة إجرام الطلاب التي تتخذ مظاهر متعددة.

أهمية الدراسة:

يرجع الاهتمام بدراسة جرائم الطلبة لوعي المجتمعات بأهمية حماية تلك الشريحة الاجتماعية، وتوفير كافة فرص الرعاية الاجتماعية الضرورية لها، ومحاولة فهم مشكلاتها، وتحديد احتياجاتها في ظروف المجتمعات النامية التي تتعرض لموجات متلاحقة من التغيرات الاجتماعية السريعة والنمو الحضري

المتزايد وذلك لحماية الطلاب من مردودات تلك التغييرات الثقافية والاجتماعية والشخصية، وتأثيرها على مستويات تفهم واستجاباتهم السلوكية في نطاق البيئة الحضرية، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة كاستجابة واعية لهذا الاهتمام بهذه الفئة التي تعد من صفوة الشباب، فإذا كان الشباب في أي مجتمع هو عدته وذخيرته، فإن الطلاب هم صفوة هذا الشباب، كما أن الطلاب هم أكثر فئات المجتمع تأثرا بالتغيرات الحادثة بالمجتمع، ومن ثم فإن هذه التغييرات تحدث للطلاب أزمة كبرى.

الدراسات السابقة:

ولقد سبقت هذه الدراسة عدة دراسات عن الشباب وعن المشكلات التي يعانون منها، نذكر منها ما يلي:
دراسة سيد عويس ونجوى حافظ عن: الشباب الجانح في الجمهورية العربية المتحدة 1969، وقد انتهت الدراسة إلى أن الفئة الغالبة من الشباب الجانح تتراوح أعمارهم ما بين 20 - 24 سنة (53.2%)، وأن غالبيتهم أميون وغير متزوجين، وأن غالبية جرائمهم هي جرائم ضد الأموال (38.4%)، ثم جرائم ضد أمن الدولة (21.5%)، ثم جرائم التشرد (11.7%)، ثم جرائم ضد الأشخاص (4.8%)، وأخيرا جرائم ضد الآداب (3.6%)، وأن نسبة الطلاب من بين هؤلاء الشباب الجانح (1.03%).

كما كشفت دراسة عماد الدين سلطان 1971م، عن احتياجات طلاب الجامعات أن هناك العديد من المشكلات التي يعاني منها طلاب الجامعات في شتى المجالات الصحية والتعليمية والأسرية والاقتصادية والترفيهية والدينية والجنسية والسياسية والاجتماعية.

كما أكدت دراسة عصام المليجي عن جرائم الطلبة (1973) أن الجنايات التي ارتكبتها الطلاب يغلب عليها أن تكون موجهة ضد الأشخاص حيث بلغت نسبتها 65.1% في عام 1965، 78.5% في عام 1966، أما الجنايات ضد الأموال فقد بلغت نسبتها 3.2% عام 1965، و3.9% في عام 1966، أما بالنسبة لجنح السرقات ضد الأموال فقد بلغت نسبتها في سنتي الدراسة 85.1%، 83.8%.

وتؤكد دراسة على ليلة عن ظاهرة العنف في المجتمع المصري 1976، أنه استناداً لما توكله الفروض النظرية فإن العنف يسود في إطار الشباب كمرحلة عمرية ويرجع ذلك إلى عاملين:

1- بناء الشخصية في إطار هذه المرحلة حيث تتميز هذه الشخصية بنقص استكمال صياغتها النظامية واستيعابها لكل تقاليد المجتمع وقيمه، هذا بالإضافة إلى أن بناء الشخصية في هذه المرحلة يكون أكثر حساسية لمتغيرات الواقع المتجددة، ومن ثم فإن ذلك يجعلها أقل ارتباطاً بما هو كائن وأكثر ارتباطاً بما

ينبغي أن يكون وفي إطار الهوية بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون يتراكم عدم إشباع الحاجات الأساسية للشخصية ومن ثم تتكثف التوترات التي تعانيها الشخصية في حياتها عبر هذه الهوية، فهي معاناة قلقه وأقل استقرارا نتيجة لعدم تمثلها قدر المعايير الذي يؤسس استقراريتها.

2- العامل الاجتماعي المتعلق بكون الشباب شريحة عمرية لها علاقاتها المتميزة ببناء المجتمع فالشباب على عكس كل من الصغار والشيوخ – فئة أكثر حضورا في التفاعل الاجتماعي، وهم الفئة ذات الأدوار الناقصة الأمر الذي يجعل الشباب أكثر حرية في حركته الاجتماعية لأنه لم يتقيد بكل أدواره بشكل كامل، ويرجع نقص استكمال الأدوار لظروف اجتماعية تحول دون ذلك، ومن هنا يزداد العنف عند الشباب الأعزب عنه عند المتزوج وعند شباب الحضر عنه عند شباب الريف.

كما تشير دراسة محمد على محمد عن الفراغ والشباب الجامعي 1984، إلى أن هناك نقصا واضحا في نسبة مشاركة الشباب الجامعي في ألوان النشاط المختلفة خلال أوقات فراغهم، وأن أكثر أنماط استغلال أوقات فراغهم مشاهدة التلفزيون والتردد على دور السينما وأن هناك ضعفا واضحا في مستوى الوعي السياسي لهم.

وتوضح دراسة فراج سيد محمد فراج 1993، أن هناك علاقة إيجابية بين ظاهرة العنف لدى الطلاب وكل من تفشى البطالة والمعاناة الاقتصادية والاجتماعية، وانكماش القدرة الرقابية داخل محيط الأسرة وعدم اشتراك الطلاب في عمليات صنع القرار والتناقض الإعلامي وعدم التثقيف الديني، كما أشارت نتائج بعض الدراسات إلى أن التفكك الأسري وإهمال الأبناء وتركهم بمفردهم في المنزل من أهم العوامل المولدة للسلوك العنيف.

وتشير دراسة عدلي السمري عن سلوك العنف بين الشباب 2000، إلى أن الطلاب مرتكبي السلوكيات التي تتسم بالعنف يؤكدون على أهمية الإحساس بالظلم سواء في تعاملاتهم في الأسرة أو المدرسة أو مع زملائهم، في حين يؤكد المعلمون على أهمية المشكلات الأسرية وضعف العلاقة بين المدرس والأخصائي الاجتماعي، أما أولياء الأمور فقد أكدوا على سوء أداء الأسرة لوظيفتها، وسوء أداء الجهاز الإعلامي، وانعدام الوعي الديني، وغياب الدور التربوي للمدرسة وعدم قيام مؤسسات المجتمع بتوفير سبل الحياة.

كما توصلت دراسة سميحة نصر عن التغير الاجتماعي وجرائم العنف 2003م، إلى أن التغيرات التي حدثت في مصر مع التحول من الاشتراكية إلى الليبرالية أدت إلى حدوث تغير في معدلات الجريمة وأنماطها وأدواتها ودوافعها، فلقد ترتب على هذه

التغيرات ظهور أنماط جديدة من الجريمة وزيادة جرائم الاغتصاب وهتك العرض والحريق العمد، وشيوع الجريمة ذات الطابع الجماعي وخاصة في جرائم القتل، وزيادة الوزن النسبي لجريمة القتل بين الجرائم في الحقبة الليبرالية، وأكدت الدراسة أن التحول في نسق القيم وشيوع قيم الفردية والمادة والقيم المرتبطة بالطموح والاستهلاك وغيرها من القيم المرتبطة بالتحول إلى الرأسمالية هي التي تفسر الميل نحو ظهور العنف الجماعي وشيوع الجرائم بين المتعطلين.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تهدف الدراسة إلى محاولة رصد التحولات في عدد ونسبة الجرائم والمجرمين الذين هم في سن المسؤولية الجنائية في مصر عامة وبين الطلاب خاصة، وتوزيعهم بين مناطق الجمهورية المختلفة في ضوء تقارير الأمن العام لسنتي 1989، 1999، وتعداد السكان لسنتي 1986، 196، والكشف عن معدلات الجريمة (سواء عنف أو ملكية)، والوقوف على التغير في حجم الجريمة واتجاهاتها وأنماطها.

وفي ضوء ذلك يمكن صياغة تساؤلات الدراسة كما يلي:

- ما هي معدلات الجريمة في المجتمع المصري؟.
- ما هو التوزيع الجغرافي لجرائم العنف في المجتمع المصري؟
- ما هو التوزيع الجغرافي لجرائم الملكية في المجتمع المصري؟

- ما هي معدلات الجريمة بين الطلاب؟
 - ما هي أنماط جرائم العنف بين الطلاب؟.
 - ما هي أنماط جرائم الملكية بين الطلاب؟.
 - ما هو التوزيع الجغرافي لجرائم الملكية بين الطلاب؟.
- نوع الدراسة ومناهجها:

تعد هذه الدراسة نمطا من الدراسات الكشفية الاستطلاعية، التي تهدف إلى استخلاص نتائج يمكن من خلالها استنباط فروض جديدة وهي أيضاً نمطاً من الدراسات التحليلية الإحصائية المقارنة للطلاب المجرمين في مصر من واقع البيانات الإحصائية المسجلة بتقارير الأمن العام حيث تحوى هذه التقارير – على الرغم من التحفظات والمحاذير الموجهة إلى مثل هذه الإحصائيات حول مدى تمثيلها للواقع وعمقها – على بيانات ذات أهمية قصوى، فهذه البيانات يتم جمعها عن طريق الشرطة، فرجل الشرطة هو أول من يظهر على المسرح بعد ارتكاب الجريمة، وهو أول من يستدعى، وأول من يبحث ويتصل بالجاني والمجني عليه، كما أن الإحصائيات الجنائية بصفة عامة يمكنها أن تثبت فينا وعيا بوجود مشكلات يعانى منها الطلاب، ومدى حجمها ، وإلقاء الضوء على موضوعات ومشكلات تحتاج إلى بحث أعمق لتفسيرها. هذا بالإضافة إلى عدم وجود مصادر بديلة أكثر موثوقية في هذا المجال، كما أن الدراسة تهتم بدلالة الأرقام أكثر من دقتها في

توضيح حركة وتطور الجريمة من زمن إلى آخر، الأمر الذي يتيح للباحثين منهلًا خصباً لإبراز أهم العوامل التي تسهم في هذا التطور.

وتعتمد الدراسة الحالية على استخدام أكثر من منهج في سبيل التحقق من تساؤلات الدراسة حيث استخدمت المسح الاجتماعي بالحصص

الشامل لجميع البيانات الإحصائية الواردة في تقارير مصلحة الأمن العام لسنة 1989، وسنة 1999، عن أنماط جرائم العنف والملكية التي ارتكبت في مصر. وخاصة تلك التي ارتكبتها الطلاب في سن المسؤولية الجنائية.

كما استخدمت الدراسة المنهج المقارن حيث إجراء المقارنات اللازمة سواء كانت زمنية أو مكانية بهدف التعرف على جوانب التغير والثبات في بعض مظاهر جرائم العنف والملكية المتاحة في تقارير الأمن العام.

مجالات الدراسة:

المجال الجغرافي: يتحدد هذا المجال في جميع محافظات المجتمع المصري.

المجال البشري: الطلاب الذين هم في سن المسؤولية الجنائية.

المجال الزمني: اقتصرت الدراسة على تحليل البيانات المعروضة في تقارير الأمن العام لسنتي 1989، 1999م.

التعريفات الإجرائية للدراسة:

1- الجريمة crime

تتعدد تعريفات الجريمة بتعدد الزوايا التي ننظر بها إليها (دينية – اجتماعية – قانونية... إلخ) فالجريمة من وجهة نظر علم الاجتماع هي نوع من الخروج ومخالفة قواعد السلوك التي حددها المجتمع لأفراده سواء نص قانون الدولة على ذلك أو لم ينص. وهي آفة مجتمعية لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات مهما كانت درجة تقدمه أو تخلفه. فالفعل الإجرامي هو فعل من أفعال تمرد الإنسان على النظام الاجتماعي. والدراسة الحالية ستتبنى التعريف القانوني للجريمة، وعلى ذلك تكون الجريمة وفقاً للمعيار القانوني هي كل فعل أو امتناع عن فعل يرتب له القانون عقوبة جنائية.

2- العنف Violence

تتعد أيضاً تعريفات العنف بتعدد الزوايا التي ننظر بها إليه حيث يعرفه البعض على أساس الهدف منه، والآخر على أساس تعدد مظاهره ويقصد بالعنف في مجال هذه الدراسة "استخدام القوة المادية لإنزال الأذى بالأشخاص والممتلكات، فهو كل سلوك – فعلى أو قولي – يتضمن استخداماً للقوة أو تهديداً باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالآخرين وإتلاف الممتلكات، لتحقيق أهداف معينة.

3- جرائم العنف والملكية:

يقصد بجرائم العنف كافة صور السلوك المخالفة للقانون التي تتخذ طابعا عنيفا وتحدث ضرراً وأذى في الأفراد الذين يقع عليهم الفعل الإجرامي، وتعد جرائم العنف كالقتل والاعتصاب والاعتداءات الخطيرة والسرققة بالإكراه بمثابة انتهاكات واضحة لمعايير الجماعة والقانون، أما جرائم الملكية فهي تلك الجرائم التي تكون تكلفتها اقتصادية فقط ولا تتضمن أي شكل من أشكال العنف كسرقات المساكن واللصوصية وسرقات السيارات.

وقد حاول الباحث في الدراسة الحالية تصنيف جرائم الطلاب إلى جرائم عنف وجرائم ملكية معتمداً في ذلك على ما يلي:

- الوصف القانوني للجرائم طبقاً للقانون المصري.
- تقارير الأمن العام المصرية.
- التصنيف الذي حدده مكتب التحقيق الفيدرالي (F.B.I) للجريمة الموحدة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- الدراسات السابقة.

وقد جاء التصنيف كما يلي:

أولاً: جرائم العنف

- جرائم عنف ضد الأشخاص وتشمل جنايات القتل العمد والشروع فيه، والضرب المفضي إلى الموت، والضرب المفضي إلى عاهة، والتهديد.

- جرائم عنف ضد أمن الدولة وتشمل جنايات الرشوة، والتزوير، والاختلاس، وتقليد الأختام، ومقاومة السلطات، والتزييف، وتعطيل أو تعريض وسائل المواصلات والاتصالات للخطر.

- جرائم عنف ضد الأموال وتشمل جنايات السرقة بالإكراه، والحريق العمد، وتسميم الماشية.

- جرائم عنف ضد الآداب، وتشمل جنايات الخطف، وهتك العرض والاعتصاب.

ثانياً: جرائم الممتلكات

وتشمل هذه الجرائم جنح السرقات الهامة وهي سرقات المساكن والمتاجر والسيارات والماشية.

وفي إطار هذه الدراسة فإن جرائم العنف يقصد بها "تلك الجرائم التي يرتكبها الطلاب الذين هم في سن المسؤولية الجنائية، ويكون وصفها القانوني جنائية، ومسجلة بتقارير الأمن العام. أما جرائم الملكية فيقصد بها "تلك الجرائم التي يرتكبها الطلاب الذين هم في سن المسؤولية الجنائية ويكون وصفها القانوني جنحة والمتعلقة بجنح السرقات الهامة والمسجلة بتقارير الأمن العام.

4-الطلاب:

يمثل الطلاب فئة من الشباب الذين يتلقون العلم في أي من معاهده المختلفة، فالطلاب يعرفون بأنهم فئة اجتماعية وليس طبقة

خاصة بهم وذلك لأنهم لا يشغلون وضعا مستقلا في عمليات الإنتاج الاقتصادي، وإجرائيا في هذه الدراسة تنحصر فئة الطلاب في الأفراد الذين يقعون في الفئة العمرية من 18 سنة فأكثر، وقد تم استبعاد الفئة العمرية أقل من 18 سنة لأنها تضم فئة الأحداث التي تخرج عن نطاق الإحصاءات الجنائية. والطلاب في هذه الدراسة يقصد بهم "تلك الفئة من الشباب الذين يتلقون العلم في أي من معاهده المختلفة ويقعون في سن المسؤولية الجنائية ويرتكبون جرائم مسجلة في تقارير الأمن العام"

5-المحافظات الحضرية وتشمل القاهرة و الإسكندرية وبورسعيد السويس.

6-محافظات الوجه القبلي وتشمل الجيزة، والفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، وأسوان.

7-محافظات الحدود وتشمل سيناء الشمالية، سيناء الجنوبية، والبحر الأحمر، والودي الجديد، ومطروح.

8-محافظات الوجه البحري وتشمل الإسماعيلية وباقي محافظات مصر.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولا: معدلات الجريمة في المجتمع المصري

1-معدل الجريمة في سنتي 89، 99

توضح بيانات جدول رقم (2) بالملحق أن عدد جرائم العنف التي ارتكبت في مصر عام 1989 بلغت 2239 جريمة بنسبة 24.9 % من إجمالي الجرائم المرتكبة خلال هذا العام، في حين أن جرائم الملكية بلغ عددها 6756 بنسبة 75.1% من إجمالي الجرائم المرتكبة، وفي عام 1999 بلغ عدد جرائم العنف 2032 جريمة بنسبة 12.7% من إجمالي الجرائم المرتكبة هذا العام، في حين أن جرائم الملكية بلغ عددها 14028 جريمة بنسبته 87.3%. وتشير المعالجات الإحصائية لهذا الجدول أنه في عام 1989 كان معدل الجريمة 35 جريمة لكل مائة ألف من السكان منها 8.7 جريمة عنف، و26.3 جريمة ملكية، في حين أن معدل الجريمة في عام 1999 ارتفع إلى 48.9 جريمة لكل مائة ألف من السكان منها 6.2 جريمة عنف، و42.7 جريمة ملكية.

(2) معدل المجرمين في مصر في سنتي 89، 99.

يشير جدول رقم (3) بالملحق ولذا يوضح توزيع المجرمين في مصر حسب نوع الجريمة أن هناك انخفاضاً في نسبة مرتكبي جرائم العنف فبعد أن كانت نسبتهم 34.1% في عام 1989 انخفضت إلى 23.2 في عام 1999، إلا أن مرتكبي جرائم الملكية ارتفعت نسبتهم من 65.9% في عام 1989 إلى 76.8% في عام 1999. وتشير المعالجات الإحصائية لبيانات هذا الجدول إلى أنه في عام 1989 كان معدل المجرمين 37.7 مجرماً لكل مائة ألف

من السكان منهم 12.9 مجرماً يرتكبون جرائم عنف، و 24.8 مجرماً يرتكبون جرائم ملكية. أما في عام 1999 أصبح معدل المجرمين 43.7 مجرماً لكل مائة ألف من السكان منهم 10.1 مجرماً يرتكبون جرائم عنف، و 33.6 مجرماً يرتكبون جرائم ملكية.

-تشير البيانات السابقة إلى أن معدل الجريمة ارتفع من 35 جريمة لكل مائة ألف نسمة عام 1989 إلى 48.9 جريمة لكل مائة ألف نسمة في عام 1999، وأن معدل المجرمين ارتفع أيضاً من 37.7 مجرماً لكل مائة ألف نسمة في عام 1989 إلى 43.7 مجرماً لكل مائة ألف نسمة في عام 1999.

-وتشير هذه النتيجة إلى أن الزيادة في السلوك الإجرامي تفوق الزيادة السكانية، فزيادة معدل الجرائم من ناحية ومعدل المجرمين من ناحية أخرى سمة مميزة لكل المجتمعات على الكوكب الأمر الذي يجعلنا كباحثين في علم الاجتماع نحاول فهم السلوك الإجرامي كظاهرة اجتماعية ترتبط بالعديد من الظواهر الأخرى منها عولمة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية حيث أن المكاسب المتحصلة من العولمة يحصدها قلة من البشر في حين أن الغالبية العظمى يتم تهميشها بشكل كامل، ولقد توصلت الدراسات المعاصرة إلى أن التحول في نسق القيم وشيوع قيم الفردية والمادة والقيم المرتبطة بالطموح والاستهلاك وغيرها من القيم

المرتبطة بالتحول إلى الرأسمالية هي التي تفسر الميل نحو ظهور العنف الجماعي.

كما تشير البيانات إلى أنه على الرغم من هذا الارتفاع سواء في معدل الجريمة أو معدل المجرمين، إلا أن معدل جرائم العنف يميل إلى الانخفاض في مصر من 8.7 جريمة عنف لكل مائة ألف نسمة في عام 1989 إلى 6.2 جريمة عنف لكل مائة ألف نسمة في عام 1999. كما أن معدل المجرمين مرتكبي جرائم العنف قد انخفض أيضاً من 12.9 مجرماً لكل مائة ألف نسمة في عام 1989 إلى 10.1 مجرماً لكل مائة ألف نسمة في عام 1999. وقد يكون مرد ذلك إلى الجهود المكثفة التي تقوم بها الشرطة للحد من مثل هذه الجرائم. وعلى الرغم من هذا الانخفاض سواء في معدل جرائم العنف أو معدل المجرمين مرتكبي جرائم العنف، إلا أن نسبة اشتراك أكثر من مجرم في ارتكاب جريمة عنف واحدة قد زادت من 1.5 مجرماً في عام 1989 إلى 1.64 في عام 1999 الأمر الذي يشير إلى شيوع جرائم العنف ذات الطابع الجماعي وتزايد احتمالات ارتكاب أكثر من مجرم لجريمة عنف واحدة وإلى اتجاه جرائم العنف إلى كونها جرائم منظمة Organized crimes وهنا تكمن خطورة هذه الجرائم.

أما فيما يتعلق بجرائم الملكية في مصر فإن اتجاه هذه الجرائم يسير بشكل مخالف تماماً لاتجاه جرائم العنف حيث نلاحظ أن

معدل جرائم الملكية يميل إلى الارتفاع من 26.3 جريمة لكل مائة ألف نسمة في عام 1989 إلى 42.7 جريمة لكل مائة ألف نسمة في عام 1999، كما أن معدل المجرمين مرتكبي جرائم الملكية قد ارتفع أيضاً من 24.8 مجرماً لكل مائة ألف نسمة في عام 1989 إلى 33.6 مجرماً لكل مائة ألف نسمة في عام 1999، وعلى الرغم من هذا الارتفاع سواء في معدل جرائم الملكية أو معدل المجرمين مرتكبي هذه الجرائم، إلا أن انخفاض نسبة جرائم الملكية إلى نسبة الجناة من 0.9 مجرماً في عام 1989 إلى 0.8 مجرماً في عام 1999 يشير إلى تزايد احتمالات فرص قيام المجرم الواحد بارتكاب أكثر من جريمة ملكية واحدة.

ثانياً: جرائم العنف والتوزيع الجغرافي

تتفاوت أنواع الجرائم في حدتها بصفة عامة، وجرائم العنف بصفة خاصة من منطقة إلى أخرى، فقد يزداد وقوع نوع منها في منطقة من المناطق ازدياداً كبيراً بحيث تشكل ظاهرة إجرامية يصبح لها طابع مميز بهذه المنطقة، ولا يكون هذا قائم إلا إذا بلغت نسبة هذه الجرائم أعلى نسبة من إجمالي هذا النوع من الجرائم. ولقد أشارت بعض الدراسات إلى أن جرائم العنف تتركز في المناطق الحضرية وتقل في المناطق الريفية ([24]).

ومن استقراء البيانات الإحصائية المشار إليها في الجدولين رقمي (4، 5) بالملحق يتضح عدد من المؤشرات حول التوزيع الجغرافي لجرائم العنف في سنتي 1989، 1999م. ففي سنة 1989 يتضح ما يلي:

- انه على الرغم من ان سكان المحافظات فى سن المسؤولية الجنائية يمثلون (20.8%) من إجمالي سكان مصر فى هذه السن (تعداد 1986)، إلا أنهم ارتكبوا (34.7%) من إجمالي جرائم (جرائم ضرب الموت، و(25%) العنف، (24.9%) من إجمالي من إجمالي جرائم ضرب العاهة، و(50%) من إجمالي جرائم الخطف، و(44.7%) من إجمالي جرائم هتك العرض السرقة بالإكراه، والاغتصاب، و(59%) من إجمالي جرائم و(41.5%) من إجمالي جرائم الحريق العمد، و(46.9%) من جرائم الاختلاس، و(56.8%) من إجمالي جرائم إجمالي التزوير، و(41.7%) الرشوة، و(51.3%) من إجمالي جرائم من إجمالي جرائم مقاومة السلطات، ويتضح من العرض السابق المحافظات الحضرية سجلت أعلى النسب فى كافة جرائم أن باستثناء جرائم القتل العنف التي ارتكبت فى مصر عام 1989 12.8% العمد

- أنه على الرغم من أن سكان محافظات الوجه البحري فى سن المسؤولية الجنائية يمثلون (43.2%) من إجمالي سكان مصر فى

هذه السن (تعداد 1986)، إلا أنهم ارتكبوا (31.4%) من إجمالي جرائم العنف في عام 1989، وهي نسبة تقل كثيراً عن نسبة تمثيلهم في المجتمع، ويبدو هذا واضحاً في كافة أنماط جرائم العنف التي ارتكبت في عام 1989م، باستثناء جرائم ضرب الموت (43.6%) التي جاءت بنسبة متقاربة مع نسبة تمثيل سكانها في المجتمع.

- أنه على الرغم من أن سكان محافظات الوجه القبلي في سن المسؤولية الجنائية يمثلون (35.4%) من إجمالي سكان مصر في هذه السن (تعداد 1986)، إلا أنهم ارتكبوا (32.2%) من إجمالي جرائم العنف في عام 1989، وهي نسبة تكاد تقترب من نسبة تمثيلهم في المجتمع، ولقد كانت نسب ارتكابهم لكافة أنماط جرائم العنف أقل من نسبة تمثيلهم في المجتمع باستثناء جرائم القتل العمد (54%)، وجرائم ضرب العاهة (38.5%).

- أنه على الرغم من أن سكان محافظات الحدود في سن المسؤولية الجنائية يمثلون (1.2%) من إجمالي سكان مصر في هذه السن (تعداد 1986)، إلا أنهم ارتكبوا (1.8%) من إجمالي جرائم العنف في عام 1989، وهي نسبة تكاد تقترب أيضاً من نسبة تمثيلهم في المجتمع، ومن الجرائم التي ارتكبت بنسب تفوق نسبة تمثيل سكانها في المجتمع، هتك العرض والاغتصاب (6%)، الاختلاس (6.2%)، الرشوة (3.4%)، وقد خلت تماماً

هذه المحافظات من وقوع جرائم الخطف والسرقة والحريق العمد ومقاومة السلطات.

أما في سنة 1999 يمكن ملاحظة ما يلي:

- أنه على الرغم من أن سكان المحافظات الحضرية في سن المسؤولية الجنائية يمثلون (18.6%) من إجمالي سكان مصر في هذه السن (تعداد 1996) إلا أنهم ارتكبوا (30.8%) من إجمالي جرائم العنف في عام 1999م، ولقد كانت أيضاً نسب ارتكابهم لكافة جرائم العنف تفوق نسبة تمثيلهم في المجتمع باستثناء جرائم القتل العمد (12.7%).

- إنه على الرغم من أن سكان محافظات الوجه البحري في سن المسؤولية الجنائية يمثلون (43.5%) من إجمالي سكان مصر في هذه السن (تعداد 1996)، إلا أنهم ارتكبوا (32.6%) من إجمالي جرائم العنف في عام 1999، وهي نسبة تقل كثيراً عن نسبة تمثيلهم في المجتمع، ويبدو هذا واضحاً في كافة جرائم العنف المرتكبة في هذه المحافظات، باستثناء جرائم ضرب الموت (44.25)، وجرائم الخطف (50%)، وجرائم الحريق العمد (47.5%).

- أنه على الرغم من أن سكان محافظات الوجه القبلي في سن المسؤولية الجنائية يمثلون (36.5%) من إجمالي سكان مصر في هذه السن (تعداد 1996)، إلا أنهم ارتكبوا (34.5%) من إجمالي

جرائم العنف في عام 1999م، وهى نسبة تكاد تقترب من نسبة تمثيلهم في المجتمع، ولقد كانت نسب ارتكابهم لكافة جرائم العنف أقل من نسبة تمثيلهم في المجتمع باستثناء جرائم القتل العمد (60.4%).

- أنه على الرغم من أن سكان محافظات الحدود يمثلون (1.4%) من إجمالي سكان مصر في هذه السن (تعداد 1996) إلا أنهم ارتكبوا (2%) من إجمالي جرائم العنف في عام 1999، ومن الجرائم التي ارتكبت بنسب تفوق نسبة تمثيل سكانها في المجتمع، هتك العرض والاعتصاب (4.8%)، والحريق العمد (4%)، والاختلاس (2.7%)، والرشوة (7.5%)، والتزوير (3.9%)، وقد خلت هذه المحافظات، تماما من جرائم ضرب العاهة، وجرائم الخطف.

ويشير العرض السابق للبيانات إلى أن معدلات الجرائم بشكل عام ترتبط بدرجة التحضر في المجتمع، حيث أثبت دوركايم أن هناك علاقة طردية بين درجة التحضر وارتفاع معدلات الجريمة، كما وضح ميرتون أن خصائص المجتمع الحضري تشجع الأفراد على الرغبة الجامحة في جمع الأموال بكل الطرق، وعلى كراهية القانون، وعلى المحاولات المستمرة لإيجاد البديل غير المشروع لتحقيق الأهداف، هذا فضلا عن دور الحياة الحضرية في التفكك الاجتماعي الذي يؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية ومن بينها

الجرائم، وما تتسم به المحافظات الحضرية من الازدحام واللاتجانس في العلاقات الاجتماعية، والكثافة السكانية العالية. أما فيما يتعلق بانخفاض نسب جرائم القتل العمد في جميع محافظات الجمهورية وارتفاعها في محافظات الصعيد فإن هذا الأمر يمكن رده إلى تفشى ظواهر الثأر في صعيد مصر الذي يأتي على رأس البواعث المؤدية إلى جرائم القتل العمد. كما هو واضح في تقارير الأمن العام.

أما فيما يتعلق بانخفاض نسبة جرائم العنف في المحافظات الحضرية من (34.4%) في عام 1989 إلى (30.8%) في عام 1999، وارتفاعها في بقية المحافظات بنسب متفاوتة فهذا راجع إلى عدة اعتبارات منها انخفاض نسبة سكان المحافظات الحضرية وارتفاع هذه النسبة بين سكان بقية المحافظات ومنها أيضاً انتشار ظواهر التحضر في كافة محافظات الجمهورية كما تؤكد المشاهدات الواقعية.

ثالثاً: جرائم الملكية والتوزيع الجغرافي

تكشف البيانات كما يوضحها جدول رقم (6) بالملحق عدداً من المؤشرات حول التوزيع الجغرافي لجرائم الملكية في سنتي 1989، 1999.

ففي سنة 1989 يتضح ما يلي:

- أنه على الرغم من أن سكان المحافظات الحضرية في سن المسؤولية الجنائية يمثلون 20.2% من إجمالي سكان مصر في هذه السن (تعداد 1986)، إلا أنهم ارتكبوا أكثر من نصف جرائم الملكية التي وقعت في مصر عام 1989 (55.6%)، حيث ارتكبوا (62.6%) من إجمالي سرقات المساكن، و(63.8%) من إجمالي سرقات المتاجر، و(40.8%) من إجمالي سرقات السيارات، أما سرقات المواشي فقد ارتكبت في هذه المحافظات بنسبة تقل كثيرا عن نسبة تمثيلهم في المجتمع (4.9%).

- أنه على الرغم من أن سكان محافظات الوجه البحري في سن المسؤولية الجنائية يمثلون (43.2%) من إجمالي سكان مصر في هذه السن (تعداد 1986)، إلا أنهم ارتكبوا (21.8%) من إجمالي جرائم الملكية التي وقعت في مصر عام 1989، وهي نسبة تقل كثيرا عن نسبة تمثيلهم في المجتمع، ولقد كانت نسب ارتكابهم لكافة أنماط جرائم الملكية أقل من نسبة تمثيلهم في المجتمع باستثناء سرقات المشية (62.7%).

- أنه على الرغم من أن سكان محافظات الوجه القبلي في سن المسؤولية الجنائية يمثلون (35.4%) من إجمالي سكان مصر في هذه السن (تعداد 1986)، إلا أنهم ارتكبوا (20.6%) من إجمالي جرائم الملكية التي ارتكبت في مصر عام 1989، وهي نسبة تقل

كثيرا عن نسبة تمثيلهم في المجتمع، كما أن نسب ارتكابهم لكافة أنماط جرائم الملكية أقل من نسبة تمثيلهم في المجتمع.

- أنه على الرغم من أن سكان محافظات الحدود في سن المسؤولية الجنائية يمثلون (1.2%) من إجمالي سكان مصر في هذه السن (تعداد 1986)، إلا أنهم ارتكبوا (2%) من إجمالي الجرائم التي ارتكبت في مصر عام 1989، وهي نسبة تزيد قليلا عن نسبة تمثيلهم في المجتمع إلا أن نسبة ارتكابهم لكافة أنماط جرائم الملكية أقل من نسبة تمثيلهم في المجتمع باستثناء سرقات المساكن (2.4%)، وسرقات المتاجر (2.4%).

أما في سنة 1999م، تشير البيانات إلى ما يلي:

- أنه على الرغم من أن سكان المحافظات الحضرية في سن المسؤولية الجنائية يمثلون (18.6%) من إجمالي سكان مصر في هذه السن (تعداد 1996). إلا أنهم ارتكبوا (50%) من إجمالي جرائم الملكية التي ارتكبت في مصر سنة 1999م، حيث ارتكبوا (50%) من إجمالي سرقات المساكن، و(54.1%) من إجمالي سرقات المتاجر، و(52.6%) من إجمالي سرقات السيارات أما سرقات الماشية فقد ارتكب سكانها هذا النمط من جرائم الملكية بنسبة تقل كثيرا عن نسبة تمثيل سكانها في المجتمع (4.9%).

- أنه على الرغم من أن سكان محافظات الوجه البحري في سن المسؤولية الجنائية يمثلون (43.5%) من إجمالي سكان مصر في

هذه السن (تعداد 1996)، إلا أنهم ارتكبوا (16.6%) من إجمالي جرائم الملكية التي ارتكبت في مصر سنة 1999م، وهي نسبة تقل كثيرا عن نسبة تمثيل سكانها في المجتمع، ولقد كانت أيضاً نسب ارتكابهم لكافة أنماط جرائم الملكية أقل كثيرا من نسبة تمثيل سكانها في المجتمع باستثناء سرقات الماشية (62.7%).

- أنه على الرغم من أن سكان محافظات الوجه القبلي في سن المسؤولية الجنائية يمثلون (36.5%) من إجمالي سكان مصر في هذه السن (تعداد 1996)، إلا أنهم ارتكبوا (31.4%) من إجمالي جرائم الملكية التي ارتكبت في مصر سنة 1999م، كما أن نسب ارتكاب سكانها لجميع أنماط جرائم الملكية كانت أقل – وإن كانت بنسب ضئيلة – من نسب تمثيل سكانها في المجتمع.

- أنه على الرغم من أن سكان محافظات الحدود في سن المسؤولية الجنائية يمثلون (1.4%) من إجمالي سكان مصر في هذه السن (تعداد 1996)، إلا أنهم ارتكبوا (2%) من جرائم الملكية التي ارتكبت في مصر سنة 1999م، ولقد كان ارتكابهم لجميع أنماط جرائم الملكية أقل من نسبة تمثيل سكانها في المجتمع باستثناء سرقات المساكن (2.5%)، وسرقات المتاجر (2.4%).

ويوضح العرض السابق للبيانات في سنتي 1989، 1999، مجموعة من الحقائق حول التوزيع الجغرافي لجرائم الملكية منها ما يلي:

- انخفاض نسبة جرائم الملكية في المحافظات الحضرية من (55.6%) سنة 1989 إلى (50%) في سنة 1999م، وأنه على الرغم من هذا الانخفاض، إلا أن نسبة جرائم الملكية في هذه المحافظات تفوق كثيراً نسبة تمثيل سكانها في المجتمع.

- الانخفاض الملحوظ والمتزايد لجرائم الملكية في محافظات الوجه البحري من (21.8%) سنة 1989 إلى (16.6%) سنة 1999م، على الرغم من أن نسبة جرائم الملكية في هذه المحافظات كانت في عام 1989 أقل كثيراً من نسبة تمثيل سكانها في المجتمع، وأنها ازدادت انخفاضاً في سنة 1999م، وهذه ظاهرة تستحق دراسة متعمقة لمعرفة العوامل المؤدية إليها.

- الارتفاع الملحوظ لجرائم الملكية في محافظات الوجه القبلي من (20.6%) سنة 1989 إلى (31.4%) سنة 1999م، وهذه أيضاً ظاهرة تستحق الدراسة، وإن كانت المشاهدات الواقعية للباحث تشير إلى أن هذه المحافظات أصبحت في السنوات الأخيرة من المحافظات الجاذبة للسكان بعد أن كانت من المحافظات الطاردة حيث ازدادت حركة الهجرة إليها وقد يكون مرد ذلك إلى أن الفوارق في خصائص المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه

القبلي بدأت تتضاءل عما كانت عليه في السنوات الماضية، كما أن المشاهدات الواقعية تؤكد أن النماذج الحضرية بدأت تنتشر بسرعة في محافظات الوجه القبلي.

- ثبات نسبة ارتكاب جرائم الملكية في محافظات الحدود عند (2%) في كل من سنتي 1989، 1999م.

وعلى أية حال تشير بعض الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين الجرائم والتوزيع الجغرافي إلى أن العوامل المسببة للجريمة تكمن في عناصر البيئة الجغرافية فهناك علاقة بين المناخ والجريمة، وأن هناك علاقة بين الموقع الجغرافي لمنطقة ما وبين تغير معدل الجريمة. فلقد أشار كتيليه Queutelet في منتصف القرن التاسع عشر إلى أن المجتمع يهيئ للجريمة، وأن الجاني ما هو إلا أداة مصاحبة للمجتمع ([26])، كما توصل إلى قضية مؤداها "أن جرائم الملكية أكثر انتشاراً في المناطق الباردة في حين أن الجرائم ضد الأشخاص أكثر انتشاراً في المناطق الحارة، واعتبر كتيليه ذلك بمثابة قانون عام وشامل ووصفه بالقانون الحراري للجريمة ([27])، كما تشير بعض الدراسات إلى أن الجرائم أكثر انتشاراً في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية حيث أن الجريمة ترتبط بظروف التفكك الاجتماعي المرتبطة بانهيار خصائص ومقومات الضبط الاجتماعي التي تحدث نتيجة العمليات المتتالية لنمو المدن، الأمر الذي يجعل المناطق الحضرية بمثابة

مناطق إجرامية، كما أن الجريمة أكثر انتشارا في المدن الكبرى عنها في المدن المتوسطة وفي الأخيرة عنها في المدن الصغرى حيث أنه كلما اتسع حجم المدينة تعددت المناطق التي تمكن المجرم من مزاوله نشاطه.

رابعاً: معدلات الطلاب المجرمين

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (7) بالملحق إلى عدد من المؤشرات منها ما يلي:

- ارتفاع نسبة الطلاب المجرمين مرتكبي جرائم العنف من (28.5%) من إجمالي الطلاب مرتكبي الجرائم في مصر سنة 1989 إلى (35.7%) من إجمالي الطلاب مرتكبي الجرائم في مصر سنة 1999م، في حين انخفضت نسبة الطلاب المجرمين مرتكبي جرائم الملكية من (71.5%) سنة 1989 إلى (64.3%) سنة 1999، وتوضح هذه البيانات أنه على الرغم من أن غالبية جرائم الطلاب هي جرائم ملكية إلا أن ميول الطلاب إلى ارتكاب جرائم عنف بدأت في الارتفاع في مقابل انخفاض ميولهم نحو ارتكاب جرائم ملكية، ولقد أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى أن جرائم الشباب أصبحت أكثر عنفا في جميع أنحاء العالم وأن الشباب من أكثر الفئات ارتكابا لجرائم العنف وقد يرجع ذلك إلى أن جرائم العنف تستلزم استخدام القوة في ارتكابها مما يتناسب مع هذه المرحلة العمرية.

- على الرغم من زيادة عدد الطلاب المجرمين في سن المسؤولية الجنائية من 411 طالب في سنة 1989 إلى 465 طالب سنة 1999 إلا أن نسبة الطلاب المجرمين في سن المسؤولية الجنائية انخفضت من 4.2% من إجمالي المجرمين في مصر سنة 1989 إلى 3.2% سنة 1999، ومع ذلك فإن الطلاب من أكثر فئات المجتمع ميلاً إلى ارتكاب الجرائم حيث أن نسبتهم في عام 1989 كانت 2.7% من إجمالي سكان مصر في سن المسؤولية الجنائية وأصبحت 2.8% في سنة 1999.

- إن معدل الطلاب المجرمين في سنة 1989 كان 58.2 طالباً مجرماً من كل مائة ألف طالب منهم 16.6 طالباً مرتكباً جرائم عنف، و41.6 طالباً مرتكباً جرائم ملكية، إلا أن معدل الطلاب المجرمين انخفض إلى 51 طالب من كل مائة ألف طالب في عام 1999م، منهم 18.2% طالباً مرتكباً جرائم عنف، و32.8 طالباً مرتكباً جرائم ملكية.

- إن معدل الطلاب المجرمين في مصر سنتي 1989 (58.2 طالباً مجرماً) و 1999 (51 طالباً مجرماً)، يفوق كثيراً معدل المجرمين في مصر سنتي 1989 (37.7 مجرم)، و1999م (43.7 مجرم).

- أنه في الوقت الذي تشير إليه نتائج المقارنة إلى انخفاض معدل المجرمين مرتكبي جرائم العنف في المجتمع المصري يميل معدل الطلاب المجرمين مرتكبي جرائم العنف إلى الارتفاع، كما أن

معدل المجرمين مرتكبي جرائم الملكية في المجتمع المصري يميل إلى الارتفاع في حين ينخفض معدل الطلاب المجرمين مرتكبي جرائم الملكية.

ويشير العرض السابق إلى أن اتجاهات الجريمة في الشريحة الطلابية تسير وبشكل مخالف تماماً لاتجاهات الجريمة في الشرائح الأخرى في المجتمع المصري، فالطلاب أكثر ميلاً إلى ارتكاب الجرائم بشكل عام وجرائم العنف بشكل خاص، وقد يكون مبرر ذلك أن الفترة العمرية من 18 : 25 سنة هي فترة يضعف فيها ارتباط الشباب بالمؤسسات التقليدية (الدينية - العمل - العائلة)، إلا أنه حينما يبدأ الأفراد في استعادة هذه الروابط في الفترات العمرية الأكبر من خلال الزواج أو الحصول على العمل فإن الأفراد يميلون إلى التقليدية في مبادئهم الأخلاقية.

خامساً: أنماط جرائم العنف بين الطلاب

بدراسة البيانات بالجدولين رقمي (8 ، 9) بالملحق المرتبطة بأنماط جرائم العنف التي ارتكبتها الطلاب خلال سنتي الدراسة، يمكن ملاحظة عدد من المؤشرات أهمها ما يلي:

- احتلت جرائم العنف ضد الأشخاص المرتبة الأولى خلال سنتي الدراسة، بل ارتفعت نسبة الطلاب مرتكبي هذا النمط من العنف من 47% من إجمالي الطلاب مرتكبي جرائم العنف في مصر سنة 1989م (32.5% جرائم قتل عمد، 12.8% جرائم ضرب الموت،

1.7% جرائم ضرب العاهة)، لتصل إلى 48.9% في سنة 1999م، (33.1 جرائم قتل عمد، 12% جرائم ضرب الموت، 3.6% جرائم ضرب العاهة). وواضح من العرض السابق أن جرائم العنف ضد الأشخاص تعد سمة أساسية لجرائم العنف بين الطلاب في مصر سنتي 1989، 1999م، حيث أن هذه الجرائم مازالت هي الجرائم الأكثر غلبة سواء في فترة الثمانينيات أو فترة التسعينات وقد يكون مرد ذلك إلى ارتباط القتل بظروف الفقر والقهر الاقتصادي والقهر الاجتماعي، أو ارتباطه بثقافة فرعية خاصة في المجتمعات التي يسود فيها الثأر.

- احتلت جرائم العنف ضد أمن الدولة المرتبة الثانية سنة 1989م بنسبة 23.9% (11.1% جرائم تزوير، 12.8% جرائم مقاومة السلطات)، إلا أنها احتلت المرتبة الأخيرة متساوية في ذلك مع جرائم العنف ضد الآداب في سنة 1999م، بنسبة 10.2% (7.8% جرائم تزوير، 0.6% جرائم اختلاس، 0.6% جرائم تعطيل وسائل المواصلات والاتصالات، 1.2% جرائم مقاومة السلطات)، وواضح مدى الانخفاض الملحوظ في هذا النمط من جرائم العنف الذي يبدو أكثر وضوحاً في أحد أنواعه وهو جرائم مقاومة السلطات الأمر الذي قد يعد انعكاساً لنجاح الشرطة المصرية في مقاومة الإرهاب.

- احتلت جرائم العنف ضد الأموال المرتبة الثالثة سنة 1989 (21.4% (14.5% جرائم السرقة بالإكراه، 6.8% جرائم الحريق العمد)، إلا أن هذا النمط من جرائم العنف ارتفع بشكل ملحوظ سنة 1999م، ليحتل المرتبة الثانية وتصل نسبته إلى 29.5% (25.9% جرائم السرقة بالإكراه، 3.6% جرائم الحريق العمد) ويبدو أن ذلك راجع إلى سيادة القيم المادية والربح والفردية التي تبرز إمكانية انتهاك الآخرين والتعدي على ممتلكاتهم الخاصة بالإكراه.

- احتلت جرائم العنف ضد الآداب المرتبة الرابعة والأخيرة خلال سنتي الدراسة حيث بلغت نسبة الطلاب مرتكبي هذا النمط من جرائم العنف 6.8% من إجمالي الطلاب مرتكبي جرائم العنف في سنة 1989 وتضمنت فقط جرائم هتك عرض واغتصاب، إلا أن هذا النمط من جرائم العنف ارتفعت نسبته بشكل ملحوظ في سنة 1999 لتصل إلى 10.2% (9.6% جرائم هتك عرض واغتصاب، 0.6% جرائم خطف)، وقد يكون ارتفاع نسبة جرائم العنف ضد الآداب بين الطلاب ناتجا عن الضعف الذي أصاب منظومة الثقافة والقيم حيث نلاحظ أن من أخطار ثقافة العولمة ثقافة الجنس التي تبث من خلال الفضائيات أوشرطة الفيديو أو شبكة الإنترنت التي تغزو في الأساس عقول الشباب بشكل عام والطلاب بشكل خاص، وتحت وطأة الظروف الاقتصادية المتعثرة لبعض الشرائح

الاجتماعية التي تدفعهم إلى سلوكيات تساعدهم على إشباع حاجاتهم الاجتماعية والجنسية، ويأتي الاغتصاب وهتك العرض والخطف التي قد يلجأ إليها الطلاب انعكاسا لذلك.

أما عن نسبة الطلاب المجرمين مرتكبي جرائم العنف إلى بقية فئات المجتمع فهذا ما توضحه البيانات الواردة في الجدول رقم (10) بالملحق حيث تشير هذه البيانات إلى عدد من المؤشرات منها ما يلي:

- أنه على الرغم من أن الطلاب في سن المسؤولية الجنائية يمثلون 2.7% من جملة سكان مصر في هذه السن (تعداد 1986) إلا أن الطلاب لهم تمثيل عال في ارتكاب جرائم العنف حيث بلغت نسبتهم 3.5% من إجمالي المجرمين في مصر سنة 1989، فهم يمثلون 3.2% من إجمالي مرتكبي جرائم القتل العمد، 4.3% من إجمالي مرتكبي جرائم ضرب الموت، 3.8% من إجمالي مرتكبي جرائم هتك العرض والاغتصاب، 2.9% من إجمالي مرتكبي جرائم السرقة بالإكراه، 7.3% من إجمالي مرتكبي الحريق العمد، 4.3% من إجمالي مرتكبي جرائم التزوير، 13% من إجمالي مرتكبي جرائم مقاومة السلطات.

- وبمقارنة البيانات السابقة في سنة 1989 بما هو وارد في بيانات 1999 يلاحظ أنه على الرغم من أن الطلاب في سن المسؤولية الجنائية يمثلون 2.8% من جملة سكان مصر في هذه

السن (تعداد 1996)، إلا أن الطلاب لهم تمثيل عال في ارتكاب جرائم العنف حيث بلغت نسبتهم 5% من إجمالي مرتكبي جرائم العنف في مصر سنة 1999، وهى نسبة لا تفوق فقط نسبة تمثيل الطلاب فى المجتمع بل تفوق أيضاً نسبة الطلاب مرتكبي جرائم العنف في عام 1989 الأمر الذي يوضح زيادة ميل الطلاب إلى ارتكاب جرائم العنف وتزايد هذا الميل عبر الزمن، فلقد بلغت نسبتهم 4.4% من إجمالي مرتكبي جرائم القتل العمد، 6.9% من إجمالي مرتكبي جرائم ضرب الموت، 8.8% من إجمالي مرتكبي جرائم السرقة بالإكراه، 5.5% من إجمالي مرتكبي جرائم الحريق العمد، 4.9% من إجمالي مرتكبي جرائم التزوير، 4% من إجمالي مرتكبي جرائم مقاومة السلطات.

ومن خلال المقارنة على المستوى الزمني تكشف الدراسة عن مدى الزيادة الملحوظة في نسبة تمثيل الطلاب في ارتكاب جرائم العنف بالنسبة لبقية فئات المجتمع حيث ازدادت نسبتهم في ارتكاب جرائم القتل العمد والضرب المفضي إلى الموت، والضرب المفضي إلى عاهة، وهتك العرض والاعتصاب والخطف والتزوير والاختلاس فالزيادة في السلوك الإجرامي العنيف تفوق الزيادة في أعداد الطلاب، فلقد أصبح تكرار جرائم العنف مثل الطاعون في انتشاره بين الطلاب، وهذا ما أكدته الدراسات السابقة، حيث تشير دراسة سيد عويس ونجوى حافظ عن الشباب الجانح في

مصر إلى أن نسبة الطلاب المجرمين بلغت 1.03% من إجمالي المجرمين في مصر عام 1963م، كما تشير دراسة سميحة نصر عن التغير الاجتماعي وجرائم العنف إلى أن نسبة إجرام الطلاب بالنسبة لبقية فئات المجتمع في فترة الستينات من القرن العشرين كانت 1.9% في جرائم القتل العمد، و 6% في جرائم الخطف، و 6.5% في جرائم هتك العرض والاغتصاب، و 1.5% في جرائم التهديد وأن نسبة إجرامهم في الجرائم الأربعة بلغت 2%، أما في فترة الثمانينيات من نفس القرن بلغت نسبة إجرام الطلاب 3.7% في جرائم القتل العمد، 11.9% في جرائم الخطف، 7.3% في جرائم هتك العرض والاغتصاب، 8% في جرائم التهديد وأن نسبة إجرامهم في الجرائم الأربعة بلغت 4.3%، كما تشير دراسة هالة غالب عن اتجاهات تطور جرائم السرقة بالإكراه في المجتمع المصري إلى أن نسبة إجرام الطلاب في جرائم السرقة بالإكراه بلغت 6.3% في عام 2000.

سادساً: أنماط جرائم الملكية بين الطلاب

بدراسة البيانات الواردة بالجدول رقم (11) بالملحق المرتبطة بأنماط جرائم الملكية التي ارتكبتها الطلاب خلال سنتي الدراسة يمكن ملاحظة عدد من المؤشرات كما يلي:

- تحتل سرقات المساكن المرتبة الأولى خلال سنتي الدراسة في جرائم الملكية التي يرتكبتها الطلاب، إلا أن نسبة الطلاب مرتكبي

هذا النمط من جرائم الملكية انخفضت من 61.6% من إجمالي الطلاب مرتكبي جرائم الملكية سنة 1989 لتصل إلى 51.5% سنة 1999م.

- تحتل سرقات المتاجر المرتبة الثانية خلال سنتي الدراسة في جرائم الملكية التي يرتكبها الطلاب، إلا أن نسبة الطلاب مرتكبي هذا النمط من جرائم الملكية ارتفعت من 20.4% سنة 1989، لتصل إلى 34.1% سنة 1999م.

- تحتل سرقات السيارات المرتبة الثالثة خلال سنتي الدراسة في جرائم الملكية التي يرتكبها الطلاب، إلا أن نسبة الطلاب مرتكبي هذا النمط من جرائم الملكية انخفضت من 10.5% سنة 1989 لتصل إلى 7.7% سنة 1999م.

- تحتل سرقات الماشية المرتبة الرابعة والأخيرة خلال سنتي الدراسة فهي أقل أنماط جرائم الملكية تسجيلا لنسب الطلاب بل إن نسبة الطلاب مرتكبي هذا النمط انخفضت من 7.5% سنة 1989 إلى 2.7% سنة 1999م.

ومن خلال المقارنة على المستوى الزمني لجرائم الملكية بين الطلاب تشير الدراسة إلى عدد من الحقائق:

- تعد سرقات المساكن سمة أساسية لجرائم الملكية بين الطلاب على الرغم من الانخفاض الملحوظ في نسبة الطلاب مرتكبي سرقات المساكن.

- الارتفاع الملحوظ في نسبة الطلاب مرتكبي سرقات المتاجر وربما يكون ذلك انعكاسا لكثرة البضائع التجارية المعروضة بقصد التشجيع على الشراء.

- الانخفاض الشديد في نسبة الطلاب مرتكبي سرقات الماشية وقد يكون ذلك انعكاسا لميل الطلاب إلى السرقات العصرية والعزوف عن السرقات التقليدية.

أما عن نسبة الطلاب المجرمين مرتكبي جرائم الملكية بالنسبة إلى بقية فئات المجتمع الأخرى، توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (12) بالملحق عدداً من المؤشرات أهمها:

- أنه على الرغم من أن الطلاب في سن المسؤولية الجنائية يمثلون 2.7% من إجمالي سكان مصر تعداد (1986)، إلا أن لهم تمثيلاً عالياً في ارتكاب جرائم الملكية حيث بلغت نسبتهم 4.6% من إجمالي مرتكبي جرائم الملكية في مصر سنة 1989 (5.5% في سرقات المساكن، 4.5% في سرقات السيارات، 3.6% في سرقات الماشية، 3.3% في سرقات المتاجر).

- إن الطلاب في سن المسؤولية الجنائية ارتكبوا جرائم ملكية سنة 1999 بنفس نسبة تمثيلهم في المجتمع 2.8% كما هو وارد في كل من تقرير الأمن العام لسنة 1999، وتعداد السكان لسنة 1996، إلا أن هناك تبايناً في نسب تمثيلهم في ارتكاب أنماط جرائم الملكية المختلفة، حيث بلغت 3.3% في سرقات المتاجر،

3% في سرقات المساكن، 2% في سرقات السيارات، 0.9% في سرقات المواشي.

ومن خلال المقارنة على المستوى الزمني يتضح مدى الانخفاض الملحوظ في نسبة تمثيل الطلاب في ارتكاب جرائم الملكية بالنسبة لبقية فئات المجتمع، حيث انخفضت نسبتهم من 4.6% سنة 1989 لتصل إلى 2.8% سنة 1999، كما انخفضت نسبة تمثيلهم في سرقات المساكن من 5.5% سنة 1989 إلى 3% سنة 1999، وفي سرقات السيارات من 4.5% سنة 1989 إلى 2% سنة 1999، وفي سرقات المواشي من 3.6% سنة 1989 إلى 9 و 0% سنة 1999، إلا أن نسبة تمثيلهم في ارتكاب سرقات المتاجر بالنسبة لجميع مرتكبي هذا النمط من جرائم الملكية ظلت ثابتة عند 3.3% خلال سنتي الدراسة على الرغم من أن عدد الطلاب مرتكبي سرقات المتاجر قد زاد من 60 طالب سنة 1989 إلى 114 سنة 1999م.

سابعاً: التوزيع الجغرافي للطلاب مرتكبي جرائم الملكية يتضح من الجدول رقم (13) بالملحق الذي يعرض للتوزيع الجغرافي للطلاب مرتكبي جرائم الملكية خلال سنتي الدراسة ما يلي:

- تحتل المحافظات الحضرية المرتبة الأولى من حيث نسب الطلاب مرتكبي جرائم الملكية على مستوى محافظات الجمهورية

خلال سنتي الدراسة، حيث بلغت نسبتهم 37.4% من إجمالي الطلاب مرتكبي جرائم الملكية سنة 1989، وارتفعت هذه النسبة إلى 38.5% سنة 1999م.

- تحتل محافظات الوجه البحري المرتبة الثانية من حيث نسب الطلاب مرتكبي جرائم الملكية على مستوى محافظات الجمهورية سنة 1989 حيث بلغت نسبتهم 35% من إجمالي الطلاب مرتكبي هذه الجرائم في هذه السنة، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 20.7% من إجمالي الطلاب مرتكبي هذه الجرائم سنة 1999 الأمر الذي أدى إلى احتلال هذه المحافظات المرتبة الثالثة من حيث نسب الطلاب مرتكبي جرائم الملكية على مستوى محافظات الجمهورية.

- تحتل محافظات الوجه القبلي المرتبة الثالثة في نسب الطلاب مرتكبي جرائم الملكية سنة 1989 حيث بلغت نسبتهم 24.8% من إجمالي الطلاب مرتكبي هذا النوع من الجرائم على مستوى محافظات الجمهورية، إلا أن هذه النسبة ارتفعت إلى 33.8% سنة 1999، الأمر الذي ترتب عليه احتلال هذه المحافظات المرتبة الثانية من حيث نسب الطلاب مرتكبي جرائم الملكية على مستوى الجمهورية.

- تأتي محافظات الحدود أقل المحافظات تسجيلا لنسب الطلاب مرتكبي جرائم الملكية خلال سنتي الدراسة حيث بلغت نسبتهم 2.7% سنة 1989 وارتفعت إلى 7% سنة 1999م. كما تكشف قراءة البيانات الإحصائية بنفس الجدول عدة أمور هامة هي:

- إن طلاب المحافظات الحضرية أكثر ميلا إلى ارتكاب سرقات السيارات فالمتاجر فالمساكن ويعزفون تماما عن سرقات الماشية، فالطلاب في المناطق الحضرية يعزفون عن السرقات التقليدية ويميلون إلى السرقات العصرية كسرقة السيارات لما للسيارات من أهمية وقيمة كبرى باعتبارها رمزا للمكانة والهيبة بين جماعات الأقران، هذا فضلا عن أن زيادة عدد السيارات في هذه المناطق يزيد أيضاً من فرص سرقتها.

- إن طلاب محافظات الوجه البحري أكثر ميلا إلى ارتكاب سرقات الماشية فالمساكن فالسيارات وأخيراً المتاجر، وربما يكون زيادة ميول الطلاب في هذه المحافظات إلى السرقات التقليدية راجع إلى أن نسبة المناطق الريفية في هذه المحافظات هي أعلى نسبة على مستوى الجمهورية.

- إن طلاب محافظات الوجه القبلي أكثر ميلا إلى ارتكاب سرقات المساكن، فالمتاجر، فالماشية، وأخيرا السيارات، وقد يكون ذلك

انعكاساً لتزايد حركة العمران في صعيد مصر وزيادة مظاهر التحضر والتوسع في إقامة المدن الجديدة.

- إن طلاب محافظات الحدود أكثر ميلاً إلى ارتكاب سرقات المتاجر، فالمساكن ويعزفون تماماً عن سرقات السيارات والمواشي، وربما يكون زيادة ميل طلاب محافظات الحدود إلى سرقات المتاجر راجع إلى أن بعض هذه المحافظات بها منافذ جمركية تكثر فيها المعروضات التجارية كمنفذ السلوم بمحافظة مرسى مطروح ومنفذ نويبع بمحافظة سيناء ومنفذ سفاجاً بمحافظة البحر الأحمر، فحينما يكون هناك إسراف في عرض البضائع التجارية بقصد التشجيع على الشراء يكون ذلك نفسه بمثابة عامل جذب وتشجيع الطلاب على السرقة.

وقد تكون زيادة نسبة الطلاب مرتكبي جرائم الملكية في المحافظات الحضرية خلال سنتي الدراسة انعكاساً لطبيعة الحياة في المجتمعات الحضرية وما تهيئه من فرص أكبر لارتكاب مثل هذه الجرائم حيث زيادة الممتلكات المعرضة للسرقة في الوقت الذي تتعدد فيه احتياجات الشخص الحضري بما لا يقوى على مقاومة إلحاحها وانعدام الفرص الشرعية التي تكفل له تحقيق هذه الاحتياجات هذا بالإضافة إلى ما توفره الحياة في الحضر من أساليب اللهو غير البريء لقضاء وقت الفراغ، كما أن المجتمع الحضري يتسم بعدم التجانس بين سكانه وضعف وسائل الضبط

الاجتماعي غير الرسمي، وقد يكون انخفاض نسبة الطلاب مرتكبي جرائم الملكية في المحافظات غير الحضرية راجعاً إلى أن مثل هذه المحافظات تضم مناطق ريفية ومناطق حضرية في آن واحد وأن خصائص المناطق الريفية من حيث تجانس السكان واستقرارهم وقوة الضبط الاجتماعي غير الرسمي وقوة الروابط الاجتماعية قد تحد من ميل الطلاب إلى ارتكاب جرائم الملكية مقارنة بطلاب المحافظات الحضرية.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن عامل استخدام الأرض يلعب دوراً في تحديد نمط جرائم الملكية السائد بين الطلاب في محافظات مصر المختلفة فالمناطق الريفية تيسر ارتكاب سرقات تقليدية كسرقات المواشي وأن المناطق الحضرية تيسر ارتكاب سرقات حضرية كسرقات السيارات وأن المناطق العمرانية الجديدة تيسر ارتكاب سرقات المساكن وأن مناطق الحدود تيسر ارتكاب سرقات المتاجر.

تعقيب وخاتمة:

- يتضح من العرض السابق لاتجاهات جرائم العنف والملكية في مصر بصفة عامة وبين الطلبة بصفة خاصة وجود عدد من المؤشرات منها ما يلي:

- يميل معدل الجريمة والمجرمين في مصر إلى الارتفاع عبر الزمن.

- شيوع جرائم العنف ذات الطابع الجماعي بمعنى تزايد احتمالات فرص قيام أكثر من مجرم بارتكاب جريمة عنف واحدة.

- شيوع جرائم الملكية ذات الطابع الفردي بمعنى تزايد احتمالات فرص قيام المجرم الواحد بارتكاب أكثر من جريمة ملكية واحدة.

- أظهر التوزيع الجغرافي لحجم جرائم العنف والملكية في محافظات مصر المختلفة، أن هذه الجرائم أكثر انتشاراً في المحافظات الحضرية، فالجريمة – كما يقول جيمس كولمان ودونالد كيرس- هي مشكلة حضرية بشكل عام فالإحصائيات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية على مدار كافة السنوات تؤكد أن جرائم العنف **violent crimes** وجرائم الملكية **property crimes** أكثر انتشاراً في المناطق الحضرية فظواهر التباعد الاجتماعي بين الأفراد في المناطق الحضرية، وظروف الحرمان التي يعاني منها الأفراد في هذه المناطق كعدم توفر الضروريات اليومية بالدرجة الملائمة أو الكافية، وانخفاض مستوى الخدمات والاختناقات السلعية والتصادم مع السلطة. مثل هذه الظروف تعد بمثابة مبررات لارتفاع معدل جرائم العنف والملكية بصفة عامة في المناطق الحضرية، وهذا ما كشفت عنه الدراسة الحالية، إلا أن معدل جرائم القتل العمد كأحد أنماط جرائم العنف كان أكثر ارتفاعاً في محافظات الوجه القبلي، وعلى الرغم من اتجاه هذا المعدل إلى الانخفاض في المحافظات الأخرى عبر

الزمن إلا انه يميل إلى الارتفاع في محافظات الوجه القبلي وقد يكون ذلك مرتبطا بالخصوصية الثقافية السائدة في صعيد مصر والتكوين الثقافي والمعتقدات والعادات والتقاليد والأعراف التي تعطي قيمة عالية للثأر. كما أن معدل سرقات المواشي كأحد أنماط جرائم الملكية أكثر ارتفاعاً في محافظات الوجه البحري وقد يكون ذلك راجعاً لارتفاع نسبة المناطق الريفية في هذه المحافظات.

- إن دراسة أثر البعد الزمني من التغير الاجتماعي على معدل الطلاب مرتكبي جرائم العنف في مصر يوضح أن اتجاه معدل المجرمين في الشريحة الطلابية يسير بشكل مخالف تماماً لاتجاه معدل المجرمين في مصر، حيث تشير الدراسة إلى أن معدل الطلاب مرتكبي جرائم العنف يميل إلى الارتفاع عبر الزمن، في حين أن معدل المجرمين مرتكبي جرائم العنف في مصر يميل إلى الانخفاض، كما أن معدل الطلاب مرتكبي جرائم الملكية يميل إلى الانخفاض في حين أن معدل المجرمين مرتكبي جرائم الملكية في مصر يميل إلى الارتفاع. فجرائم العنف التي يرتكبها الطلاب في تزايد مستمر عبر الزمن، فالمستقبل ينبئ بزيادة نسبة الطلاب مرتكبي جرائم العنف ضد الأموال، وضد الآداب، وضد الأشخاص وذلك لإشباع حاجاتهم المادية والجنسية وميلهم إلى الانتقام والثأر، فجرائم العنف بين الطلاب كجرائم الثأر في صعيد مصر، لن تختفي في المستقبل ولن تتراجع أمام انتشار نظم الحداثة

ومحلياتها ونظم الأمن الحديثة، بل علينا أن نتوقع زيادة حرص الأجيال الجديدة من الطلاب على استخدام العنف كوسيلة لحل مشكلاتهم أكثر من حرص الأجيال القديمة من الطلاب عليه، فالطلاب بمزاياهم وعيوبهم حصيلة ظروف معينة منها:

-ظروف التربية الأسرية التي نشئوا في ظلها وتشربوا قيمها وعاداتها، فلقد أشارت عدة دراسات إلى أن الطفل الذي يعامل بوحشية وعنف في طفولته، قد يرتكب جرائم عنف في المراحل اللاحقة من حياته بهدف الانتقام.

-ظروف التربية المدرسية التي عاشوا تحت تأثيرها سنوات لا تقل عن اثني عشر عاما من حياتهم، فالمدرسة تعتبر مدخلاً يتيح الفرصة لهؤلاء الذين يستطيعون اجتياز اختبارات التعليم في الصعود إلى مكانة متقدمة، إلا أن هناك عوامل قد تجعل من المدرسة مكانا مولدا للجناح والانحراف وعائقاً أمام تقدم التلاميذ إلى مكانة أعلى، ومن هذه العوامل ما يلي:

انخفاض المكانة الاجتماعية والاقتصادية لأسرة التلميذ، انخفاض مستوى الذكاء لعدد كبير من التلاميذ، نقص الدافعية وضعف الأداء المدرسي، عدم الاستقرار العاطفي، والعيوب الشخصية، عدم توافق التعليم وموضوعاته مع احتياجات التلميذ، قلة المشاركة في الأنشطة خارج المناهج الدراسية، عدم الرغبة في الموضوعات الدراسية، التخلف الدراسي، الاتجاهات الوالدية غير

المؤيدة للتعليم، الأسر المتصدعة، الإحساس بعدم الانتماء داخل حجرة الدراسة، الخطط المهنية والأكاديمية الغامضة، الهروب من المدرسة.

- تأثيرات المجتمع الكبير التي لا يمكن إنكار دورها فهي أولاً وأخيراً تشكل الإطار الذي يعيش في داخله كل من الأسرة والمدرسة فلقد شهد المجتمع المصري خاصة في أعقاب سياسة الانفتاح الاقتصادي تغيرات سريعة ومتلاحقة أثرت على بنيته وتمثلت في أساليب السلوك وفرص الحياة المستجدة، ولقد كان الطلاب من أكثر فئات المجتمع تأثراً بهذه التغيرات وجعلتهم أكثر ميلاً إلى الانسلاخ عن القيم المتوارثة ووقوعهم في مصيدة اللامعيارية، وضعف ارتباطهم بالأسرة والدين والمجتمع، كما تعددت مظاهر الاستهلاك غير الرشيد، ومظاهر الغلو في الفردية والمزيد من الاستقلالية، وأنه كلما حقق الأفراد مزيداً من المكاسب الناتجة عن استقلالهم كلما فقدوا مزيداً من المبادئ والقيم والركائز المرجعية للتعایش الإنساني، فالاستقلال يؤدي إلى الاقتناع بأن كل شيء مسموح، إنها الحرية، حرية السوق التي تحولت إلى شيء مهلك ومميت بل وكارثة، فلقد أدى تراجع أثر مجانية التعليم في الاتجار بالتعليم والتفاوت الواضح بين التعليم الحكومي المجاني والتعليم الخاص مدفوع الأجر إلى انهيار مبدأ تكافؤ الفرص، كما أدت سياسة الخصخصة إلى فقدان الأعمال

الثابتة للعديد من أولياء أمور الطلاب الأمر الذي قد يشير إلى ارتباط جرائم العنف التي يرتكبها الطلاب ببطالة أولياء أمورهم، هذا بالإضافة إلى أن إدراك بعض الطلاب بأن مستوى التعليم الذي سيحصلون عليه قد لا يؤهلهم لتحقيق طموحاتهم وآمالهم وإشباع حاجاتهم وأن فرص تحقيق ذلك سواء بالوسائل الشرعية أو غير الشرعية تكاد تكون منعدمة؛ الأمر الذي جعل بعض الطلاب على يقين بعدم وجود ضمانات مستقبلية كافية بعد التخرج، هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الحياة، كل ذلك من شأنه زيادة مشاعر الإحباط والقلق لدى الطلبة ومن ثم زيادة ممارستهم لأعمال العنف. وحيث إن هؤلاء الطلاب لا يبقون منعزلين، ولكنهم بدلا من ذلك يعيدون تجميع أنفسهم ويخلقون ثقافة فرعية خاصة بهم بديلا عن المجتمع الذي رفضهم وعجز عن إشباع حاجاتهم، فيكونون فيما بينهم جماعات على درجات متباينة من التنظيم تتيح لهم إظهار مهاراتهم وتخلق لديهم نوعا من الحماية المتبادلة، حيث تؤكد العديد من الدراسات أن الفشل في اندماج الشباب في البناءات الاجتماعية الكبرى وعجز السياق الاجتماعي عن تقديم إشباعات حقيقية لحاجاتهم ينعكس في مؤشرات عديدة من التفكك الاجتماعي. ويميل المجتمع إلى اعتبار مثل هؤلاء الشباب بمثابة مجرمين ليس بسبب سلوكهم ولكن بسبب الطريقة التي يتعامل بها رجال السلطة والسياسة والشرطة ووسائل الإعلام معهم،

فرجال الشرطة يعتبرون أن نمط حياة هؤلاء الشباب بمثابة طريق يمهّد إلى حياة الجريمة، وأن اتجاه التحدي الذي تتعامل به السلطات معهم يعد من العوامل الأكثر تأثيراً في تشجيعهم على ارتكاب السلوك الإجرامي العنيف، فاستخدام العنف لكبت النشاط الإجرامي لا يعتبر حلاً سليماً؛ ذلك لأن العنف المكبوت لن يضع نهاية للجريمة العنيفة، ويميل بعض رجال السياسة إلى قمع العنف من أجل كسب المكانة حتى ينظر إليهم على أنهم متشددون وغير متسامحين مع الجريمة العنيفة، كما أن زيادة قدرات مؤسسات العدالة الجنائية يمكن أن تساعد في البحث والتحري والعقاب على الجرائم التي ارتكبت، ولكن ذلك لن يؤدي إلى القضاء على الجريمة العنيفة، فالحد من جرائم العنف يكمن في مواجهة العوامل المؤدية إليها وليست الآثار المترتبة عليها، (حيث إن إيقاف سلوك العنف بالقوة وكفاءة السيطرة عليه في الظاهر دون علاج أسبابه وجذوره يؤدي إلى انفجاره بشكل بشكل مفاجئ من حين لآخر).

الجزء الثانى

تصورات مبدئية لبحث بعض المشكلات الإجتماعية

يتضمن هذا الجزء تصور مبدئى لمناقشة كيفية بحث ودراسة

بعض المشكلات الاجتماعية :-

- 1- الوعى السياسى .
- 2- المشاكل الصحية .
- 3- المشاكل الترفيحية .
- 4- المشاكل التعليمية .
- 5- مشكلة تنظيم الأسرة .

- 6- مشكلة إدمان المخدرات.
- 7- المشاكل الخاصة بالإسكان والمرافق العامة.
- 8- المشاكل الخاصة بالقطاع الريفي.
- 9- المشاكل السلوكية والقيم والعادات.
- 10- مشاكل الانحرافات السلوكية والجريمة.
- 11- المشاكل الإدارية التي يعاني منها أبناء محافظة قنا.

1- مشاكل الوعي السياسى :-

أ- هل تقوم القيادات الرسمية فى البلد " قرية أو مدينة " عمده رئيس مجلس مدينه أو قرية عضو مجلس شعب. الخ . بدورهم فى خدمة هذه البلد نعم () لا ()

ب- من هو الشخص المناسب لتحمل مسئولية المراكز الكبيرة فى البلد؟

- رجل ذو خبره من كبار السن ()
- رجل حسن السمعة ()
- رجل ذو ثروة ()
- رجل متعلم ()
- رجل ذو وعى سياسى ()
- رجل ذو سطوة ()
- من له اتصالات بالقيادة ()
- ذو الوعي السياسى ()

ج- هل تحرص على الادلاء بصوتك فى الانتخابات ؟

فى حالة نعم :

() لكى أجمال المرشح

() لكى أجمال

() لأننى أثق فى المرشح

() لتجنب الغرامة

() لأن التصويت واجب وطنى

فى حالة لا :

() لأننى مشغول بإستمرار

() لأن صوتى زى قلته

() لأنى لا أريد أن أزعل أحد

() لأن المرشح لا يفعل شيئاً

() لأن من مؤمن بالانتخابات

د- ما هو مصدر حكمك على الأمور السياسية داخلية وخارجية؟

() من الصحف

() من التليفزيون

() من الاذاعة

() من القيادات الرسمية

() من واقع خبرتى

() من الاطلاع وثقافتى الواسعة

من المناقشات مع الآخرين ()

2- المشاكل الصحية :-

أ- ما هي أهم الأمراض المنتشرة في البلد ؟

بلهارسيا ()

جدري ()

شلل أطفال ()

أمراض صدرية ()

أمراض سوء التغذية ()

حميات ()

أخرى تذكر -----.

ب- ما هي المؤسسات الصحية داخل مجتمعك ؟

- مستشفى ()

- وحدة صحية ()

ج- ما هي نوع الخدمات التي تقدمها :-

كشف () إرشاد طبي ()

تنظيم أسره () علاج ()

وقاية () تطعيم ()

د- ما هو رأيك في مستوى الخدمة ؟

جيدة () متوسط () رديئة ()

هـ- في حالة رديئة ما هي الأسباب ؟

- عدم وجود إمكانيات () عدم وجود أطباء ()
عدم وجود الدواء () عدم تأثير الوراثة ()
الأهمال ()

هـ- ما هي الاقتراحات للنهوض بمستوى الخدمة بالمستشفى أو الوحدة؟

- توسيع المباني وزيادة عدد الأسرة ()
زيادة عدد الأطباء () زيادة عدد الممرضات ()
تعزيز الدواء وتحسين أسلوب صرفة ()
إعداد وتوفير التجهيزات الطبية ()
الاهتمام بالمرضى ()

و- ما هي أهم الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الأمراض؟

- انعدام الوعي الصحي ()
سوء التغذية ()
عدم توافر مؤسسات الرعاية الصحية ()
انعدام الوعي العلاجي ()
تلوث البيئة ()
عدم النظافة ()

3- المشاكل الترفيهية :-

- أين تقضى وقت فراغك؟

- فى المنزل () فى المقهى () زيارة الأقارب ()

فى مساحات شويادى ريفى () فى المسجد ()

فى المساهمة فى حل المنازعات والمشاكل ()

- هل تكفى أماكن الترويح فى القرية أو المدينة لشغل أوقات الفراغ؟

نعم () لا ()

- فى حالة عدم كفايتها ما الذى يمكن عمله لشغل أوقات الفراغ؟

() إقامة ساحات شعبية

() إقامة نوادى إجتماعية ورياضية

() إقامة مكتبات عامه

() إقامة مقاهى

() إقامة مسارح ودور سينما

() التشجيع والمساهمة فى فرق الفنون الشعبية

أخرى تذكر -----

- ما هى المشاكل التى تترتب على عدم وجود وسائل

كافية للترويح؟

كثرة الخلافات والمنازعات داخل الأسر ()

كثرة الخلافات والمنازعات بين الأقارب ()

كثرة الخلافات والمنازعات مع الجيران ()

() عدم الالمام بظروف البلد ومشاكلها

() الانغلاق داخل حدود الأسرة

() انتشار بعض الجرائم والانحرافات

اخري تذكر -----

- هل قام الاهالى بجهود ذاتية لحل مشكلات الفراغ ؟

نعم () لا ()

فى حالة نعم : ازاي

1- 2- 3-

فى حالة لا : ليه

1- 2- 3-

4- المشاكل التعليمية :-

- هل تحرص على تعليم اولادك ؟ نعم () لا ()

- فى حالة نعم : لماذا

() - للحصول على شهادة تنفع

() - لتاهليهم الوظيفة احد

() - التباهى والتفاخر بين الصبا

() - ضرورة التعليم من اجل حياة افضل

() - حقهم عندى

() - تقليد الغير فى تعليم اولادهم

() - مساييره نظام التعليم الالزامى

- اخرى تذكر-----

- فى حالة لا : لماذا

- عدم توفر الامكانيات ()

- الحاجة إليهم فى العمل ()

- عدم فاعليه المدرسه ()

- عدم وجود الرغبة والاستعداد ()

- فى حالة حرصك على تعليم اولادك ما هو المستوى التعليمى

الذى ترغب أن يصل إليه ابنك ؟

محو أمية () ابتدائى ()

إعدادى () ثانوى ()

فوق الثانوى () جامعى ()

فوق الجامعى ()

- ما هى مشاكل التعليم فى بلدك ؟

بعد المدارس عن البلد ()

نقص عدد المدرسين ()

عدم كفاءة المدرسين ()

إهمال المدرسين ()

ارتفاع تكاليف التعليم ()

عدم رغبة الأبناء فى التعليم ()

- كيف يمكن للبلد حل المشاكل التعليمية السابقة ؟

- المساهمة فى إنشاء مدارس جديدة ()
- المساهمة فى تطوير المدارس القائمة ()
- زيادة فاعلية ومسئولية مجالس الآباء فى الإشراف المدرسى
- إبلاغ المسئولين عن الإهمال ()

أخرى تذكر -----

- هل ممكن أن تقدم خدمات أخرى غير التعليم تفيد البلد ؟

نعم () لا ()

فى حالة نعم ما هى

- نشر الوعى فى مجال تنظيم الأسرة ()
- نشر الوعى الصحى والوقائى ()
- نشر الوعى السياسى ()
- نشر الوعى الثقافى ()
- نشر الوعى الأمتى ()
- نشر الوعى القانونى ()
- نشر الوعى الاستهلاكى ()
- إدخال برامج الترفيه وشغل أوقات الفراغ ()
- إدخال برامج محو الأمية التعليمية والثقافية ()
- عقد مجالس محلية لمناقشة مشكلات المجتمع المحلى ()
- تعليم بعض الصناعات البيئية والحرف اليدوية للجنسين ()

- ما هو نوع التعليم المطلوب للبلد (قرية - مدينة) :-

1- ابتدائي () 2- إعدادي ()

3- ثانوي () 4- فنى " صناعى - زراعى " ()

5- مراكز تدريب مهنى () 6- مشاغل للبنات ()

أخرى تذكر -----

- فيه حد من أولادك كان فى المدرسة وانقطع عنها ؟

1- نعم () 2- لا ()

- فى حالة نعم لية ؟

العمل () فشل فى المدرسة ()

ارتفاع تكاليف التعليم () ظروف صحية ()

التجنيد () الزواج " للبنات " ()

- ما هو دور المتعلمين فى القرية لحل مشكلاتها ؟

ليس لهم دور إطلاقاً ()

يشاركون فى محو الأمية ()

يشاركون فى خدمات النهوض بالمجتمع ()

- هل تشترك فى فصول محو الأمية ؟

نعم () لا ()

لا توجد فصول ()

5- مشكلة تنظيم الأسرة :-

- ما هو السن عند زواجك لأول مره ؟

- ما هو السن المناسب للزواج من وجهة نظرك ؟

ذكور () إناث ()

- ما هي صفات الزوجة المفضلة ؟

الغنى () التدين ()

الأصل () التعليم ()

- أيهما تفضل حينما تختار عروسة لابنك ؟

أن تكون من الأقارب ()

أن تكون من داخل العائلة ()

أن تكون من البلديات ()

أن تكون من خارج العائلة ()

تبع النصيب ()

- أيهما تفضل حينما يتقدم شاب لطلب ابنتك ؟

شاب غير متعلم وثرى من العائلة ()

شاب متعلم من خارج العائلة ()

- ما هو عدد مرات زواجك ؟

- كم مره حملت زوجاتك ؟

الزوجه الأولى () الزوجه الثانية ()

الزوجه الثالثة () الزوجه الرابعة ()

- ما هو عدد مرات الوضع ؟

- ما هو عدد الأطفال الذين أنجبتهم ؟

ذكور () إناث ()

- ما هو عدد الأبناء الأحياء ؟

ذكور () إناث ()

- هل تفضل إنجاب أطفال أخرى ؟

نعم () لا ()

في حالة نعم :

الأولاد رزق ()

علشان يساعدوننى فى عملى ()

علشان هييتى فى البلد ()

أخرى تذكر-----

- أيهما تفضل فى خلفتك ؟

صبيان () بنات ()

- فى حالة لا : ليه

الخلفه بتكلف كثير ()

علشان يتربوا أحسن ()

أخرى تذكر-----

- إذا كانت الزوجة لا تنجب ماذا يفعل الزوج ؟

يتزوج مره أخرى () معالجها ()

يطلقها () تستخدم وصفه بلدى ()

- هل لديك فكرة عن تنظيم النسل ؟

نعم () لا ()

- هل توافق على تنظيم النسل؟

نعم () لا ()

فى حالة نعم : يسأل

- أيه السبب ؟

() علشان ممكن تربيهم كويس

() لأن الأسرة فقيرة

() الأم مريضة

أخرى تذكر -----

فى حالة لا : يسأل

- السبب ؟

() لأنه حرام

() لأن الارزاق بيد الله

6- إدمان المخدرات :-

1- بيانات أولية عن المدمن

- السن -----

- الدرجة التعليمية ()

- أمى يقرأ ويكتب ()

- أقل من المتوسط ()

- متوسط ()

- فوق المتوسط ()

- جامعي ()

- فوق الجامعي ()

-المهنة يعمل () لا يعمل ()

إذا كان يعمل يسأل

نوع المهنة -----

وإذا كان لا يعمل يسأل

ما السبب

- عدم وجود عمل ()

- المرض ()

- عدم الرغبة في العمل ()

- لدى سوابق اجرامية ()

أخرى تذكر -----

- المولد : ريف () حضر ()

- المنشأة ريف () حضر ()

الحالة الزوجية: لم أتزوج () متزوج ()

مطلق () أرمل ()

عدد مرات الزواج

مره () مرتان () أكثر من مرتين ()

ما هو سن الزواج لأول مره

أقل من 20 () من 20 – 25 ()

من 25 فأكثر ()

للمتزوجين ما هي طبيعة العلاقة الزوجية

وفاق () عدم وفاق () متذبذبة ()

2- بيانات عن أسرة المدمن

ما هي مهنة الأب؟ ()

وما هي درجة تعليمه ()

ما هي مهنة الأم ()

وما هي درجة تعليم الأم ()

- كم مقدار دخل الأسرة ()

- هل مقدار دخل الأسرة كافي للنفقات

نعم () لا ()

- هل مقدار دخل الأسرة من وجهة نظرك

متدن () متوسط () عال ()

كم عدد الأخوة والأخوات

ذكور () إناث ()

ما هي طبيعة العلاقة بالحي :-

سيئة () طيبة () عادية ()

ما هي طبيعة العلاقة بالمجتمع :-

سيئة () طيبة () عادية ()

3- ظروف التنشئة الاجتماعية ؟

هل يوجد شخص يتعاطى المخدرات بين أفراد الأسرة ؟

نعم ()

لا ()

فى حالة نعم

ما هى درجة قرابه هذا الشخص لك ؟

أب () أم () أخ () آخرون ()

ما هو أسلوب المعاملة التربوية الأسرة :-

اللامبالاة () التدليل ()

القوة () عادية ()

أخرى تذكر -----

ما هى طبيعة العلاقة بين الوالدين ؟

وفاق () خلاف ()

مدى توافر الهجر والطلاق بين الوالدين ؟

نعم () لا ()

وفاه أحد الوالدين أو كلاهما

الأم () الأب ()

كلاهما

زواج الأم أو الأب بأخرى

نعم () لا ()

فى حالة وفاة أحد الوالدين أو كلاهما :-

كم عمر المدمن عند الوفاة :-

أقل من 5 سنوات () من 5 – 10 ()

من 10 – 15 () من 15 – 20 ()

من 20 – 25 () من 25 – 30 ()

أكثر من 30 ()

4- ظروف إدمان المخدرات :-

كم كان عمرك حينما تعاطيت المخدرات لأول مره فى حياتك

أقل من 20 () من 20 – 25 ()

من 25 فأكثر ()

- من الذى حرصك على التعاطى ؟

الأب () الأم ()

أحد الاصدقاء ()

آخر يذكر-----

- ما هى العوامل التى أدت بك إلى تعاطى المخدرات :-

الانبساط والمتعة ()

حب الاستطلاع ()

اليقظة والاستمرار فى العمل ()

مجاراة الأصدقاء ()

نسيان المشاكل ()

- ما هي أنواع المخدرات التي كنت تستخدمها ؟

أفيون () حشيش () أمفينامينات ()

هيروين () ماكستون فورت () خمر ()

بانجو () كوكايين ()

5- الجرائم المترتبة على الإدمان أو السابقة على الإدمان ؟

هل ارتكبت أى من الأفعال الآتية طوال حياتك ؟

سرقة ()

إغتصاب ()

سرقة وتجاره ()

تجاره مخدرات ()

تزوير ()

أخرى تذكر-----

- كم كان عمرك حينما ارتكبت أول سابقة ؟

- من هو المحرض الرئيسى على ارتكاب أول سابقة ؟

- كم عدد مرات التردد على السجن ؟

- هل ترغب فى التوبة ؟

6- العلاقة بين الادمان والجريمة

هل كان إدمانك للمخدرات

قبل ارتكابك أول سابقة ()

بعد ارتكابك أول سابقة ()

فى حالة قبل الإدمان

- ما هى نوع السوابق التى ارتكبتها قبل الإدمان ؟

- ما هى نوع السوابق التى ارتكبتها بعد الإدمان ؟

هل ازدادت سوابقك بعد الإدمان ؟

نعم () لا ()

الدراسة العلمية : للمشاكل الاجتماعية بمحافظة قنا

7- المشاكل الخاصة بالاسكان والمرافق العامة :-

ومنها :-

أ- المشاكل الخاصة : ارتفاع مستوى الایجار – قلة عدد الحجرات

– عدم وجود كهرباء المسكن آیل للسقوط – المسكن غير صحى

– عدم وجود دورات مياه – الاشتراك مع آخرون فى المسكن ،

عدم وجود مخزن للحاصلات – بعد المسكن عن العمل – عدم

وجود مياه جارية... الخ.

ب - المشاكل العامة : عدم تمهيد الطرق – التكدس السكانى –

قربها من المصانع بعدها عن الطريق العام - مشاكل الصرف

الصحى - انقطاع المياه – انقطاع الكهرباء – عدم الإهتمام بنظافة

الطرق والشوارع – عدم وجود وحدات للإنقاذ والحريق – عدم

توفر المساكن... الخ.

• مدى مساهمة الأهالى ورجال الأعمال فى حل هذه المشاكل؟
مدى مساهمة الحكومة فى حل مشاكل الإسكان والتي من بين مظاهرها:

1- إقامة مساكن اقتصادية أو شعبية.

2- إقامة شبكة للمياه الجارية.

3- إقامة شبكة للكهرباء.

4- إقامة شبكة صرف صحى.

5- توفير مواد البناء بأسعار رسمية.

8- المشاكل الخاصة بالقطاع الريفى :-

ومنها :-

- الاستخدام السيئ للمياه. والاستحمام فى الترع والاستخدام السيئ للكهرباء - عدم وعى أهل الريف بالأساليب المناسبة لتجنب الحرائق حيث تخزين الحطب فوق المساكن واستخدامه كوقود. عدم توفر التقاوى - نقص الأيدي العاملة. عدم توفر وسائل الرى. عدم توفر الإمكانيات المالية. صعوبات التسويق. عدم وجود خبره وإرشاد. قلة الدخل. ضعف الإنتاج الاعتماد على محاصيل محددة. قلة الاهتمام بنشر الصناعات الريفية والمنزلية. عدم وجود تخطيط عام للقريه وانتشار مساكنها ومرافقها بصورة عشوائية.

- ضيق الطرق وعدم استقامتها بما يعوق حركة السير والنقل داخل القرية.
 - قلة وسائل المواصلات بين القرى أو بينها وبين المدن.
 - عدم وجود طرق ممهدة توصل إلى القرية وتربطها بالطرق الرئيسية.
 - عدم توفر المساكن للموظفين بمرافق وأجهزة الخدمات المختلفة من غير أهل القرية.
 - انتشار الأمراض المتوطنة.
 - قلة الوعي الصحى.
 - عدم الإقبال على تنظيم النسل وكثرة الإنجاب التى تؤدى إلى ضعف الأم والأطفال.
 - عدم توفر الخدمات الصحية.
 - قلة الوعي الثقافى الأمر الذى يهين لهم التمسك بالقيم التقليدية وتبنى المفاهيم التواكلية والقدرية.
 - سيطرة الأمية.
 - قلة مصادر الثقافة والمعرفة.
 - انخفاض الوعي السياسى .
 - تفشى ظواهر العصبية والقبلية الأمر الذى ينعكس على انتشار جرائم الثأر.
- 9- المشاكل السلوكية والقيم والعادات :

سيتم أخذ رأى أفراد مجتمع قنا فى مدى أهمية بعض الأمور
التي تكشف لنا مدى وعى المواطنين السلوكى. ومن هذه الأمور
ما يلى :

ضرورى غير ضرورى

- زيارة المشايخ والاولياء () ()
- حضور حلقات الذكر () ()
- الاعتقاد فى الارواح الشريرة () ()
- الإبلاغ عن الانحراف والجرائم () ()
- المشاركة فى خدمة القرية أو المدينة () ()
- زيارة المقابر () ()
- الايمان بالغيبات () ()
- الايمان بالحظ () ()
- حضور الزار () ()
- الرغبة الجارفة فى انجاب () ()

الذكور

- الاهتمام بمشاكل الطفولة () ()
- اسهام المدرسة فى تطور () ()

المجتمع

- استخدام العلم فى حل () ()
- مشاكل المجتمع

- تفضيل الذكر على الانثى () ()

- إتباع الاساليب الحديثة () ()

فى التربية

- مشاركة الأسرة فى متابعة () ()

التحصيل المدرسى للأطفال

- الأهتمام بتعليم البنات () ()

10- مشاكل الانحرافات السلوكية والاجرامية :

ما هى أنواع الجرائم المنتشرة فى هذه البلد (قرية أو

المدينة)؟

- انحراف الموظفين وتفشى الرشوة والفساد ()

- تسميم المواشى () .

- حرق المزروعات ()

- سرقة المواشى أو المحاصيل أو الادوات الزراعية ()

- سرقة المساكن ()

- سرقة السيارات ()

- سرقة المتاجر ()

- السرقة بالاكراه ()

- فرض الأتاوات ()

- النصب والاحتيال ()

- الدعارة ()

() - تجارة المخدرات أو ادمانها

() - وجود بعض الممارسات السرية

() - الأخذ بالثأر

ما هي أسباب انتشار مثل هذه الجرائم والانحرافات ؟

- عدم كفاية أجهزة الأمن

- وجود عادات الثأر " ثأر قديم "

- الصراع بين العائلات " القبلية والعصبية

- عدم قيام الأسرة بدورها فى التربية

- انخفاض المستوى التعليمى والثقافى للآباء

- انخفاض المستوى التعليمى والثقافى للامهات

- عدم تعاون الاهالى مع جهاز الأمن

- النزاع على الأرض

- النزاع على مياه

- النزاع على عمودية بسبب الأولاد

- النزاع على نقود

- خلافات نسب ومصاهرة

- خلافات على الميراث

- منازعات بسبب التدخل الاقتصادى

ما هي الوسائل التى يمكن استخدامها لفض المنازعات التى تنشأ

فى البلد ؟

1- إبلاغ الشرطة

2- عقد مجالس عرفية

3- الاستعانة ببعض القيادات الرسمية المحلية

4- الحلول الودية بين طرفي النزاع

هل هذه الوسائل كافية للقضاء على المنازعات ؟

نعم () لا ()

11- المشاكل الادارية التي يعانى منها أبناء مجتمع قنا

ومن مظاهر تلك المشكلات :

1- التعقيد البيروقراطى

2- المحسوبية

3- اللامبالاه بمصلحة المواطنين

4- الارجاء والتسويف

5- استغلال المواطنين

ما هى العوامل المؤدية إلى تلك المشكلات ؟

1- رغبة العاملين فى الاجهزة الحكومية فى الحصول

على رشاوى

2- أن طبيعة الأعمال الادارية تقتضى وجود هذه

المشاكل

3- إهمال الموظفين وعدم القيام بواجباتهم الوظيفية

ما هى أساليب حل هذه المشكلات ؟

- () - الاضطرار لدفع رشاوى
- () - الاستعانة بالوساطة
- () - الاتصال بالقيادات الشعبية
- () - تقديم شكوى رسمية
- () - ابلاغ وسائل الإعلام
- () - التهديد برفع شكوى
- () - تدريب العاملين على التعامل مع الجماهير
- () - توعية المواطنين بمصالحهم وبضرورة المطالبة بحقوقهم
- ()
- () - محاسبة الرؤساء على أخطائهم
- () - تغيير القيادة
- أخرى تذكر -----

هل أنت راضى عن عملك ؟

نعم () لا ()

6- ما هى المشاكل التى تقابلك فى عملك ؟

- () - سوء معاملة الإدارة
- () - عدم الانسجام مع الزملاء
- () - انخفاض الأجر
- () - عدم وجود حوافز

- ليس هناك أمل فى مستقبل أفضل ()
- العمل مؤقت أو موسمى ()
- بعد العمل عن المسكن ()
- ظروف العمل متعبه ()

- اخرى تذكر-----

كيف يمكن حل هذه المشاكل ؟

- تغيير نوع العمل ()
- تغيير أسلوب إدارة العمل ()
- وضع الإنسان المناسب فى المكان المناسب ()
- زيادة الأجور والحوافز ()
- زيادة الخدمات ()
- التدريب المستمر للكفاءة ()
- التأمين الاجتماعى للفرد والأسرة ()